عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولاً لخلق قدرة تنافسية للمناطق في فلسطين

نور زكي الكيلاني

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443هـ/ 2022م

دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولاً لخلق قدرة تنافسية للمناطق في فلسطين

إعداد:

نور زكي الكيلاني

بكالوريوس هندسة العمارة من جامعة فلسطين – غزة

إشراف: د. نبيل أبو شمالة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ/2022م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولاً لخلق قدرة تنافسية للمناطق في فلسطين

إعداد الطالبة: نور زكي الكيلاني
الرقم الجامعي: ٢١٩١٢٥١٤

المشرف:

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ2022/1/18م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. نبيل أبو شمالة **التوقيع:**

2- ممتحنا داخلياً: **التوقيع:**

3- ممتحنا خارجياً: **التوقيع:**

القدس – فلسطين

1443هـ / 2022م

الإهداء

- إلى من علمني كيف أقف بكل ثبات وشموخ فوق الأرض.. أبي الغالي، قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة.
- إلى اطهر قلب في الدنيا، من قدمت سعادتي وراحتي على سعادتها لا اجد كلمات تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب.. أمي الفاضلة.
- إلى إخوتي الأحباء ـ سارة ـ حسن ـ مصطفى، سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.
- إلى روح جدتي، كبيرة المقام ذات السيرة العطرة والتي غابت جسدا، ستظل أفكارها الداعم الأكبر لنا.
- إلى جميع الأقارب: أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي، من تعلمت معهم أن الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئا.
- إلى جميع من تلقيت منهم النصح والإرشاد والدعم، إلى جميع الأصدقاء والى كل من دعا إلى بالخير.. أهديتكم خلاصة بحثي العلمي.

الإقـــرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع:

التاريخ2022/1/18م

شكر وعرفان

قال تعالى": [وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ]من يشكر فإنما يشكر لنفسه"] (لقمان:12)

Formatted: Font: (Default) Al-QuranAlKareem, Not Italic, Complex Script Font: Al-QuranAlKareem, Not Italic

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل".

احمد الله عز وجل ان وفقني لإتمام هذه الدراسة التي أرجو ان تنال رضاه.

ـ أتوجه باسمي آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى" الدكتور / نبيل أبو شماله" المشرف على الرسالة والذي منحني الكثير من وقته، وكان له الفضل بعد الله عز وجل في إنارة طريق البحث لي من خلال توجيهاته وإرشاداته، فله كل التقدير والامتنان.

ـ أتوجه أيضا بالشكر الخاص للدكتورة تهاني جفال" مديرة البرنامج على دعمها المستمر لنا.

ـ وأتوجه بالشكر للسادة المناقشين الدكتور/ة سناء مسلم

والدكتور/ سامر رداد على مناقشة الرسالة فلهم مني كل الثناء والتقدير على ذلك.

ـ وأتقدم بالشكر والتقدير للسادة الخبراء الذين أعطوني من وقتهم الثمين. للإجابة على أسئلة المقابلة.

ملخص الدراسة

بالرغم من اهمية نهج التنمية المناطقية المعتمد على التجمعات العنقودية، فان هذا النهج لا زال في بداياته، فمع تبني الحكومة الفلسطينية هذا النهج من خلال التجمعات العنقودية، الا ان التجربة في بداياتها وتواجه كثير من التحديات الجيوسياسية والمؤسساتية والمالية.

هذه الدراسة تسلط الضوء على ادبيات ومنهجيات التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية كدراسة استكشافية بهدف تقييم التجربة الفلسطينية من حيث الفرص والتحديات في تقييم دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولا لخلق قدرة تنافسية للمناطق في فلسطين.

لدراسة فرص وامكانية نجاح هذا النهج و مدى امكانية تطبيقه في فلسطين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيت اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي في اطارها النظري على الادبيات الحديثة في التنمية المناطقية والعنقودية لفهم الموضوع بشك أعمق ودراسة. اعتمدت المقابلة الهيكلية كأداة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، و قد استهدفت الدراسة مجموعة من الخبراء و الباحثين في مجال التجمعات العنقودية والتنمية المناطقية، حيث تكون مجتمع الدراسة من عدد من الخبراء و الباحثين و الأكاديميين و القائمين على إعداد الخطط العنقودية في فلسطين و خارج فلسطين ، و تم إجراء مقابلات مهيكلة مع 13 خبير ، 11 منهم من فلسطين و 2 من الخارج نظرا لقلة الخبراء في هذا المجال في فلسطين.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك ديناميكية كبيرة في السياق الفلسطيني تشكل فرصة للتنمية المناطقية المعتمدة على التجمعات العنقودية بالرغم من القيود والمعوقات في عدة أماكن وقطاعات. اظهرت الدراسة ان هناك نقاط قوة وفرص في المناطق الفلسطينية والقطاعات الاقتصادية يمكن ان تشكل بداية لتنمية مناطقية قادرة على الخروج من حالة الركود التنموي أو التنمية غير العادلة. تشكل الديناميكية الاجتماعية والحراك المؤسسي فرصة لتحريك الفاعلين لتعظيم مواردهم الخصوصية المتاحة سواء كانت طبيعية أو تراثية.

خلصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: التنمية المناطقية والعنقودية فرصة ممكنة يتطلب نجاحها دمج الفاعلين المحليين في عملية التنمية بصورة أكبر من خلال نظام حكم لا مركزي يسعى لتمكين المجتمعات المحلية وهذا ما يجب العمل عليه في المرحلة القادمة، الاستفادة من تجارب الدول النامية في التجمعات العنقودية ومحاولة ابتكار موارد جديدة و التركيز على الموارد الخصوصية الموجودة في كل منطقة، للوصول إلى الميزة الاختلافية التي ستميز المنطقة و منتجاتها وخدماتها و تجعلها قادرة على المنافسة في ظل حالة المنافسة غير العادلة التي خلقها الاحتلال و سياساته.

Create Competitiveness in the Territories.

Prepared by: Nour Z.H. Alkilani

Supervisor: Nabil abu Shamala

Abstract:

The study aimed to identify the role of cluster in achieving territorial development in order to create competitiveness in the territories.

The study used the descriptive analytical method, and the interview was adopted as a tool for collecting data from its primary sources The study targeted experts and researchers in the field of cluster and territorial development, and the study community was represented by a group of experts, researchers, academics and those in charge of preparing cluster plans in Palestine and outside Palestine. Structured interviews were conducted with 13 experts, 11 of whom are from Palestine and 2 from other country.,

The study reached to a several results, the most important of which are: There is great dynamism in the Palestinian context, despite the restrictions in several territories and sectors. This dynamic can be regionalized based on the strengths of territories and sectors, and the ability of actors to organize themselves. This organizational capacity is reflected in joint projects, whether in different clusters or in different sectors in Palestine.

Territorial development is a great opportunity to overcome development problems in Palestine. In order to address the problem resulting from the Israeli occupation, the Territorial approach may be the alternative, given that each territories in Palestine has a comparative advantage that distinguishes it from others.

The study made several recommendations, the most important of which are: Territorial and cluster development requires the success of a decentralized system of governance with greater empowerment of local communities, and this is what must be worked on in the next stage, Benefiting from the experiences of developing countries in cluster and trying to devise more specific resources for each of the territories, in order to reach the different advantage that will distinguish the products and services of this territories.

مصطلحات الدراسة:

- **التنمية المناطقية:** "عملية تعبئة الجهات الفاعلة التي تؤدي إلى إنشاء إستراتيجية للتكيف مع القيود الخارجية، وذلك على أساس الهوية الجماعية مع الثقافة أو المنطقة" (Becqueur، 2013، ص4).
- "التنمية المناطقية هي عملية استباقية تسعى إلى زيادة القدرة التنافسية للأقاليم من خلال إشراك الجهات الفاعلة في إطار إجراءات متضافرة و متكاملة بشكل عام وغالباً ذات بعد مكاني قوي" (Baudelle (G.), Guy (C.), Mérenne-Schoumaker (B.), 2011, p. 246) ;
- **التجمعات العنقودية:** هي تكتُّلات جغرافية للشركات، والمورِّدين، ومقدمي الخدمات، والمؤسسات المرتبطة في مجال معين، ترتبط بعدة عوامل خارجية، وتتكامل مع أنواع مختلفة، والتجمعات هي مظهر طبيعي لدور المعرفة المتخصصة، والمهارات، والبنية التحتية، والصناعات الداعمة في تعزيز الإنتاجية، في مزيجٍ من علاقات المورِّدين، وأسواق العمل المشتركة، والتنافس، وانتشار المعرفة، وتأثيرات التعليم هو ما يقود التجمعات (Porter and ketels ,2009)

- **القدرة التنافسية للمناطق:** " النجاح الذي تتنافس فيه المناطق والمدن مع بعضها البعض، وتُشير هذا الديناميكيات النسبية للإنتاج والعمالة، والمشاركة في التجارة العالمية، وجاذبية الاستثمار الخاص أو العام، المحلي أو الأجنبي "والقوى العالمية المؤهلة لأصحاب المشاريع، الإبداع التكنولوجي من خلال جذب الأنشطة المشتركة" (Claude Courlet, 2008).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

ما زال الاقتصاديون يعيدون اكتشاف دور الجغرافيا في التنمية، فالاقتصاد الجغرافي الذي يعتمد على الموارد الخصوصية وقرب الفاعلين هو أساس التوجه الجديد في التنمية، حيث يكشف هذا النهج عن الدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه المنطقة (territory–territoire) في التنمية من خلال تحريك الفاعلين، وتنظيمهم لخلق أصول انتاجية جديدة إيجابية، وتحويل الموارد وتعظيمها، والتي يمكن أن تشكل حجر الأساس في السياسات الإقليمية، والسياسات العامة.

بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت الاتجاهات الاقتصادية نحو تعزيز فكرة التنافسية الإقليمية؛ ومع ذلك، فإنَّ النهج ليس مناطقيًا بعد، فهذه التيارات تغذي النقاش الدولي حول الأشكال المعاصرة للتنمية الإقليمية، وتدمج قدرة المنطقة على تطوير عوامل خارجية إيجابية للتنمية، وهذه العوامل الخارجية التي يمكن أن يفضلها التركيز الجغرافي والقطاعي للشركات التي هي مصدرٌ للأداء، وقد أدى هذا التأثير إلى تطوير "التجمعات" التي تعزز القدرة التنافسية للمنطقة (Krugman ,1991).

لقد بيَّنت حدة المنافسة بين دول العالم نتيجة للانفتاح الاقتصادي، وتراكم الخبرات والتجارب العالمية والدولية أنَّه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء، وأن تنافس في كل شيء، وأن الحل الأفضل والأمثل لقضية السوق المفتوح، وما نتج عنها من ضياعٍ وفقدٍ للحماية التي كانت موجودة مسبقًا هو التخصص، وأن لكل دولة من دول العالم منتج وسلعة أو مجموعة محددة من المنتجات والسلع التي لا يمكن منافستها أو مجاراتها فيها، وذلك لأنها تمتلك ميزة نسبية تنافسية، ووجدت الدراسات والأبحاث أنه حتى أكثر الدول تنوعًا في المنتجات تختص بإنتاج سلعة ما ومشتقاتها، وتركز عليها، وتحاول تعظيم الاستفادة منها؛ كما بينت التجارب الدولية في مجال المؤسسات

ذمتكاملة؛ لذلك اتجهت هذه المؤسسات إلى التجمع والتمركز بجوار بعضها البعض ضمن ما يُعرف "التجمعات العنقودية"، وهذه الفكرة قد حظيت بقبول متزايد من واضعي السياسات التنموية في السنوات الأخيرة في العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وذلك من خلال تبنيها ضمن خططها التنموية لرفع تنافسية اقتصادها ونموه (بهلول وآخرون، 2020).

وبناءً على ذلك، قام مجلس الوزراء الفلسطيني بتطوير الإستراتيجية الوطنية لعام (2017–2022) والتي جاء من أهدافها أهمية تطوير ودعم جميع القطاعات، وتنمية القطاع الصناعي في محافظات الوطن، حيث يسعى المجلس للاستفادة من الفرص المتاحة، وتعزيز نقاط القوة بشكل متسلسل وممنهج، وذلك وفق رؤية وخطة تنموية فلسطينية متكاملة، وذلك أيضًا كمحاولة للاستفادة من حالة تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطه العربي والإقليمي وصولًا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وإدراكًا لمدى أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يشكل نسبة تفوق 96% من إجمالي المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني، فقد عملت الوزارة على مجموعة من التدخلات لتطويره، وتعزيز تنافسه من خلال تنفيذ منهجية التكتلات العنقودية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، وركزت "خطة العناقيد" على القطاعات المستهدفة ضمن منطقة جغرافية محددة لكل قطاع على حدة، إلا أن الهدف من مبادرة العناقيد على المستوى الوطني يكمن في الربط والتشبيك التكاملي بين العناقيد وسلاسل القيمة ذات العلاقة، وعلى الربط الأفقي والعمودي على مستوى كل محافظة للقطاعات التكاملية، وصولًا إلى منظومة اقتصادية تنموية شاملة على المستوى الجغرافي والتركيز على التنافسية للقطاعات في المناطق المستهدفة، وتوجيه الدعم المكمل لها بالتشبيك بين مختلف التدخلات أفقيًا (الفريق الوطني للعناقيد التنموية، اليونيدو، 2020).

تعتمد التجمعات العنقودية بشكل كبير على الميزات التي تمتلكها كل منطقة لتسمح لها بتكون العنقود فيها، وقد أكدت المناطق الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني على مر السنوات أنها تمتلك منتجات لها قدرة وميزة تنافسية اختلافية تجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية العربية والعالمية.

لذلك ولأن التنمية المناطقية لا تعني انغلاق المنطقة (الإقليم) على نفسه، بل يجب أن يكون ذلك تحت مبدأ التفكير محليًا، والاستجابة دوليًا، وهذا يؤدي إلى الانتقال من البعد الوطني والدولي للتنمية إلى المستوى المحلي (المناطقي) الذي يواجه بعض المشاكل والمعوقات والصعوبات؛ فالمنهج المناطقي يركز على موارد افتراضية يمكن تعزيزها أو خلقها، وهذا التعزيز يجب أن يتم

بواسطة الفاعلين المحليين (Porter, 2000) ويمكن أن تكون هذه الموارد تراثية او اجتماعية و ثقافية (أبو شمالة، 2012).

لقد أصبح التوجه لدى القطاع الحكومي في كل منطقة من مناطق فلسطين أن تضع إطارًا للأولويات التنموية لكل منطقة، ويساعد في ذلك جهات البحث العلمي والقطاع الخاص، فتوجه الأبحاث العلمية إلى الدراسات التطبيقية التي يمكن تنفيذها على أرض الواقع في المناطق محل الدراسة، وتتظافر الجهود جميعها إلى المساهمة في التنمية المناطقية، وإلى جانب ذلك فإن الاستثمار في رأس المال البشري ووجود كفاءات مميزة يعدُّ حجر زاوية لتحقيق الأهداف التنموية، وصولاً إلى خلق قدرة تنافسية لتلك المناطق.

2.1 مشكلة الدراسة:

لعبت المنافسة القوية دورًا حاسمًا في تحول المؤسسات من نظام دمج مراحل التصنيع إلى التخصص والتعاقد مع المؤسسات (المناولة) الشريكة لتنفيذ مراحل التصنيع، وقد أظهرت التجارب الدولية العديدة أن التجمعات تتيح للمؤسسات أن تبلغ مجتمعة مستويات من التنافسية التي لا تستطيع بلوغها وهي منفردة في أي حال من الأحوال.

لقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني في العقود الماضية وبجميع مراحله بالوضع الجيوسياسي اللايقيني، وما يزال حتى الآن يتأثر بهذا الوضع؛ ما أدى إلى ضعف الحراك الاقتصادي، وزيادة نسبة الفقر، وارتفاع معدل البطالة، وخاصة بين الخريجين (أبو شمالة، 2020، ص 4)؛ وهذا الواقع الذي نتجت عنه عدة تحديات تعوق وتعقِّد عملية التنمية، علاوة على ذلك زيادة حالة عدم اليقين والتشاؤم جراء غياب أي أفق سياسي واقتصادي، وانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية، وما ترتب عليها من تراجع في الإنفاق الحكومي التطويري (الخطة الوطنية للعناقيد الصناعية الوطنية ، 2020، ص 5).

وبناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للاقتصاد الفلسطيني، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%، وزاد العجز التجاري 8.4%، ووصلت قيمة العجز إلى 5.827.4 مليون$ أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، وبلغ معدل البطالة للأفراد 15 سنة وأكثر في فلسطين 25.3% في 2019 منها 14.6% في الضفة و 40.1% في غزة، و21.3% ذكور و 41.2% إناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)؛ لذلك فإن خلق فرص عمل يعدُّ الآن ضرورة ملحة في الاقتصاد الفلسطيني، كما أنَّ التنافسية المعتمدة على مبدأ الميزة النسبية لدافيد ريكاردو لم تعد قادرة على الخروج من المأزق الفلسطيني؛ لذلك فإن منهجية العناقيد

الاقتصادية تعدُّ أداة سياسية وتنفيذية مهمة للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين.

وفي مواجهة التطورات الأخيرة والأزمات المتعددة في الاقتصاد الدولي، تبرز أهمية التنمية المناطقية التي ظهرت كاستجابة لهذه التطورات، وكما أسلفنا فإن التنافسية المعتمدة على مبدأ الميزة النسبية لدافيد ريكاردو لم تعد قادرة على التغلب على مشكلات التنمية في فلسطين، فهل تشكِّل الميزة الاختلافية المناطقية المعتمدة على نهج التجمعات العنقودية فرصة للتغلب على مقومات التنمية في فلسطين وإيجاد فرص تنموية حقيقية، وهنا يكمن السؤال الرئيس للبحث:

- **ما دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولًا لخلق قدرة تنافسية للمناطق في فلسطين؟**

3.1 مبررات الدراسة:

1. الموضوع محل الدراسة هو موضوع حديث في مجال التنمية الاقتصادية، وقدم نماذج ناجحة في دول الشمال، ومن المهم أن ندرس إمكانية تطبيقه وجدواه في دول الجنوب.
2. خطة وزارة الاقتصاد الفلسطيني (2017-2022) والذي من الممكن أن تكون خطوة فارقة في مسيرة اقتصادنا على مدى العقود الأخيرة السابقة والمقبلة.
3. ندرة الدراسات عن فلسطين في موضوع التجمعات العنقودية والتنمية المناطقية بالرغم من كثرتها في الدول الأخرى.
4. محاولة من الباحثة خلق نموذج للربط بين مصطلحات تنموية اقتصادية ومتخصصة، وهذا يمثل دور جانب البحث العلمي في دعم خططنا الوطنية القادمة.
5. مواجهة التغيرات الكبيرة والمستمرة في الاقتصاد العالمي والدولي والتي تؤثر على الاقتصادات المحلية، رأت الباحثة انه يجب علينا دراسة جميع عناصر اقتصادنا أولًا بأول؛ لأن البيئة سريعة التغيير تحتم علينا ذلك.
6. التعرف على واقع الخبرات الدولية -المتقدمة والنامية- في مجال العناقيد بسبب تجدد هذا الموضوع، وكيف يمكن الاستفادة من هذه الخبرات في اقتصادنا الفلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

- تكمن أهمية هذا البحث في إبراز مساهمة التجمعات العنقودية في تحقيق التنمية المناطقية في فلسطين، وذلك بهدف خلق قدرة تنافسية للمناطق، وتعزيز الصمود أمام المنافسة

الإقليمية والعالمية، وخاصة مع نجاح العديد من التجارب الدولية سواء كانت المتقدمة والنامية.

- تسليط الضوء على الدور الفاعل التي تلعبه التجمعات العنقودية في الاقتصاد الفلسطيني الحديث، وكيف ستقوم بتوفير فرص عمل لكثير من الشباب، باعتبارها مصادر إنتاجية لتعزيز دور المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. الأهمية العملية :

- نأمل أن تقدم الدراسة معلومات علمية للقائمين على وضع الخطط والسياسات التنموية والاقتصادية للحد من مشكلتي البطالة والفقر، وتعزيز مكانة الاقتصاد الفلسطيني محليًا، وعربيًا، وعالميًا.
- تقديم معلومات عن الموارد (الفعلية والمعنوية) والمزايا التي تتميز بها المناطق الفلسطينية والتي تمكنها من المنافسة عالميًا لمواجهة عقبة الاحتلال الإسرائيلي، وصولًا إلى القدرة التنافسية المناطقية، ومن ثمَّ إلى التنمية المستدامة والتنافسية العالمية.
- يعمل البحث على تقديم مدلولات نظرية حول الوصول إلى مستوى دور العناقيد في تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المناطقية المستدامة في فلسطين.

5.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يأتي:

1. دراسة امكانية تطبيق نهج التنمية المناطقية في دول الجنوب عامة وفي فلسطين خاصة
2. تقييم تطبيق المنهج المناطقي في فلسطين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية ومجالاته، ومدى قدرته على خلق قدرة تنافسية للمناطق المطبق فيها تقييم تجربة التجمعات العنقودية في فلسطين والعوامل التي ساعدت على تكوينها وستساعد على استمرارها.
3. تحليل الأسباب والعوامل التي أدَّت إلى تفكير الحكومة الفلسطينية بإستراتيجية العناقيد كأداة تنموية.
4. العمل على ايجاد حلول اكثر استدامة لمشاكل التنمية في فلسطين
5. دراسة العلاقة بين التجمعات العنقودية والتنمية المناطقية من جهة، والتنمية المناطقية وزيادة القدرة التنافسية للمناطق من جهة أخرى.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع والأهداف التي صيغت لهذه الدراسة؛ سنطرح عدة تساؤلات:

1. ما واقع تطبيق أبعاد التنمية المناطقية في فلسطين؟
2. ما واقع تطبيق أبعاد التجمعات العنقودية في فلسطين؟
3. ما طبيعة العلاقة بين كل بعد من أبعاد التجمعات العنقودية على التنمية المناطقية؟
4. ما طبيعة العلاقة بين كل بعد من أبعاد التنمية المناطقية والقدرة التنافسية للمناطق؟
5. ما دور التجمعات العنقودية في تحقيق القدرة التنافسية للمناطق؟

7.1 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التجمعات العنقودية: البعد الجغرافي، البعد القطاعي، البعد المؤسسي.

أ- البعد الجغرافي، حسب (Michale porter modle)، (porter and ketels ,2009).

ب - البعد القطاعي، حسب (تجربة الهند في التجمعات العنقودية)، (porter and ketels, 2009).

ج - البعد المؤسسي، حسب (Mossing, 2006) ، (porter and ketels ,2009).

المتغير التابع الأول "التنمية المناطقية":

الموارد المناطقية (A. Hirschman, 1985) ، (pecqueur, 2004)، (أبو شمالة، 2012)، (Becqueur, 2013).

مجموعة الفاعلين (pecqueur,2004).

الحكومة المناطقية (pecqueur, 2004) ، (ERUO Social, 2019).

المتغير التابع الثاني "القدرة التنافسية للمناطق":

الميزة الاختلافية (Mollard, 2001)، (أبو شمالة، 2012).

الريع/ العائد المناطقي (Marshall, 1890)، (Mollard, pecqueur, 2001).

الاستدامة المناطقية (Filo, 2014)، (أبو شمالة، 2012).

8.1 نموذج الدراسة:

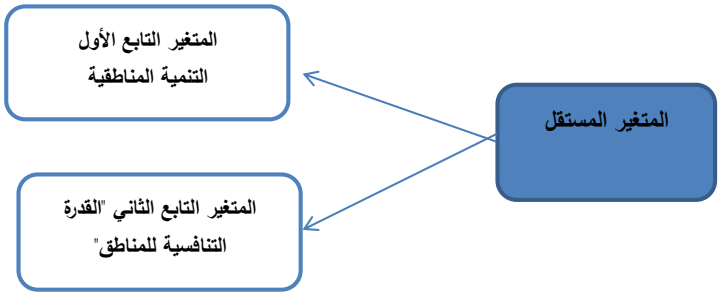

(النموذج تم بناؤه بتصرف الباحثة بناءً على الدراسات السابقة والمصادر المكتوبة في متغيرات البحث).

9.1 حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: ستقتصر هذه الدراسة على معرفة دور التجمعات العنقودية في خلق تنمية مناطقية لتحقيق القدرة التنافسية للمناطق في فلسطين ومعرفة سبل تعزيزها.
- الحد المكاني: جميع محافظات الوطن في فلسطين
- الحد الزماني: عام 2022م.

10.1 منهج الدراسة:

- سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أبعاد المتغيرات الثلاثة، وجمع المعلومات من مصادرها المختلفة، وتحليلها للوصول إلى النتائج، والمنهج التحليلي الاستقرائي للربط بين الدراسات السابقة عن الموضوع والدراسة الحالية، وتحديد الفجوة البحثية.
- و هي : تراجع القدرة التنافسية للقطاع الكلي في فلسطين .

11.1 المجتمع والعينة:

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في القائمين على تنفيذ خطة التجمعات العنقودية في فلسطين ، خبراء وأكاديميين في مجال العناقيد والتنمية المناطقية ، خبراء و أكاديميين اقتصاديين من فلسطين و خارجها .

عينة الدراسة: عينة قصدية تتكون من 11 شخص من العاملين على العناقيد في فلسطين، وخبراء وأكاديميين في المنهج المناطقي و في الاقتصاد ، و التنمية الحضرية ، و 2 من الخبراء الدوليين في التنمية المناطقية و التجمعات العنقودية .

12.1 مستلزمات وأدوات الدراسة:

ستتمثل أدوات الدراسة ومستلزماتها في جمع البيانات من مصادرها المتعددة:

المصادر الثانوية:

- جمع المعلومات من الدراسات السابقة، ونماذج الدول التي عملت على التجمعات العنقودية، والتنمية المناطقية، وتحليلها للخروج بالنتائج.
- جمع المعلومات من الكتب العربية والأجنبية وبيانات المؤسسات الدولية.

المصادر الأولية:

- إجراء مقابلات مهيكلة معمقة مع عينة الدراسة، وجمع إجابات هذه المقابلات وتحليلها وربطها بالدراسة.

2 الفصل الثاني

أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: التجمعات العنقودية

لعبت المنافسة القوية دورًا حاسمًا وأساسيًا في تحوُّل المؤسسات من نظام دمج المراحل إلى التخصُّص في مراحل التصنيع، والتعاقد مع المؤسسات (المناولة) الشريكة لتنفيذ مراحل التصنيع المختلفة، وقد أظهرت التجارب الدولية العديدة أنَّ التجمُّعات تُتيح للمؤسسات فرصة أن تبلغ مُجتمعةً مستويات من التنافسية التي لا تستطيع أن تبلغها وهي منفردة في أيِّ حال من الأحوال (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

ويمكننا القول إنَّ العولمة ساهمت في النمو، ولكنها زادت من الاختلافات في الأداء عبر المواقع، حيث قامت بعض البلدان والمناطق بتحسين مستويات المعيشة بشكلٍ أسرع ممَّا كان يُعتقد أنَّه ممكن أن تكون عليه هذه المناطق، فقد قدم كتاب الميزة التنافسية للدول والمناطق الشهير لـ (مايكل بورتر) إطارًا شاملًا لفهم القدرة التنافسية للدول والمناطق، وحدَّد أيضًا الدَّور البارز للتجمُّعات، والتكتُّلات الجغرافية للشركات والمورِّدين، والمؤسسات المرتبطة في مجال معين، ومرتبطة بالعوامل الخارجية، وتتكامل مع مختلف الأنواع. أمَّا بالنسبة للشركات؛ فقد انتقلت الحاجة إلى اختيار الموقع المناسب لأنشطة محددة في سلسلة القيمة من مسألة تشغيلية إلى قضية إستراتيجية، أما البلدان والمناطق والمواقع الأخرى، فقد رفعت المنافسة العالمية، فالرِّهان قائمٌ على فهم كيفية تحقيق الإنتاجيَّة، وجذْب الشركات في مجالات محدَّدة إلى جانب توفير تكاليف أو إعانات منخفضة لعوامل الإنتاج، وقد تمَّ إطلاق العديد من السياسات التنافسيَّة، والمُبادرات العنقودية في المواقع التي تشمل فئات متعددة (مثال: الحكومات، والجامعات، والشركات، وغيرها) (Porter and Ketels ,2009) .

أمّا في فلسطين، فقد ركَّزت الخطط التنموية على مفهوم التكتُّلات العنقودية لكلٍّ من القطاعات المُستهدفة ضمن منطقةٍ جغرافيةٍ محددةٍ لكل قطاع على حدة، ولكنَّ الهدف المنشود من مُبادرة العناقيد الصناعية على المستوى الوطني يكمنُ في الرَّبط والتشبيك التكاملي بين التكتلات الصناعية، وسلاسل القيمة ذات العلاقة على مستوى المحافظة، بما يشمل الربط الأفقي والعمودي للقطاعات التكاملية المختلفة؛ لتحقيق منظومة اقتصادية تنموية شمولية على المستوى الجغرافي، والتركيز على الميزة التنافسية للقطاعات في المناطق المستهدفة، وتوجيه الدَّعم المُكمِّل لها عبر التشبيك بين مختلف التدخلات اللازمة أفقيًا (أبو الفيلات، 2015).

1.1.2 ما هي التجمعات العنقودية؟

هي عبارة عن "إطار من التنظيم بين المنشآت من نفس سلسلة القيمة، والتابعة لمنطقة جغرافية محددة، والتي تربطها علاقات من التعاون والمصالح المشتركة، ويتمُّ تحفيزها من خلال هيكل تنسيقي" (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2009).
كما تُعرَّف التجمعات على أنها تكتُّلات جغرافية للشركات، والمورِّدين، ومقدمي الخدمات، والمؤسسات المرتبطة في مجال معين، ترتبط بعدة عوامل خارجية، وتتكامل مع أنواع مختلفة، والتجمعات هي مظهر طبيعي لدور المعرفة المتخصصة، والمهارات، والبنية التحتية، والصناعات الداعمة في تعزيز الإنتاجية، في مزيجٍ من علاقات المورِّدين، وأسواق العمل المشتركة، والتنافس، وانتشار المعرفة، وتأثيرات التعليم هو ما يقود التجمعات (Porter and ketels ,2009).

أما تعريف (OCDE) للتجمعات فهي: شبكات من الإنتاج، تنشأ نتيجة للترابط الشبكي المتين بين مؤسسات صناعية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة، والتي تقوم على تقسيم العمل، وتتضمَّن (الموردين، وكلاء إنتاج المعرفة، الجامعات، معاهد البحوث، الشركات الهندسية، مراكز التكنولوجيا، والعملاء)، حيث تتشابك هذه الهيئات في علاقات تعاون، وينتج عن هذا التشابك عنقود يمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج (قوفي، تقريرات، الأشهب، 2017).

وتعرِّف الباحثة التجمعات العنقودية بأنها: مجموعات جغرافية داخل إطار تنظيمي لمجموعة من الشركات، والمورِّدين، ومُقدِّمي الخدمات الذين يعملون في مجال معين بشكل تكاملي، وبعدَّة اتجاهات وارتباطات، وتكون في نفس سلسلة القيمة، وهي في غالب الأمر تابعةٌ لمنطقة جغرافية محددة، وتربطها مجموعة من العلاقات المبنية على التعاون والمصالح المشتركة، والتي يتم تنسيقها من خلال هيكل تنسيقي، وذلك بهدف تعزيز إنتاجية منتج معين، أو مجموعة من المنتجات لأيِّ قطاع من القطاعات.

3.1.2 تطور مفهوم التجمعات العنقودية:

إنَّ التكتل الجغرافي للمؤسسات داخل الصناعات هو حقيقة واضحة في العديد من البلدان، فصناعات السيارات تتجمع حول ديترويب في الولايات المتحدة، وتورينو في إيطاليا، في حين استقرت الصناعات ذات التكنولوجيا العالية في وادي السيلكون في بوسطن؛ لذلك فإن أشكال التكتلات هي في الواقع القاعدة وليس الاستثناء، وبناءً على دراسة جلاسر وإليسون فقد لوحظ أنَّ الميل العام للمؤسسات العامة داخل نفس الصناعة يتَّجه نحو اختيار موقع بالقرب من بعضهما البعض في مختلف القطاعات.

قام (مارشال) بتحديد مفهوم الوفورات الخارجية للتجمع والتمركز، حيث برز اهتمامه بالمنطقة الصناعية في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي)، وكتابه (صناعة وتجارة)؛ حيث عالج في كتابيه الصناعات المتمركزة في مناطق معينة؛ كالتمركز الصناعي حول حرفة غزل الحرير في اليون بفرنسا، وصناعة الفولاذ في المملكة المتحدة وألمانيا، وقد حاول في الكتاب تحديد إمكانية اعتبار التمركز الصناعي شرطًا أساسيًا للوصول إلى تقسيم العمل، وتحقيق إنتاجية عالية، حيث بدأ (مارشال) تفكيره في التركيز على التباعد المكاني للنشاطات الاقتصادية، والتي كانت هي النقطة الأهم في دراسة إستراتيجية المؤسسات، وهيكلية السوق، والقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.

من وجهة نظر (مارشال)، فقد اعتبر (التجمعات العنقودية) مؤسسات صغيرة متخصصة، وهذه المؤسسات تميل للتمركز في حيِّز جغرافي معين، وهذا التمركز هدفه الاستفادة من الوفودات الخارجية، التي تتمثل في الخدمات المجانية التي تقدمها المؤسسات المتجاورة لبعضها البعض، حيث اعتبر أنَّ عملها مع بعضها البعض يُحسِّن من قدرتها على المرونة، ويُخفِّض التكاليف، ويساعد على تكوين اليد العاملة المبدعة، واعتبر مارشال أنَّ هذه المزايا ما هي إلا نتيجة للتمركز الإقليمي، واعتماد المؤسسات المتجاورة على الخصائص التاريخية والاجتماعية السائدة في المنطقة، وتزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة (إيطاليا الثالثة)، وتعدُّ تجربة ناجحة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

4.1.2 أبعاد التجمعات العنقودية:

يعتمد تعريف التجمعات على ثلاثة أبعاد رئيسة، وهي:

أولًا– تمتلك العناقيد بُعدًا جغرافيًا، وتنشأ بسبب العوامل الخارجية التي تعتمد على القُرب المكاني؛ لذلك غالبًا ما تتركز المجموعات في مناطق معينة داخل دول أكبر، وأحيانًا في مدينة واحدة.

ثانيًا– تحتوي العناقيد على بُعد الأنشطة، وهي تشمل الأنشطة التي تُشارك فيها الشركات في نفس القطاع في الصناعات المختلفة، والتي ترتبط مع بعضها البعض في توفير السلع والخدمات التي يطلبها العملاء، ويُسمَّى أيضًا البُعد القطاعي.

ثالثًا– تمتلك العناقيد بُعدًا لبيئة الأعمال، والتي تتأثر غالبًا بالظروف الخاصة بالعنقود، وغالبًا ما تكون نتيجة الإجراءات التي تتخذها الشركات، والهيئات الحكومية، والجامعات، والمؤسسات العامة الأخرى، والخاصة في القطاع الذي يعمل بشكل فردي وجماعي.

حسب ما سبق، نجد ضرورة القرب المكاني للمنشآت التي تساهم وتساعد على تكوين العناقيد، وهي التي تمتلك الفرصة الأكبر للتشارك لتكوين العنقود، وحسب البعد القطاعي فإنَّ كل قطاع يحتوي على مجموعة من الأنشطة التي تقدمها الشركات بعضها لبعض في الخدمات والصناعات؛ ليكون مجموع هذه الأنشطة منتجًا، أو خدمةً يرضى عنها العملاء، ولها ميزة تنافسية، وأنها تلبي رغبات هؤلاء العملاء لتكتسح الأسواق(Porter and Ketels, 2009).

في الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيًا يعاني من أزمات اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموًا ضعيفًا؛ استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع، وذلك بظهور وازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة، حيث إنَّ المؤسسات التي تعمل في المجال نفسه تجمَّعت في مواقع محددة، وهذه المؤسسات مرتبطة تقنيًا مع بعضها البعض، وتساهم جميع المؤسسات في إنتاج منتج يعين كمنتج صناعي للمنطقة، وهذه التجمعات مكَّنتها من اقتحام الأسواق العالمية في سلع تعدُّ تقليدية (كالأحذية، والأثاث، والسيراميك والملابس المحبوكة)، ولاحقًا أصبحت إيطاليا هي الرَّائدة في صناعة الآلات المُستخدمة في تصنيع هذه السلع (لويس، 2016).

تجربة كوريا الجنوبية:

ظهرت التجمعات العنقودية في كوريا تحت قيادة وزارة التجارة والصناعة والطاقة (MOTIE)، وتكونت في شكل تجمعات صغيرة تقع داخل المجمعات الصناعية، فتعدُّ كوريا الجنوبية من الدول ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة للغاية مع اقتصاد مبتكر، وتمكَّنت كوريا بشكلٍ جيدٍ من الجمع بين النمو الاقتصادي والحدِّ من الفقر من عام 1962 و1994، ونما الناتج المحلي فيها بمتوسط 10% سنويًا، وكان هذا النحو نتيجةً لاقتصادٍ موجَّهٍ بقوة للتصدير.

(KICOX) (مجمع كوريا الصناعي) هو نقطة الاتصال المركزية لحوار السياسات حول التعاون العنقودي في كوريا الجنوبية، وتمَّ تعيينه من قبل وزارة التجارة والصناعة والطاقة، ويتم تنظيم مجموعات كوريا الجنوبية بواسطته.

تعرف التجمعات في كوريا الجنوبية باسم "العناقيد الصغيرة"، وهي التي تقع داخل المجمعات الصناعية أو مجمعات التكنولوجيا، وتضم كوريا الآن 62 تجمعًا على مستوى البلاد، وتغطي مجموعة كبيرة ومتنوعة من القطاعات الصناعية المنتشرة في جميع مناطق كوريا.

وتشجع كوريا من خلال (KICOX) (مجمع كوريا الصناعي) سياسات الكتلة، وتطوير وتداول هذه التكتلات، وهذا المجمع هو المسؤول أيضًا عن تطوير البرامج الدولية لتطوير التجمعات في كوريا الجنوبية.

اعتُمدت سياسة العناقيد في كوريا لتجمعَ فرص التعاون والاهتمام لمحتمل من التكتلات الأوروبيةءيص1 والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاونت عدد من مجموعات الاتحاد الأوروبي والشركات الصغيرة والمتوسطة بالفعل مع نظرائهم الكوريين، وتمَّ دعم التبادل بشكل ملحوظ من خلال مشروع الاتحاد الأوروبي KORANET الذي نظَّم "ورشة عمل للتعاون العنقودي بين كوريا والاتحاد الأوروبي"، وذلك في عام 2011، وطوَّر الاتحاد الأوروبي وكوريا هذه العلاقة الاقتصادية مع مرور الوقت، وتمَّ إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون الثنائي بتوقيع مذكّرة تفاهم بين المفوضية الأوروبية ووزارة التجارة والصناعة MOTIE، وذلك في عام 2018(التغميش، 2020).

5.1.2 ظهور مصطلح التجمعات العنقودية:

~~(قرفي وتقريرات والأشهب، 2017)~~

قام بورتر بعمل العديد من الدراسات والأبحاث عن كيفية تطوير تنافسية الدول، ووجد أنَّ أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو إيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنَّ أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة التجمعات الصناعية.

أحدث بورتر ثورةً في نظريات توطين المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية، ولاحظ من خلاله وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات، وأطلق عليها وصف "العناقيد الصناعية".

تم التأكيد على أنَّ العديد من هذه العناقيد "التجمعات" تظهر في الصناعات التقليدية، مثل: صناعة الأحذية في شمال إيطاليا، وصناعة الصلب في أمريكا، وهناك أيضًا تجمعات ذات تقنيات عالية، مثل تجمع قرية السيليكون في أمريكا.

قام فريق بحثٍ فرنسي بدراسة الأنظمة المحلية الصناعية، وفريق آخر ركَّز على البحث في الجانب الإقليمي للتصنيع والابتكار؛ حيث اعتبر هذا الفريق أنَّ الإقليم بحد ذاته وسط ابتكاري، وبفضل هذه المساهمات البحثية، تمَّ تحديد مفهوم التجمع العنقودي، وشهد بعد ذلك المفهوم توسعات متتالية؛ ليطبق في مجالات الاقتصاد الصناعي والإقليمي في 1993، الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الصناعي.

تظهر في العناقيد آليات تنسيق بين مؤسسات العنقود الواحد، وتظهر هذه الآليات في شكل ترابط اجتماعي (علاقات اجتماعية) من ثقافة، وعادات، وتقاليد؛ وهذه التي تقلل من السلوكيات الانتهازية، ولكن هناك حالات يكون الترابط الاجتماعي فيها ضعيفًا، فتضطر الحكومة إلى تبني العديد من الطرق المختلفة للتأثير وضبط سلوكيات هذه المؤسسات.

يعتمد المفهوم الحديث للعناقيد على الاهتمام بسلسلة القيمة المضافة للمنتج، ولكن يكون ذلك في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والتي تتمثل في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالبًا في التنسيق والتعامل بين المتنافسين.

إنَّ السمة الرئيسة للعناقيد الصناعة تتمثل في كونها تجمعًا جغرافيًا كمؤسسات كبيرة، متوسطة، وصغيرة تربطها علاقات رأسية (أمامية، خلفية)؛ فهي مجموعة متخصصة من المؤسسات المستقرة في منطقة جغرافية معينة، ويمكن لكل مؤسسة شريكة التركيز حول نشاط أو أنشطة معينة من سلسلة القيمة التي تبرز أو تنفرد فيها، أو أن تقوم بتصنيع جزء من المنتج النهائي، وذلك يكون بهدف تعظيم قيمتها المضافة، وبذلك يتم التعاون والتنسيق بين المؤسسات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة؛ فتكمل بعضها البعض، وتقدم في النهاية منتجًا معينًا بجودةٍ عاليةٍ، ويكون المنتج باسم المجموعة، ولكن في التجمع ليس بالضرورة أن تتعاون كل المؤسسات في سلسلة القيمة المضافة؛ فهناك مؤسسات تتنافس منافسة قوية وشرسة، وتنتج نفس المنتجات، وخاصةً في مجال التسويق(قوفي وتقريرات والأشهب، 2017).

6.1.2 الأبعاد الأساسية لتعريف التجمع العنقودي:

بسبب توسُّع البحوث في تعريف التجمعات، وتمديد مجال هذا التعريف إلى ما لا نهاية؛ فَقَدَ التعريف دقَّته النظرية، حيث أصبح كل تجمع بالصدفة لمؤسسات تعمل في نفس النشاط، أو توجه منتجاتها لنفس السوق يعد عنقودًا؛ لذلك لا بد من توضيح الأبعاد الأساسية التي تحدد وتدخل في تعريف التجمع، وهي:

1. تمركز لمؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة حسب القطاع، وذات خلفية ثقافية واجتماعية مشتركة (Chaudhry, 2005).

2. النشاط الاقتصادي فيها يقع على جميع المستويات (المجتمع والمنطقة)، ويقتصر على صناعة محددة (القوفي وآخرون، 2017).
3. مؤسسات القطاع لها علاقات تعاونية (عمودية وأفقية)، بالإضافة إلى علاقات تجارية خارج المنطقة (القوفي وآخرون، 2017).
4. أن يكون لها نفس البيئة التحتية التجارية، والمرافق، والعمالة ونفس الأسواق والاتصالات (القوفي وآخرون، 2017).
5. يتطلب التجمع شبكة من المعاهد العلمية، والجامعات التي تدعم الكيانات الاقتصادية المختلفة (القوفي وآخرون، 2017).
6. يستوجب على كل شريك في الشبكة الاعتراف بخضوعه لعلاقة الارتباط المتبادل، وتقاسم المعلومات مع التعاون، أي بمعنى آخر (نشوء سلسلة قيمة بين أنشطة مستقلة، متخصصة جدًا ومتكاملة) (القوفي وآخرون، 2017).
7. توفير حل مناسب لمشاكل الإنتاج بشكل جماعي، أو صياغة حل للمشاكل الإنتاجية الضمنية.

كذلك فإن التجمعات ليست ظاهرة اقتصادية، بل ظاهرة اجتماعية، وهي لا تنمي ثقافة تقسيم العمل بين المؤسسات، بل تشجع أيضًا قيام أشكال ضمنية وصريحة من التعاون بين الوكلاء الاقتصاديين داخل المنطقة الواحد من (مصارف، نقابات عمال، الحكومة المحلية، الرابطات التجارية المحلية)(Zimmermann, 2002).

الخلاصة: من خلال ما سبق، ترى الباحثة أنَّ التجمع العنقودي هو عبارة عن تجمع يحتوي مجموعة مؤسسات تجمع بينها صفات مشتركة لاستخدام تكنولوجيا متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك، أو الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، ويضم التجمع مجموعة من المؤسسات المرتبطة به، والداعمة له أيضًا، والتي يعدُّ وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع بين التجمعات الأخرى في نفس التخصص أو في تخصصات مختلفة.

فاعلي نظام التجمع العنقودي

المصدر: القوفي وآخرون، 2017، ص 74

في الشكل السابق نلاحظ أن التجمع يضم شبكة من المؤسسات (المصنعين، الموردين، منتجي المنتجات المكملة، المؤسسات المسوقة، المؤسسات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتقنية متقاربة)، إضافة إلى ذلك هناك بنية تحتية فعالة، وأنظمة، وقوانين، وبنية حديثة من الاتصالات والمواصلات، وهذا في الجهة الأولى؛ أما الجهة الأخرى فتضمُّ التجمُّعات، وهيئات التحويل، والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل: الجامعات، وتضم هيئات التوحيد القياسي، ومؤسسات التدريب المهني، وبورصات المناولة، والنقابات المهنية، وحاضنات الأعمال التي تقدم خدمات تدريب وتعليم ومعلومات، وأيضًا مؤسسات البحث العلمي والدعم الفني، وفي هذا الشكل تتوضَّح فكرة التجمع العنقودي، وهي أن تتناغم مجموعة من المؤسسات، والشركات الأساسية والداعمة، وتقدم كلٌّ منها نشاطًا لتكوِّن شبكة، وهذه الشبكة تخرج بمنتجٍ، أو مجموعة منتجات، أو خدمةٍ، أو مجموعة خدمات، بحيث تمتلك هذه الخدمات والمنتجات ميزات وجودة عالية في غالب الأمر.

7.1.2 التجمعات العنقودية الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية:

بسبب ازدياد شدة المنافسة بين دول العالم نتيجةً للانفتاح الاقتصادي، وخصوصًا في السنوات الأخيرة، ومع تراكم الخبرات العالية، والتجارب؛ تبيَّن أنه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل

شـيء، أو أن تنـافس فـي كـل شـيء؛ ووجـد أنَّ الحـل الأمثـل لمسـألة انفتـاح السـوق الاقتصـادي والعـالمي، ومـا نـتج عنهـا مـن فقـد مزايـا الحمايـة التـي كانـت موجـودة مسـبقًا هـو التخصـص فـي المنتجـات والخدمـات المقدمـة، كمـا أنَّ لكـل دولـة مـن دول العـالم سـلعة أو مجموعـة سـلع لا يمكـن مجاراتها فيها، وذلك لأنها تمتلك ميزة نسبية وتنافسية فيها، ووجد أنـه حتـى أكثـر الـدول تنوعًـا فـي المنتجـات لديهـا تركيـز (تخصـص) فـي إنتـاج سـلعة مـا، ومشـتقاتها، وتركـز عليهـا، وتحـاول تعظيـم الاستفادة منها، وتمييزها عن غيرها من المنتجات، أو تمييزها عن غيرها من منتجات الدول الأخرى في نفس التخصص (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

من هنا نشأت نظرية الميزة التنافسية للدول، وتعتمد هذه الميزة على تنافسية صناعة أو صناعات محددة في الدولة، يجهَّز ويهيَّأ لها من قبل الدولة المناخُ الاستثماري المناسب لنشأتها وازدهارها وتقدمها، وتنشأ تنافسية هذه الصناعات بسبب تكامل وترابط جميع مكوناتها، وأنشطتها الرئيسة، والأنشطة المساندة لها، وتكون بشكل هرم أو عنقود صناعي؛ لتصبح هذه الصناعات هي الرائدة في مجالها (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

في السنوات الأخيرة، وبناءً على ما سبق؛ فقد أخذ مفهوم التجمعات العنقودية (العناقيد) قبـولًا متزايـدًا لـدى واضـعي السياسـات التنمويـة فـي جميـع دول العـالم المختلفـة (جريـدة العـرب الاقتصـادية، 2009)، ومنهـا فلسـطين فـي خطَّتهـا التنمويـة الأخيـرة (2017 –2022) فـي عـدة قطاعات ومدن في فلسطين.

وتتبنى هذه الدول اليوم برامج تنمية التجمعات العنقودية في خططها التنموية، وذلك لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها في ظلِّ هذا الانفتاح الاقتصادي الكبير، وتبتعد بذلك نوعًا ما عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية، التي أثبتت ضعف مردودها مقابل تكلفتها، وتسعى هذه البرامج إلى إعطاء الصناعات نصيبها كاملًا من الموارد المتاحة والمحدودة، وتسعى أيضًا إلى تنويع قاعدة الإنتاج لكل هذه الصناعات في وقتٍ واحدٍ، ولكن برامج وسياسات التجمعات العنقودية وغيرها تتَّجه لتنمية تخصص محدد ضمن صناعة معينة، وتتعامل مع هذا التجمع والشركات المكوِّنة له كنظامٍ مترابطٍ وجسمٍ واحدٍ، ولأن هذه التجمعات تركز على مجال معين، وتخصص محدد في منتج أو خدمة معينة؛ فهذا يمكِّنها من تحديد عقبات واحتياجات هذه الصناعة بدقة أكبر؛ لمساعداتها على تجاوزها، وينمي القدرة لديها على توفير الاحتياجات بطريقة أسهل؛ ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة، فإن نمو هذه المنتجات والخدمات سيستقطب، ويولد منتجات وخدمات أخرى، وهو ما يُوْصِل بالنهاية لهدف تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية لدى الدول التي تستخدم العناقيد.

إنَّ تنمية التجمعات العنقودية هو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية في الدول؛ إذ يُسهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تكون العمود الفقري للاقتصاد في بعض الدول، ويخفض معدلات البطالة، ويساهم في القضاء

على الفقر، ويعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، والتطوير التكنولوجي، وزيادة الصادرات، ورفع كفاءة المنتجات والخدمات؛ فعلى سبيل المثال، يوجد في الهند أكثر من 388 تجمعًا صناعيًا، وتحتضن هذه التجمعات 77% من عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و72% من فرص العمل، و61% من حجم الاستثمارات، وتساهم بما نسبته 60% من صادرات الهند، وفي إيطاليا تصدر التجمعات العنقودية 57% من صادرات إيطاليا الصناعية، وتوظف نحو 65% من العاملين في القطاع الصناعي لديها، وأظهرت الدراسات أن الأثر الإيجابي للتجمعات العنقودية يتعدى تطوير تنافسية التجمع (الميزة التنافسية) إلى الوصول بموارد الدولة المحدودة إلى طاقتها القصوى، وأن الشركات التي تعمل ضمن تجمع عنقودي تتمتع بكفاءة وتنافسية أعلى، مقارنةً بتلك الشركات المعزولة؛ فيوفر العملُ ضمن التجمعات العنقودية العديدَ من المزايا للشركات، من أهمها: خفض واضح في تكاليف الإنتاج، ورفع كفاءة الإنتاجية، وذلك يكون نتيجةً لقرب وانخفاض سعر مدخلات الإنتاج الرئيسة، وهناك مزايا أخرى، منها: توفُّر البنية التحتية المناسبة للصناعة، وتسهيل الوصول للموارد المالية اللازمة؛ نتيجةً لوجود أسواق مالية تتفهم هذه المنتجات والخدمات (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

وتعقيبًا على ما سبق، لا يمكننا القول إنَّ منتجات الشركات الكبرى أو غيرها خارج التجمع العنقودي ليس لها مزايا، أو أنها لا تلقى نجاحًا في الأسواق العالمية، ولا يمكننا أن ننفي تفوق منتجات وخدمات بعض الشركات العالمية التي تعمل منفردة، وإنَّما تكمن الفكرة في أنَّ التجمعات العنقودية هي عبارة عن تجمع للكفاءات والمهارات المختلفة؛ لذلك تضمن أن يخرج المنتج أو الخدمة بمواصفات عالية، وميزة تنافسية للأسواق فهناك مزايا واضحة وجليَّة لتطبيقات فكرة التجمعات العنقودية، وهي التي تجعلها أداة فاعلة في الوصول إلى التنمية، وأهم هذه المزايا: إمكانية الحصول على الأسعار التفصيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، وتسهيل الوصول إلى العمالة المدرَّبة والمورِّدين المتخصصين، كذلك تسهيل تبادل المعلومات واكتساب الخبرة والمعرفة، وسرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة، ومن أبرز وأهم إيجابيات هذه التجمعات: زيادة القدرة الابتكارية التي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطوير المستمر (جريدة العرب الاقتصادية، 2009)، والأهم أنها تمثل إحدى الأدوات والإستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها الدول النامية جميعها للنهوض بمنتجاتها وخدماتها.

8.1.2 التجمعات العنقودية والمفاهيم المشابهة:

لتوضيح مفهوم التجمعات العنقودية يجب التطرق إلى المفاهيم المشابهة:

التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة:

هي عبارة عن اتفاق أو ارتباط بين دولتين أو أكثر، وذلك الاتفاق يكون على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية الإجراءات التي يُراد بها إلغاء التمييز الاقتصادي بين الدول (حشماوي، 2006).

يتكون التكتل الاقتصادي عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء في التكتل ذاته، أو حرية انتقال عناصر الإنتاج بين التكتلات المختلفة، أو توحيد السياسات المالية والنقدية، ويكون التكتل الاقتصادي على أحد الأشكال الآتية: الاتفاقية التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي أو السوق المشترك أو الاتحاد الاقتصادي، ويمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة هي أحد أشكال التكامل، وأقرب مفهوم للتجمع العنقودي (العناقيد)، وهي مجال جغرافي سواء كان ساحلًا، أو ميناءً، أو غيرها؛ تدخل إليه البضائع ذات الأصل الأجنبي من الخارج دون أن تخضع لحقوق جبائية أو ضرائب جمركية؛ بهدف إعادة التصدير، أو العرض، أو إدخال بعض العمليات الإضافية البسيطة عليها، ثم تستطيع بعد ذلك الخروج (أي إعادة تصديرها) بنفس إجراءات الدخول، وتكون المنطقة مراقبة من مصلحة الجمارك، وقد تكون منطقة التجارة الحرة وسيلة معززة لحدوث تجمع عنقودي، وذلك من خلال عملية التجميع النهائية للأجزاء في هذه المنطقة، فهي عبارة عن تجمع عنقودي دولي (القوفي وآخرون، 2017) ، ومثال واضح ومهم على المناطق الحرة هو موقف مصنع (فوكس فاجن)، والموجود في ولاية بنسلفانيا، الذي اتخذ المنطقة كموقع للمنطقة الحرة لتجميع السيارات، وهي التي تصدر وتوزع هذه الاستثمارات على باقي البلاد (القوفي وآخرون، 2017).

لذلك يمكننا القول إن المنطقة الحرة هي بيئة خصبة أيضًا لنشوء التجمعات العنقودية، حتى وإن كانت فقط في التجميع النهائي للأجزاء فيها؛ لذلك بالنظر للمنطقة الحرة من منظور دولي نجدها عبارة عن تجمع عنقودي دولي، ويجب تشجيع مثل هذه التجمعات لنصل إلى منتجات عالية الجودة تُرضي جميع الأذواق وتخدمها، ومثل هذه التجمعات تُحسِّن مستوى الصناعات في دول العالم كافةً.

المؤسسات الشبكية الافتراضية:

المؤسسة الافتراضية هي: شبكة متعددة الخلايا الذكية، كل خلية مكوَّنة من عدد قليل من الأفراد ينجزون وظائف نوعية ومعينة، ويتعاقدون باطنيًا على العمليات التي تعتبر خارج إمكانياتهم

(عدوكة لخضر وآخرون، 2011)، والمؤسسات الشبكية الافتراضية وُجِدت في الأصل لسلاسل القيمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال دعامةً طبيعية لنموها، وأدت أيضًا إلى إعادة توزيع موارد المؤسسة التقليدية، وذلك لتأخذ شكل مؤسسة افتراضية؛ فالمؤسسة الافتراضية هذه أدَّت إلى إلغاء مفاهيم المكتب، والمقر، ووحدة العمل، وتسمح المؤسسة الشبكية للشركاء بالتنسيق عن بعد، وهكذا تتحول المؤسسة إلى شبكة من العقد المرتبطة فيما بينها باتصالاتٍ تقوم على افتراضية العرض والاقتناء، وهذا عكس التجمع الذي يكون على الواقع (القوفي وآخرون، 2017).

وفي نظام الشبكية هذا، تقوم النواة لهذه الشبكة بخلق بُعد افتراضي رقمي بالنسبة للمؤسسات المتعاونة معها، والتي لها علاقة أيضًا بطبيعة نشاطها، وهؤلاء هم شركاء النشاط والأعمال (موردين، موزعين، شركاء، عملاء، مراكز، أبحاث، وتجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد).

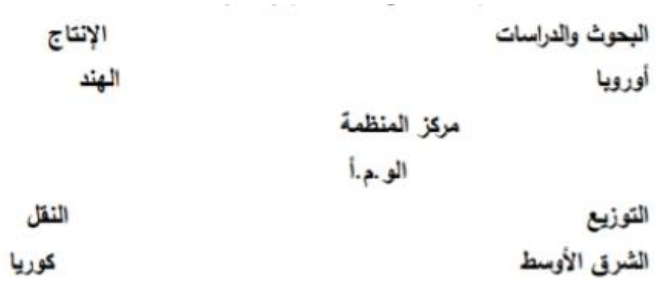

التنظيم الشبكي الافتراضي

المصدر: القوفي وآخرون، 2017، ص 76

حسب الشكل السابق، نجد أنَّ المؤسسة الافتراضية ترتبط بمجموعة من المؤسسات التي تشكل مشروعًا مشتركًا افتراضيًا ذا بُعد تشتُّتي أي: أنه متمركز في أماكن مختلفة، وكل مؤسسة تمثل وظيفة افتراضية من وظائف سلسلة القيمة، ولكن بمجرد انتهاء المشروع تتلاشى هذه المؤسسة؛ لأنها في الأصل افتراضية المنشأ، وكل عضو في هذه المؤسسة يمكنه المساهمة في مشروع آخر؛ لذلك هي شبكة مؤقتة تنتهي بانتهاء الخدمة المقدمة، ومن أمثلة الشبكات الافتراضية: العمليات التي توجه للزبون، وتتضمن عملية التسويق والبيع الإلكتروني، ومعالجة عمليات الزبائن، وطرق تسديد قيم السلع المشتراة، وعمليات إدارة الزبون (القوفي وآخرون، 2017).

9.1.2 العوامل الخارجية في التجمعات العنقودية:

تؤدي العوامل الخارجية إلى ظهور تكتلات تنطبق فعليًا على جميع أجزاء الاقتصاد، وذلك ليس فقط للصناعات كثيفة المعرفة، مثل: العلوم وتكنولوجيا المعلومات كما يفترض أحيانًا، ولكن في جميع القطاعات الأخرى، في مجال السياحة عل سبيل المثال، وتعتمد قدرة فندق ما على توليد قيمة لعملائه بالاعتماد الكبير على جودة الشركات المحلية في العديد من الصناعات الأخرى ذات الصلة والداعمة من المطاعم، والنقل، ووكلاء السفر، إلى المتاجر والخدمات الحالية؛ فالتجمعات تعمل على دمج كلٌ من أبعاد التصنيع والخدمات، وليس هذا أو ذاك؛ ففي صناعة الموارد الكيميائية على سبيل المثال، يمثل مقدمو الخدمات اللوجستية والنقل قدرًا كبيرًا من القيمة المضافة، على الرغم من أنَّ النشاط الأساسي من التجمعات هو إنتاج المواد الكيميائية (porter and Ketels, 2009)؛ إذ نجد هنا أن العوامل الخارجية في المنطقة ذاتها هي التي تساعد على نشوء التجمعات العنقودية، وتدعم وجودها واستمرارها.

تتطور طبيعة التجمعات الفردية بمرور الوقت، وتوصف العملية أحيانًا بأنها عبارة عن دورة حياة، كما تحتوي التجمعات الناشئة على عددٍ قليلٍ من الشركات المنفصلة والكيانات الأخرى، وما يزيد من كتلة وحجم وعمق التجمعات هي أنواع مختلفة من الخدمات الداعمة والأعمال ذات الصلة، حيث تزداد إمكانية التفاعل بشكل كبير، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسن حجم المجموعة وأدائها بشكل كبير؛ لذلك بعد تحسن أداء التجمعات تبدأ بجذب الشركات، والأفراد المهرة، ورأس المال من مواقع أخرى، وهذا ما يزيد من تعزيز الإنتاجية والابتكار، وتتعرض التجمعات الناضجة أحيانًا لتكاليف العوامل المتزايدة؛ فتواجه خطر الارتباط بتقنية معينة، أو نموذج تشغيل يصبح قديمًا في ظل الابتكار التكنولوجي، أو تغيرات الطلب في السوق (porter and ketels, 2009)؛ لذلك نجد أنه كلما تطور العنقود وأصبح مميزًا تزيد خطورة انتهائه وثباته هو ومنتجاته في الأسواق المحلية أو الدولية.

يُمكن في أي مرحلة من مراحل تطور التجمعات أو الكتلة أن تحدث صدمات تحرك الكتلة إلى مسار جديد، أو أن تؤدي إلى تشتت النشاط الاقتصادي الحالي إلى مواقع جديدة (porter and ketels , 2009)، وتتعدد أشكال هذه الصدمات التي تصيب التجمعات، وممكن أن تكون في أي مرحلة من المراحل، وهذه الخطورة التي تحدثنا عنها أي: أنَّ قِدَم التجمع أو حجمه لا يحميه من تلك الصدمات، ولكن في بعض الأحيان تكون هذه الصدمات مفيدة، وينتج عنها تجمعات وتكتلات أخرى قوية وموزَّعة.

10.1.2 العناصر الأساسية في التجمعات العنقودية:

تحتوي التجمعات العنقودية على عناصر أساسية، والتي بوجودها ينشأ العنقود، وهي (جريدة العرب الاقتصادية، 2009):

1. الشركات: تعدُّ الشركات هي المحرك الرئيس للتجمع، والعنصر التي تقوم بدعمه جميع العناصر الأخرى، وذلك ليقوم بدوره الأساس في عمليات الإنتاج، وتفعيل الابتكارات، وإيجاد فرص عمل لرأس المال البشري، وجلب التقنية، واستقطاب الاستثمارات، ورفع القيمة المضافة للمنتجات والخدمات، وزيادة الصادرات.
2. الدور الحكومي: وهو من أهم الأدوار في تأسيس التجمع، وضمان نجاحه واستمراريته، وهو الضابط له أيضًا، فمن البداية يرجع له في تنظيم ودراسة التجمعات، ودرجة أهميتها للاقتصاد، واختيار الأنسب لهذا الاقتصاد، وهو الذي يضمن وضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير التجمعات قيد التطوير والتنفيذ، ويضمن سدَّ الفجوات والآثار السلبية التي ممكن أن تسببها مبادرات تنمية التجمعات في الصناعات، ويقوم بالمساعدة في بناء علاقات التجمع مع الجهات الحكومية والخاصة المختلفة التي يمكن أن تساهم في دعم تنمية التجمع، وإضافة إلى ذلك يقدم الدعم المادي لتشجيع القطاع الخاص، والمؤسسات الأخرى للمشاركة في تنمية المجتمع.
3. دور الجهات والمؤسسات الداعمة: وتشمل الجهات البحثية، مثل: (الجامعات، والمعاهد، وغيرها)، والمؤسسات المالية، ويختلف الدور الرئيس لهذه الجهات كل حسب اختصاصه في توفير التقنيات، الابتكارات، التمويل، التدريب، البحوث والتطوير، إلا أنَّ الدور الأهم والأبرز الذي تلعبه هو إقامة جسور التواصل بين الشركات العاملة في التجمع ذاته، والمحافظة على هذا التواصل وتطويره.
4. دور هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال: تمتلك هذه المؤسسات دورًا رئيسًا ومهمًا، وهو تشجيع التعاون بين الشركات العاملة في التجمع، وزيادة ديناميكيته من خلال إيجاد التحالفات، والمشاريع المشتركة، والترويج للمنتجات، وتهدف أيضًا لإيجاد رؤية مشتركة للشركات العاملة، وتعمل على تأطير وتنظيم الروابط بين شركات التجمع، وبينها وبين الشركات الأخرى خارج ذلك التجمع في تجمعات شركات أخرى، ومن الممكن أن تعمل مع عدة شركات في عدة تجمعات مختلفة.

5. البنية الفعالة من الأنظمة والقوانين: تعدُّ من العناصر الضرورية التي يجب توافرها في البيئة المحيطة بالتجمع، وهي ضرورية لنشأته وزيادة فاعليته ونشاطه، والتي يتم سنُّها لتنظيم العمليات في التجمع، وفي الدولة التي يقام فيها.
6. بنية تحتية حديثة في مجال الاتصالات والمواصلات: من أهم العناصر التي تأتي في المقام الأهم في إنشاء وتواصل أجزاء التجمع مع بعضه البعض، فيمكن إنشاء تجمع دولي في المناطق الحرة عن طريق الطائرات والسفن وغيرها، كما يمكن إنشاء تجمع افتراضي لتكنولوجيا المعلومات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.
7. البنية التحتية الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي): ويقصد بها الترابط بين أفراد المجتمع (أفراد، أسر، مدارس، مؤسسات، شركات، جهات عاملة)، ورغبة كل طرف منها في مساعدة الآخر، ورأس المال الاجتماعي (Social Capita) يعد من أهم متطلبات التجمع الفعال، وذلك لأن انتقال المعلومات وتبادلها يتطلب مجتمعًا متفاعلاً يقدر مبدأ تبادل المنافع، وذلك لأنَّ التجمع يتميز بارتفاع مستوى الثقة بين عناصره، واشتراكهم في رؤية موحدة لتطوير المجتمع.
8. رأس المال البشري (الموارد البشرية المؤهلة): هي أحد المتطلبات الرئيسة والضرورية للتجمع الصناعي، وهي من أهم متطلبات قطاع الأعمال، فهذا القطاع مع الاستخدام الكثيف للتقنيات الحديثة وتطور عمليات التصنيع أصبح يركز أكثر فأكثر على الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة، و التي لا يمكن استيرادها.

تعقيبًا على ما سبق، فإنَّ جميع العناصر السابقة تعدُّ مهمة، وبدونها لا يكتمل التجمع العنقودي في أي مكان، فلا يمكننا البدء بتجمع عنقودي دون قوانين، وتشريعات، وأنظمة تحكم المكان الذي ينشأ فيه العنقود، وضرورة فهم طبيعة المكان، وخصوصًا الطبيعة الاجتماعية للمكان الذي سينشأ فيه العنقود، وأيضًا فإنّ المهارات والخبرات والأيدي العاملة هي المشغل الأساسي للتجمعات العنقودية، وينطبق ذلك على باقي العناصر، وجميعها مهمة وضرورية للتجمعات العنقودية.

11.1.2 التجمعات والتعاون المنظم:

لا تتطلب التجمعات العديد من مزايا التكتلات، مثل التعاون النشط من قبل الشركات داخل التجمع، وتحدث فقط بسبب التواجد المشترك، ولكن التعاون بأشكال مختلفة ومتنوعة يمكن أن يعزز إنتاجية التجمع، وذلك من خلال تحسين استغلال المهارات التكميلية والعمل المشترك، ويمكن أن تؤدي آليات التنسيق إلى تحسين نقل المعرفة بين الشركات، الجامعات، والمؤسسات البحثية الأخرى؛

فالأنشطة المشتركة يمكن أن تعطي فوائد اقتصادية غير متوفرة للشركات الفردية؛ فيمكن تصميم السياسات الحكومية بشكل أفضل وأكثر فعالية؛ إذ يتم تنظيم المشاركين في التجمعات للعمل مع الحكومة، وغالبًا ما يحدث التعاون العنقودي من خلال فئة من المنظمات التي نطلق عليها اسم مؤسسات التعاون (IFC)، وهذه الشبكات تتكون من منظمات، وهي: (الاتحادات التجارية، شبكات رواد الأعمال، وكالات وضع المعايير، مراكز الجودة، شبكات التكنولوجيا، وغيرها الكثير)، وهي ليست وكالات حكومية، أو مؤسسات تعليمية، أو شركات خاصة (porter and ketels , 2009).

12.1.2 مبادئ عمل التجمعات العنقودية:

تقوم فكرة آلية عمل التجمع العنقودي على أربعة مبادئ أساسية، وهي: التركيز الجغرافي، التخصص، الابتكار، المنافسة (التعاون)، ومن خلال دمج هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل إلى التنافسية المطلوبة، فما هي هذه المبادئ؟ وما طريقة عملها وتأثيرها؟ (جريدة العرب الاقتصادية، 2009):

التركز الجغرافي: هو أول وأهم مبدأ تقوم عليه آلية التجمعات الصناعية، حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة وجود ميزات ملموسة (Hard Aspects)، وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، وتأتي الشركات إلى هذا التجمع رغبةً منها في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود متخصصين في دعم عوامل الإنتاج من مورِّدين، وماليين، وتقنيين، وعمالة ماهرة، وتكنولوجيا، وأيضًا تأتي الرغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها، ورفع قدرتها على الاستجابة لرغبات الزبائن وأذواقهم من خلال التواصل المباشر بهم، والذي يقود ويؤدي إلى تطوير الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب، أو تكون لديهم الرغبة في الاستفادة من المميزات غير الملموسة (Soft Aspects)، وتتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات، وطرق ووسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، وترغب أيضًا في الاستفادة من رأس المال الاجتماعي، وهو الذي يسهل الحصول على المعرفة، وتبادل المعلومات، وعمليات التعليم، وتوسيع العلاقات؛ إذ إنَّ التركز الجغرافي يخدم الشركات بجميع الأشكال وعلى جميع المراحل.

التخصص: ليكون التجمع فاعلًا، فنحن بحاجة إلى شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصًا وتميزًا، وبمقدار تمكِّن هذه الشركات من تخصصها، وبمقدار كونها سباقة في طرح وتطوير منتجاتها، بقدر ما يكون التجمع قادرًا على النجاح، ولكن هذا لا يعني أن يكون التجمع منغلقًا على نفسه؛ لأن ارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى يعمل على تطوير هذا التجمع، ويثمر عن إيجاد منتجات وتجمعات جديدة متخصصة فيها، ومن أمثلة

ذلك: (Biotechnology) علم التكنولوجيا الحيوية، والذي هو نتيجة تعاون عدة تجمعات وتخصصات، وهي (علم الأغذية، والعلوم الطبية، والزراعة، والبيئة)، إذ إنَّ تشتيت الجهود في التجمعات العنقودية لا يفيد، كلَّما كانت درجة التخصص أعلى؛ كان المنتج متميزًا أكثر، وله حصة سوقية قوية.

الابتكارات: هي المقياس الحقيقي لحيوية التجمع وقدرته على التنافس، وذلك لأنه عندما تقوم شركة ما بابتكار منتج معين؛ فسرعان ما يبحث المنافسون عن إنتاج منتج منافس له، ويقوم المقلدون بإنتاج نفس المنتج، ولكن بتكلفة أقل، وقد يتضمن في بعض الأحيان وجود قليل من التحسينات على المنتج، وهذا ما يدفع الشركة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها، أو ابتكار منتجات جديدة للتغلب على كلا الجهتين سواء منافستين أو مقلدين، وهكذا تستمر دورة الابتكارات، ويؤدي إلى مزيد من الابتكارات، ويحقق تنافسية للتجمع.

التنافسية أو المنافسة: المنافسة بين الشركات من أهم المبادئ في التجمع، وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه؛ فهو الحافز الذي يدفع الشركات نحو البحث عن مزيد من الابتكارات، وتطوير المزيد من التقنيات، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق نشاطات وتخصصات جديدة، وينشط أيضًا حركة البحث العلمي، ويسهم في رفع كفاءة القوى العادلة، وذلك نتيجة لزيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية، ولمحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية التجمع، ويمكن أن تكلفه الكثير على المستوى البعيد؛ لأنها تقلل عدد الشركات، والوظائف، ومستوى التقدم التكنولوجي فيها.

إنَّ التعاون كجزء من مبدأ المنافسة هو: مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق، وللتوضيح فإن نمو شركة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه الشركة على منتجات الشركات الموردة لها، ومع تطور التجمع تتعزز علاقات التبادل بين شركاته، وتتدفق المنفتحة من الأمام إلى الخلف والعكس، حيث إنَّ الروابط التي يوجدها يخلقها التجمع بين بعض الشركات من خلال التحالفات، والإنتاج المشترك، وأنواع التعاون الأخرى يعود عليها بنفع أكبر من كونها تعمل مستقلة، ومن خلال مشاركتها في منتجات جديدة، وخفض تكاليف الإنتاج، أو رفع الجودة، أو حتى الحصول على أسواق وعملاء جدد.

13.1.2 النظريات المفسرة للتجمعات العنقودية:

إنَّ ظهور العناقيد لا يرجع بشكل كلي إلى ظروف خارجية تدفع المؤسسة إلى التجمع مع مؤسسات أخرى، إنما أيضًا يعود إلى رغبة المؤسسة بإيجاد إستراتيجية فعَّالة للوصول إلى خلق ميزة تنافسية لمنتجاتها أو خدماتها التي تقدمها، اعتبارًا لعدم وجود نظريات مؤسسية مخصصة للعناقيد، إلا أنَّ الأمر لا يخلو من وجود مقاربات التي تحاول شرح ظاهرة اللجوء إلى التجمعات أو

أحد علاقاته، ويعدُّ تفسير ظاهرة التكامل العمودي (الشيخ، 2008)، هو الإجابة على فكرة كيف أن التنسيق الإداري مفضل على التنسيق بواسطة السوق وفي نفس سياقه، ومن هذه النظريات:

نظرية تكاليف الصفقة: تقوم هذه الفكرة على أن السوق والمؤسسة هما وجهان لعملة واحدة، وأنهما طريقة لتنسيق الإنتاج، أي أن المؤسسات يمكن أن تعوض السوق (فمثلًا أن تعتمد المؤسسة على نفسها كليًا في التسويق والتوريد)، كما يمكن أن يعوض السوق المؤسسة (كأن تعتمد المؤسسة على غيرها في وظائف سلسلة القيمة) (القوفي وآخرون، 2017).

تعقيبًا على ذلك، يمكننا القول إنَّ التجمعات العنقودية ليست في التكامل العمودي للمؤسسة، وهي أن تعتمد المؤسسة على التوريد والتسويق فقط، ولا على السوق وحده، إنما يجب على الشركة العمل بشكل مختلط متناسق بين السوق واحتياجاته، والتوريد، والتسويق أيضًا، وذلك لأن اختيار مكان نشأة العنقود لا يكون بشكل عشوائي، إنما تتم دراسته وفقًا لأساس تاريخي، ومكاني، واجتماعي، وثقافي.

نظرية سلسلة القيمة: (نظرية بورتر الشهيرة) التي تفيد بأنَّ كل نشاط يجب أن يضيف قيمة للمنتج المقدم، يستخدم نموذج سلاسل القيمة لمعرفة وزن كل نشاط على مستوى المؤسسة، ومقدار ما يحققه من قيمة، وذلك لأنَّ الأنشطة هي المسبب الرئيس في خلق التكاليف، وبعد معرفة ذلك يسمح للمؤسسة برسم إستراتيجياتها، كأن تقوم باستبعاد أنشطة لا تحقق قيمة معتبرة لها، ولا يوجد نموذج عام ومحدد لسلسلة القيمة وأن لكل مؤسسة نموذج لسلسلة القيمة خاص بها، يختلف بينها في تشكيلة المنتجات أو المناطق الجغرافية، وحتى في قنوات التوزيع، (يرى بورتر أن الاختلافات القائمة بين سلاسل القيمة للمنافسين تعد مصدرًا رئيسًا للميزة التنافسية التي تنشأ بين المنتجات والخدمات المقدمة) (قوفي وآخرون، 2017).

المصدر: القوفي وآخرون، 2017، ص 79

شرحًا لما في الشكل، نجد أن بورتر في كتابه (الميزة التنافسية) حدَّد سلسلة القيمة الخاصة به، وقسمها إلى أنشطة قاعدية، وتتضمن (الإمداد الداخلي، وعمليات الإنتاج، الإمداد الخارجي، التسويق والمبيعات، الخدمات) وتضمن تقيم المنتوج (سلعة، خدمة) وهي التي تمر فيها السلعة بشكل أساس، وكل مرحلة تضيف قيمة للمنتج أو الخدمة المقدمة؛ ليصل المنتج في النهاية إلى أعلى سلسلة القيمة، وهي التي تدخل مباشرة في خلق قيمة مضافة تقدم للمستهلك، أما الأنشطة الداعمة (الإدارة العامة، إدارة الموارد البشرية، البحث والتطوير، الشراء، الشؤون القانونية، العلاقات الخارجية وغيرها)، فهذه النشاطات تنشئ قيمة للمنتج والخدمة، ولكن لا تكون قيمة مباشرة، أي أن غياب هذه النشاطات أو أحدها، وتوقفه يوثر على الأنشطة القاعدية؛ ما يؤثر على القيمة المضافة للمنتج .

ويمكن للمؤسسة أن تكون ذات أداء متميز وعال في تنسيق وربط العلاقة بين وظيفة الإمداد ووظيفة البيع، ولكن بكفاءة أقل فيما يتعلق بوظيفة التموين والإنتاج مثلًا، وهذه نقطة الارتكاز أي: أنَّ سلسلة القيمة هي أداة لتحديد النشاطات التي يمكن أن تحقق ميزة تنافسية للمنتج أو الخدمة المقدمة، واستبعاد النشاطات ذات الإسهام الضعيف في هذا المجال؛ لأنها تشتت الجهود حول ما نريد إضافته من قيمة للمنتج؛ لذلك تعدُّ سلسلة القيمة إحدى الإستراتيجيات والطرق التي تعمل على تنظيم العمل سواء داخل التجمعات العنقودية أو المؤسسات، حيث يمكن أن تُوَكَّل كل مؤسسة أو شركة من شركات التجمع العنقودي بإحدى وظائف سلسلة القيمة للمنتج المراد إنتاجه، أي: "أن كل مؤسسة يجب أن تتعامل مع مجهزين، موزعين، وزبائن؛ لذا نظام القيمة سيتألف من سلسلة القيمة لكل واحد منهم" (علي، 2008، ص177).

14.1.2 الروابط المؤسسية في التجمعات العنقودية:

تأخذ الروابط بين المؤسسات في العناقيد شكلين، وهما:

أولًا– علاقات أفقية: هي علاقات تتمُّ بين مؤسسات تكون من نفس المرحلة الإنتاجية، وهي التي تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، وتستخدم تكنولوجيا متشابهة، أو مهارات متشابهة للقوى العاملة، أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة للإنتاج، أي أنها تعمل مع شركات في نفس المستوى، ولكن بشكل متعاون وواضح (القوفي وآخرون، 2017).

من أمثلة الروابط الأفقية للتعاون بين المؤسسات المستقلة في التجمع: الشراء المشترك للمدخلات، الإنتاج المشترك، التسويق المشترك، تقاسم المعدات (kholid and choi, 2011)، ويستخدم التكامل الأفقي كسياسة للنمو الخارجي، والهدف منه هو الظهور أمام الهيئات المالية (مثل البنوك)

بوضعية قوية، وهذا يمكنها من الحصول على التحويل، أو الحصول على صفقة من الهيئات الإدارية المحلية (قوفي وآخرون، 2017).

أشكال الروابط الأفقية:

1- **التحالفات الإستراتيجية:** وهي عقد اتفاق بين مؤسستين أو أكثر للموافقة على تجميع وتوحيد مواردها، وذلك بهدف السعي وراء فرص سوقية معينة (القوفي وآخرون، 2017)، وتشمل هذه الاتفاقيات عدة أشكال، منها: المشروعات المشتركة، اتفاقيات البحوث والتطوير المشتركة، التبادل التكنولوجي، الاستثمار المباشر، التراخيص الصناعية، ويكون الاتفاق بين مؤسسات مستقلة قانونيًا (مرسي، 2007)، وتعمل في نفس القطاع، وإما أن تتخذ الشكل التنافسي، أو تكون ذات قدرات تنافسية مختلفة، وتهدف إلى الحصول على مزايا وأرباح من مشروع مشترك (Alliouat, 1996)، فالتحالفات الإستراتيجية اليوم تعد من أهم أشكال العناقيد التي تعتبر من الأشكال المتطورة لها، خصوصًا العناقيد العالمية منها؛ فالمصلحة في هذا الشكل من العلاقة هي مصلحة متبادلة تشكل الاستفادة للطرفين الأساسيين فيها، ويجب أن تكون الاستفادة بنفس المستوى تقريبًا

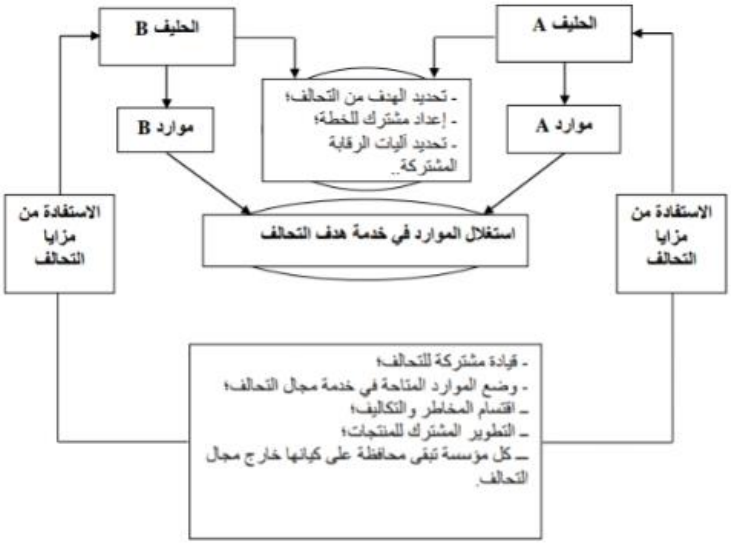

المصدر: القوفي وآخرون، 2017، ص82

يوضح الشكل السابق التحالف بين مؤسستين، وكلا المؤسستين استطاعت أن تحدد هدفًا مشتركًا بينهما، وتسعى كل مؤسسة من طرفها لتحقيق هذا الهدف، وتمَّ الاتفاق على كل ما هو مطلوب مع الاتفاق على الرقابة المشتركة طيلة مدة التحالف، وبعد ذلك يتم وضع الموارد المتاحة

لدى المؤسستين لخدمة هدف التحالف، والتي يمكن للمؤسَّستين استعمالها بنفس المستوى؛ فقد تشارك مؤسسة A بالمال، والمؤسسة B بالخبرة؛ فالتحالف وجد أصلًا لفقدان إحدى المؤسستين أحد عناصر القوة (القوفي وآخرون، 2017)؛ فتسعى للتحالف مع المؤسسة الأخرى التي يمكن لها أن تكمل النقص لديها؛ ليصبح هناك تبادل منفعة مشتركة حسب نقطة الضعف والقوة لدى كل طرف من الطرفين.

2- **تحالف التكامل المشترك:** هو أحد أنواع التحالف الإستراتيجي، وهو عبارة عن مؤسسات متنافسة تطور وتنتج منتجًا مشتركًا عن طريق تنسيق بسيط لأنشطة البحث بين الشركاء، ويدخل هذا المنتج في تركيب المنتجات النهائية لكل حليف من الحلفاء (القوفي وآخرون، 2017)، ومثال ذلك أن شركتي السيارات Renault and Volks Wagen تشترك في إنتاج علبة التحكم للسيارات في الشركتين؛ فنجد أن علبة التحكم في السيارتين متشابه بسب التحالف المشترك الذي تم إنشاؤه على شكل تجمع صغير، يصنع هذه القطعة سواء لنقص الخبرات، أو العمال، أو أيًا كان السبب، فهناك نقص في كل طرف من الأطراف يكتمل لدى الطرف الآخر؛ فتم إنشاء التحالف.

3- **تحالف شبه التركيز:** هو أحد أنواع التحالف الإستراتيجي، وهذه التحالفات تضم مؤسسات تقوم بإنتاج وتطوير وتسويق منتج مشترك، وذلك للوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، والمنتج الموحد بالنسبة لجميع الأطراف، ويطرح في السوق بشكل مشترك بين جميع الأطراف المشتركة، ويتركز هذا النوع من التحالف على تقسيم مهام التطوير والإنتاج بين الأطراف، ويسمح للمنتجات المشتركة بمنافسة منتجات مؤسسات أكبر حجمًا، طالما أن المنتج المسوق واحد، والمؤسسات المتحالفة تستفيد من مزايا عملية التركيز، دون القيام فعلًا بعملية التركيز (القوفي وآخرون، 2017).

ثانيًا- العلاقات الرأسية (الأمامية والخلفية): تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة، وتتكون الروابط العمودية من الصناعات التي ترتبط من خلال العلاقة (بائع – مشتري)، فإنه يمكن التمييز بين الروابط الأفقية والعمودية؛ لأن العمودية عكس الأفقية؛ حيث تتكون من مؤسسات لا تتشارك في الأسوق العامة للمنتجات النهائية، وتجمع بين مؤسسات تساهم في المشروع بأصول ومؤهلات من طبيعة مختلفة يسهم التكامل العمودي للتجمع الواحد في التخفيض التدريجي للعراقيل المادية والمالية في التبادلات والعمليات، أي أنه يسهل في الحصول على موارد أفضل في بيئة محلية أقرب، وبتكاليف أقل وثقة أكبر (القوفي وآخرون، 2017)، ولكن يجب التنويه هنا إلى أن شكل الروابط العمودية أو التكامل العمودي في مؤسسة ما يختلف عن شكله في

التجمع العنقودي، و يكمن الاختلاف هنا أن المؤسسة تعتمد على نفسها في جميع مراحل الإنتاج سواء الخلفية أو الأمامية، بينما في التجمع العنقودي يكون التكامل في العلاقات الأمامية والخلفية مع مؤسسات أخرى في توريد المنتجات أو تسويق تلك المنتجات، وجميع ذلك يتبع لأطر اجتماعية ومكانية؛ لذلك في حال امتناع المؤسسة عن التكامل داخلها بين الأنشطة، هذا يعني انتقالها للتكامل مع مؤسسات أخرى؛ فتنتقل من الحالة الأولى، وهي إحالة المؤسسة إلى الحالة الثانية، وهي حالة التجمع.

تقسم الروابط العمودية في التجمعات العنقودية إلى:

التكامل الخلفي: في هذه الحالة تقوم مؤسسة ما بإقامة عقود مع مؤسسة أخرى تنتج مدخلات للمنتج الرئيس، فالتكامل للخلف هو نوع من التحرك تجاه مصادر المدخلات، مثل مصانع السيارات التي تتكامل مع مؤسسات أخرى لإنتاج قطع في السيارة، أو مثل مؤسسات النسيج، والتي تتعاقد مع المزارعين لشراء وتوريد القطن، ومع محلات وشركات تجارية لبيع وتوزيع المنتج النهائي لها (القوفي وآخرون، 2017).

التكامل الأمامي: في هذه الحالة هو تحرك تجاه السوق، وهو ربط نشاط المؤسسات الاقتصادية مع مثيلاتها نحو قنوات التوزيع، سواء كان ذلك عن طريق الجملة أو التجزئة (العارف، 2003)، ويمكن تلخيص هذا في الشكل الآتي:

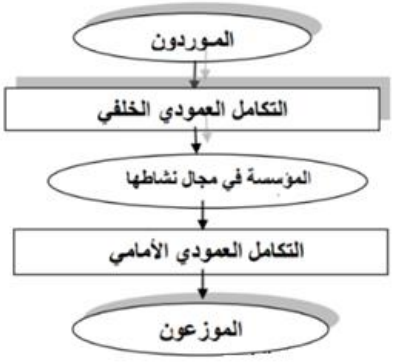

استراتيجية التكامل الرأسي

المصدر: القوفي وآخرون، 2017، ص85

تعقيبًا على الشكل السابق كما ذكرنا؛ نجد أنه في هذه الحالة يحدث بين المؤسسة بغض النظر عن مجال نشاطها علاقة عمودية خلية مع الموردين للمواد الأساسية للصناعة، أو المنتج، أو الخدمة التي تقدمها؛ حيث إنه بدون هذا التكامل مع مؤسسة أخرى لن يبدأ عمل هذه المؤسسة، أمَّا علاقاتها مع الموزعين؛ فهي علاقة تكامل عمودي أمامي، بحيث أن هذه المؤسسة يجب أن تحدث هذا النوع من التكامل كي تكون قادرة على توزيع منتجاتها بشكل يرضيها في حالة التجمعات العنقودية، ولكن لو تخيلنا الشكل السابق في إطار مؤسسة سيقع على عاتق المؤسسة إيجاد موردين مناسبين، وتوزيع منتجاتها بشكل مناسب في السوق يضمن لها الميزة والقدرة على المنافسة.

مثال على طريقة عمل التجمعات الصناعية:

في أواسط التسعينيات؛ ظهر تجمع صناعي لصناعة الكمبيوتر وتقنيته في وادي السيلكون في كاليفورنيا نتيجة لتجمع عدد من الشركات المتخصصة في مجال صناعة الكمبيوتر وبرامجه في ذلك المكان، ثم بدأت هذه الشركات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة، وهذا أدى إلى استقطاب العديد من الشركات الجديدة المنافسة والمقلدة، كما استقطبت العديد من فروع الشركات الدولية التي جاءت للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين، والمبرمجين، والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الخبرة من خلال عملها في شركات مختلفة، مع تزايد أعداد الشركات، واشتداد المنافسة؛ تسارعت وتيرة الابتكارات، وانطلقت ثورة تكنولوجيا المعلومات، ودخلت العديد من الشركات في تحالفات مختلفة، داعمة بذلك موقفها وموقف التجمع التنافسي، وأصبحت أي شركة حول العالم تريد أن تدخل في هذا النشاط، فلا بد أن تبدأ من هناك، وأن تضع لها فرعًا هناك، كما أن هذا التجمع استقطب المحترفين والمختصين من أنحاء العالم، وذلك نظرًا لإمكانية إيجاد فرص العمل المناسبة لهم (ياسين، 2013).

كما نجد أن نجاح التجمعات العنقودية يكسب المنتجات قدرة على المنافسة واكتساح الأسواق، بحيث إنَّ أي شركة تحاول الدخول في إطار المنافسة ينتهي بها المطاف إلى الدخول في التجمع العنقودي لهذا المنتج أو الخدمة المقدمة.

أنواع التجمعات حسب نوعية الترابط (التكامل):

تختلف أنواع التجمعات الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للتجمع من خلالها، والتي قد تبحث في أنواع التجمعات حسب النشأة، أو حسب المنتج، أو درجة التخصص، أو نوعية الترابط، أو حسب الهيكل، أو حسب الحجم، أو حسب الاتجاه التسويقي، أو حسب الحيوية (جريدة العرب الاقتصادية، 2009):

أولًا– حسب التجمع:

تلقائي: يتكون التجمع بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة، وذلك نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام، أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان، أو ارتفاع الطلب المحلي، ومعظم دول العالم التي تركز على أسلوب التجمعات الصناعية، وتركز على هذا النوع من التجمعات؛ لأن تكلفته معقولة، ونتائجه سريعة، وعلى مستوى عالٍ من الثقة (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

مستحدث: وهو أن يكون التجمع مصطنعًا، وذلك عن طريق سياسات وإجراءات معينة مبنية على دراسات تشير لإمكانية إيجاده، إلا أن تنمية هذا النوع يستغرق وقتًا طويلًا، وتكلفة أكبر مقارنة بالتجمعات التلقائية، وهذا يرفع درجة المخاطرة في اختياره (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

ثانيًا– حسب المنتج المقدم:

أ. تجمع صناعة (سيارات)، ب. تجمع خدمات مالية (لندن)، ج. تجمع خدمات سياحية أو إعلامية (هوليوود)، د. تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم)، هـ. تجمع حاسبات وبرامج حديثة (وادي السيلكون)، و. تجمع صناعة الأزياء والسيراميك (إيطاليا) (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

ثالثًا– حسب التخصص:

- يكون في مستوى معين في سلسلة القيمة المضافة للصناعة.
- يكون في تخصصه في سوق جغرافي معين.
- يكون في شريحة معينة من الأسواق والعملاء.

مثال: صناعة الأحذية في شمال إيطاليا، يوجد تجمع متخصص لصناعة الأحذية، ويركز على التصاميم والأسماء التجارية، ويتمتع بمستوى عال من الأجور، ويستهدف المستهلكين مرتفعي الأجر (الدخل) (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

رابعًا– حسب نوعية الترابط:

أ- ترابط رأسي: يتكون التجمع من شركة أو بضعة شركات كبيرة وغيرها عدد كبير من الشركات الأصغر بمدخلات الإنتاج، فهي علاقة قائمة بين بائعين ومشترين مثل: صناعة السيارات (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

ب- ترابط أفقي: يتكون التجمع من عدد كبير جدًا من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي تشترك في التقنية والموارد وقوى العمل وأحيانًا الأسواق (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

خامسًا- حسب هيكلها:

أ- جدول (تجمعات مارشال): وهي مكونة من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخصص في صناعات معتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفة العالية، ويكون التبادل التجاري بينها كبيرًا، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات، ولها نصيب كبير من الدعم الحكومي لتطوير تنافسيتها.

ب- تجمعات المحور والأذرعة: وهي التي تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للخدمات والمدخلات، وتضم عددًا من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى، وهناك علاقة تعاون بين الشركات الكبرى والصغرى، ولكنها مفقودة في الشركات المتنافسة.

ت- تجمعات منصات الفروع: وتتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بينها (بين الفروع)، كما أن عدد النشاطات والشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالخدمات قليلة.

ث- تجمعات المراكز العامة: عبارة عن وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة مثل الجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز) (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

سادسًا- حسب الحجم:

قد يكون التجمع كبيرًا أو صغيرًا حسب معايير الدراسة التي تعتمد على عدة عوامل، ومنها: حجم المبيعات، الانتشار الجغرافي، عدد الشركات، نسبة إيجاد فرص عمل (القوفي وآخرون، 2017).

سابعًا- حسب العدد:

تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن التجمع الصناعي يجب أن يحتوي 100 منشأة على الأقل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك ليصل إلى الحجم الحدي

لمستوى الفاعلية (الديناميكية)، والذي يمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية أو ضغوط، مثل: فقدان إحدى الشركات أو المؤسسات (جريدة العرب الاقتصادية،2009).

إنَّ صغر حجم التجمع له أثر سلبي يتمثل في إمكانية خسارة كل المنافع التي تم اكتسابها خلال تنمية التجمع؛ كخسارة الشركات، والموارد، والعمالة الماهرة، وكلما كبر حجم التجمع كان أكثر جذبًا للعمالة المتخصصة، والموردين، وجميع المؤسسات، والجهات التي يستقطبها التجمُّع، وأكبر عدد فرص عمل أوجده تجمع هو تجمع صناعة الحاسبات والبرمجيات في وادي السليكون، وقدرت بمليون فرصة عمل، أيضًا تجمع صناعة السيارات في ديترويت الذي أوجد 250 ألف فرصة عمل (جريدة العرب الاقتصادية، 2009).

باختلاف التصنيفات للتجمعات العنقودية، فإن التأثير الأكبر يكون لعناصر هذه التجمعات وأشكالها، ولكن التصنيفات هي تصنيفات شكلية لتسهيل التعرف على أشكال العناقيد في العالم.

16.1.2 التجمعات العنقودية والقدرة التنافسية:

تمثل التكتلات (التجمعات) أحد عناصر إطار العمل الأوسع للقدرة التنافسية؛ فازدهار الموقع والفرص المتاحة للشركات في ذلك الموقع لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية، تعتمد على بيئة العمل العامة التي يوفرها هذا الموقع، فتعتبر التجمعات العنقودية جزءًا من بيئة الأعمال، ووسيلة للاستفادة من بيئة الأعمال لتحقيق أداء اقتصادي أعلى، ولكن قوة التجمعات ليست بديلًا للحاجة إلى مزايا في الأبعاد الأخرى لبيئة الأعمال؛ ولكن غالبًا ما تكون الشركات في تكتلات وتجمعات قوية، وفي وضع أفضل يسمح بتحويل مزايا بيئة الأعمال إلى مزايا تنافسية (porter and ketels ,2009).

التجمعات هي أيضًا نتيجة إلى حد ما لبيئة الأعمال العامة: ومن المرجح أن تظهر وتتطور بشكل كامل، حيث تكون بيئة الأعمال العامة مواتية لها، وتعتمد طبيعة التجمعات وعمقها أيضًا على حالة تطور الاقتصاد؛ ففي البلدان النامية تكون التجمعات أقل تطورًا، والشركات تعمل في أنشطة أقل تقدما نسبيًا في التجمع؛ فالتجمعات في هذه الاقتصادات تفتقر إلى العديد من الصناعات والمؤسسات الداعمة، وتتنافس الشركات في الأساس على العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية المحلية، ولكنها تعتمد أيضًا بشكل كبير على المكونات المستوردة، والآلات والتكنولوجيا، أما البنية التحتية والمؤسسات المحلية المتخصصة مثل: البرامج التعليمية، والجمعيات الصناعية فهي غائبة وغير فعالة، وعادة ما تتعمق بعض التجمعات لتشمل الموردين المتخصصين، والمدخلات، والمكونات، والآلات، والخدمات، والبنية التحتية المتخصصة، والتي تنبثق من الاستثمار العام

والخاص؛ فتنشأ المؤسسات التي تقدم التدريب المتخصص، التعليم، والمعلومات، والبحوث، والدعم الفني (porter and ketels, 2009).

توجد التجمعات في المناطق الحضرية وكذلك الريفية، ففي المناطق الحضرية، تفيد الكثافة العالية للنشاط الاقتصادي في بعض أنواع التجمعات العنقودية والعوامل الخارجية للعناقيد، وفي المناطق الحضرية غالبًا ما يحدث التخصص في وقت واحد في عدد من التجمعات العنقودية، أما بالنسبة للمناطق الريفية، فهناك ميل للاعتماد الاقتصادي الأكبر على عدد صغير من التجمعات التي ترتبط غالبًا بالتجمعات في المناطق المجاورة، وغالبًا ما تكون قريبة من المناطق الحضرية (porter and ketels ,2009).

17.1.2 التجمعات العنقودية (تجربة فلسطين):

إنَّ التجمعات العنقودية في فلسطين مصطلح جديد على قاموس المصطلحات الاقتصادية، وأول ما يخطر على بالك عنقود، وهو عنقود العنب الذي تشتهر به فلسطين، وتتميز به الخليل؛ ومن هنا أتت فكرة العنقود، فهي كحبات العنب، وهو تنفيذ مهمة تعود فائدتها على جميع حبات العنقود؛ فيصح التنفيذ أيسر، وأسهل، وأقل كلفة، وأكثر نجاحًا أي: أنَّ التجمع لتنفيذ هدف مشترك يصعب بشكل جماعي، ويصعب على المؤسسات تنفيذه بشكل فردي مع الحفاظ على الخصوصية لكل فرد مؤسسة في المجتمع (أبو الفيلات، 2015).

لذلك فهذا الأسلوب (التجمعات العنقودية) هو الأفضل للمنشآت الصناعية الفلسطينية، وذلك لأن معظم المنشآت وما نسبته 99% في فلسطين متوسطة، وصغيرة، ومتناهية الصغر، وهذا يجعله من الصعب، بل من المستحيل عليها تنفيذ أبسط النشاطات، فكيف ستتعامل مع نشاطات معقدة مكلفة طورت وزارة الاقتصاد الوطني الإستراتيجية الاقتصادية لعام 2017 – 2020، والتي مضت في أهدافها على أهمية دعم وتنمية القطاع الصناعي في محافظات الوطن؛ فالوزارة تسعى إلى الاستفادة من الفرص المتاحة، وتعزيز نقاط القوة بشكل ممنهج، وذلك وفق خطة تنموية فلسطينية متكاملة، والاستفادة من تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطه العربي الإقليمي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي (أبو الفيلات، 2015).

18.1.2 لماذا إستراتيجية العناقيد في فلسطين؟

تساعد منهجية العناقيد الصناعية التنموية على تحديد الأولويات التنموية معتمدة بشكل مباشر على الميزات التنافسية، وذلك من خلال تحويل الإستراتيجية إلى خطط تشمل أدوات التنفيذ من برامج ومشاريع، وعليه تأخذ بالاعتبار البعد الجغرافي والموارد المتاحة لتعزيز مواطن القوة،

والاستفادة من الفرص المتاحة ضمن الواقع الراهن (الإستراتيجية الوطنية للعناقيد الصناعية التنموية، 2020).

تساهم هذه الإستراتيجية في دعم الجهود التي تقودها وزارة الاقتصاد الوطني، وبالشراكة مع الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو من خلال برنامجها في فلسطين، وذلك بغرض المساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية، وخاصةً فيما يتعلق بتحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية الإستراتيجية (الصناعة – الإبداع – البنية التحتية) وأجندة التنمية (2020)، وبما ينطبق مع الأجندة السياسية والوطنية (2017 – 2020)، وتحديثاتها شاملة، مواجهة آثار الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بما في ذلك ضم الأراضي الفلسطينية، وكذلك ما يترتب اقتصاديًا من آثار الجائحة الصحية؛ حيث إنَّ إستراتيجية العناقيد التنموية تمكن من توفير الأساس اللازم كإطار ناظم للخطط المتخصصة؛ بغرض تحديد الأولويات والتدخلات الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة على المستوى الجغرافي في المحافظات المستهدفة، وكذلك على المستوى الوطني من خلال تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية لكل محافظة على حدة، وإبراز القدرات الإنتاجية، وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية وغير القطاعية للمحافظات المستهدفة ضمن بيئة تفاعلية وتشاركية بين جميع الأطراف أفقيًا وعموديًا (الإستراتيجية الوطنية للعناقيد الصناعية التنموية، 2020).

1.2.2 مقدمة:

عندما نحاول تتبع تاريخ التنمية سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، نجد أنه قد طرأ تطور مستمر وواضح على هذه التنمية، ومصطلحاتها، ووصفها، ومحتواها، ومفهومها، وكان ذلك التطور عبارة عن استجابة واقعية وطبيعية للمشكلات والمتناقضات التي تواجهها المجتمعات على مرِّ العصور، وهي انعكاس واضح وحقيقي للخبرات الدولية المتراكمة عبر الزمان في هذا المجال، حيث تطورت التنمية ومحتواها في العالم منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية، وحتى عصرنا هذا، وتعمل أيضًا لتضمن حقوق الأجيال القادمة في هذه التنمية، حيث بدأت من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، مرورًا بجميع أنواع التنمية الأخرى.

أما الآن في ظل هذا الاقتصاد الحديث والمعولم، فما هي الرؤى والآفاق التنموية للبلدان التي تعاني من عقبة النمو البطيء؟ وهل تغيير مجموعة إستراتيجية التنمية المتاحة والممكنة بشكل جذري وإعادة هيكلة الأسواق العالمية هو الحل؟ أم أن الطرق التي يجب أن تنجح بها البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يجب أن تكون مختلفة اختلافًا كبيرًا عن تلك الموجودة؟ إنَّ الأداء التنموي بين الدول يعدُّ متفاوتًا، وعلى نطاق واسع، وهذا يرجع لمجموعة من العوامل، منها: التكنولوجيا، وبناء المؤسسات، والسياسات العامة والحكومية في هذه الدول، فإنَّ التكامل المحتمل بين هذه العناصر الثلاثة يعدُّ المفارقة المعتمد عليها لتحديد أنجح البلدان، والمناطق التي لديها أكثر أشكال الإنتاج "الذاتية"، والتي ليست نسخًا من "أفضل ممارسة" عالمية مفترضة؛ لذلك يجب دراسة جميع جوانب نهج التنمية الثانية.

وتعدُّ (التنمية المناطقية) أحد مناهج التنمية الذاتية التي يجب دراسة جميع جوانبها، ومكوناتها، وفلسفتها، ومناطق تنفيذها لضمان نجاحها.

Formatted: Justify Low

2.2.2 الاقتصاديون يعيدون اكتشاف الجغرافيا:

لقد طوَّر الأدب الأنجلو ساكسوني في الواقع نقطة الالتقاء بين الفضاء المحلي والتنمية، دون استخدام كلمة "إقليم"، تحدث بول كروغمان، زعيم الاقتصاد الجغرافي الجديد عن القدرة التنافسية الإقليمية، وأوضح بشكل خاص كيف تتأثر التجارة داخل البلدان بعملية التخصص "الصناعي الجغرافي"، وفي المقابل ما تأثيرها (krugman, 1991).

في آخر عمل تم تحريره بواسطة (A. Lipeitiz , G. Benko) (PUF, 2000) وشرح لنا R. Martin و D. sunley ما هو هذا الاقتصاد الجغرافي الجديد (D. krugman) أنهم يستخدمون اقتصادات التوطين لمارشال، النظرية البنيوية لعلاقات المركز/ الأطراف، ومبدأ السببية الدائرية، ويوضح كروغمان بدوره أنَّ أساس التنافسية وتحديد التجارة يكمن في التكتل الصناعي، وبالنسبة له فإنَّ الجغرافية الاقتصادية تعني بذلك التنمية المناطقية – الإقليمية غير المتكافئة، حيث توجد مناطق تفوز وتخسر مناطق أخرى، وهو جزء أساس من العملية التي تخلق وتحافظ على الثروة الاقتصادية للبلد والتجارة (krugman, 1991).

من جانبه أشار D. krugman بالاقتصاديين التنمويين مثل F. Perroux و A. Hirschman من خلال "السعي إلى تجاوزها، والتأكيد على الحاجة إلى إعادة اكتشاف دور الجغرافيا في إشكالية التنمية" (krugman, 1991, page 117)، أمَّا كروغمان (1995) فيقترح بالفعل فكرة الاقتصادات الخارجية المحلية أو العوامل الخارجية المحلية، وتتجسد هذه العوامل الخارجية في مجموعات "فكرة الكتلة الناتجة عن المناطق الصناعية الإيطالية"، وتم تحديدها بشكل أكثر دقة من قبل بورتر، واقترب سكوت أيضًا من العوامل الخارجية التي أنشأها تنظيم الجهات الفاعلة في مساحة جغرافية معينة (Scott, 2000, P.25) ويمكن أن تكون هذه العوامل الخارجية من منظور سكوت هي:

1 ـ الثقافة غير الرسمية (المحلية) والاتفاقيات والاعتماد المتبادل غير المسوق الذي يدعم عمل نظام الإنتاج المحلي.

2ـ مؤسسات التنظيم الاجتماعي، وانعكاسها على أداء الاقتصاد وهيكلية سوق العمل المحلي.

3ـ التعليم الديناميكي وعملية الابتكار التي تشكل التغيير الاقتصادي الإقليمي.

كما أنه يستحضر دور المنطقة، بمعنى التكوينات المتكتلة ذات الحجم الكبير، وتكون مبنية لكنها غير معطاة؛ ما يدعو إلى التشكيك في النموذج الريادي النموذجي للتبادل الدولي القائم على "المزايا النسبية"؛ لذلك دعونا نتذكر أنه أصبح تابعًا لمارشال، وهو المصمم لمفهوم العوامل الخارجية المحلية والفكرة القائلة إنَّ تجمع المنتجين في موقع معين يعطي مزايا، وأنَّ هذه المزايا بدورها تفسر مثل هذا التجمع، وهي فكرة قديمة.

3.2.2 التنمية المناطقية:

تحظى فكرة تطبيق التجمعات العنقودية "Clusters" كأداة "للتنمية المناطقية" بشعبية واسعة على الصعيد الإقليمي، وعلى المستويات الفيدرالية، خصوصًا عندما تم تطبيقها في الاتحاد الروسي، كتجربة لتجسيد وتكوين عدد من الهياكل الاقتصادية الإقليمية التي يتم تقديمها حاليًا على شكل مجموعات عنقودية "Clusters" (Mrinalini وآخرون، 2016).

واستجابة للتغيرات الأخيرة في الاقتصاد على المستوى الدولي، فالتنمية المناطقية Territorial Development) تبرز وتظهر كل ممكن، ليس فقط على مستوى الاقتصاد الصناعي، وإنما أيضًا على مستوى الاقتصاديات في البلدان النامية، وذلك لأن الحلول الليبرالية الموجودة منذ زمن بعيد في مجال الاقتصاد الكلي لا يمكن لها أن تقدم استجابة مبتكرة لاحتياجات التنمية، لكن المنظمات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي "IMF")، والبنك الدولي رفضت الاعتراف بأهمية النطاق المحلي كمستوى فعَّال لتنفيذ التنمية كعملية، والحديث عن البعد الاقتصادي فقط للتنمية ما زالت مسيطرة على البحوث بين باحثي الجامعات، ولكن التحركات الأخيرة التي حدثت نحو اللامركزية الإدارية والسياسية، هي دليل على وجود اهتمام جديد بمعالجة الأسئلة على النطاق المحلي (Becqueur, 2013).

4.2.2 تعريف التنمية المناطقية Territorial Development:

تعرف المنطقة (aterritory) بأنها "مساحة جغرافية يتم فيها تطوير مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يتم إنشاؤها والحصول عليها اجتماعيًا وتاريخيًا، فضلًا عن امتلاك بعض الموارد التراثية والطبيعية التي توفر لسكانها إحساسًا بالهوية والتضامن والانتماء" (Funde فقرة 1).

أما تعريف Funde للتنمية المناطقية فهي "عملية تحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية ومؤسسية تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية ورفاهية السكان في منطقة محددة" (Funde, فقرة2).

أما Becqueur فعرَّف التنمية المناطقية بأنها "عملية تعبئة الجهات الفاعلة التي تؤدي إلى إنشاء إستراتيجية للتكيف مع القيود الخارجية، وذلك على أساس الهوية الجماعية مع الثقافة أو المنطقة" (Becqueur، ص4، 2013).

أما تعريف Becqueur فيحتوي على ثلاثة تأكيدات، وهي: (Becqueur, 2013)

1- لا يمكن فرض التنمية المناطقية، ويظل ذلك مبنيًا على تفاعل الجهات المحلية أو أصحاب المصلحة، وذلك باستخدام السياسات العامة المناسبة وتحفيزها مع مرور الوقت.

2- قدرة هذه المناطق على التكيف مع آثار العولمة كإستراتيجية، حتى تتمكن الجهات الفاعلة في المناطق المختلفة من إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي استجابة لحالة زيادة المنافسة على المستوى العالمي.

3- مبدأ المناطقية وآلياتها، والذي يقوم على تحديد الأصول، وهذا يعني البحث عن مورد خاصة المنطقة، والتي تميز المنطقة عن جارتها للتنافس معها في إنتاج السلع والخدمات.

إذن يأخذ النظام المناطقي عدة أشكال للجهات الفاعلة، وأشكال متنوعة، ومنها: (المناطق الصناعية، التجمعات وأشكال أخرى من أشكال التنظيم الإنتاجي)، وتعد السمة الأساسية للتنمية المناطقية جزءًا من برنامج تطوير طويل، وعملية بناء تكون من الجهات الفاعلة على المستوى المحلي؛ لذلك فإنَّ عملية التنمية المناطقية لا يمكن اعتبارها مجرد وسيلة تستخدم لتحسين موارد موجودة، ومعروف وجودها بالأصل، ولكنها طريقة للكشف عن موارد غير معروفة (حديثة)، وفي هذا المجال تعد ابتكارًا (Becqueur, 2013).

5.2.2 المناطقية منظور جديد للتنمية:

تبرز فكرة التنمية كشخصية جديدة في تطوير وتنظيم الاقتصادات في الاضطرابات العظيمة التي أعقبت عصر العولمة، وفي حالة التجديد الريفي إلى الحقيقة الحضرية، يبدو أنَّ القرب (الجغرافي أو المؤسسي) يخلق علاقات هيكلية محددة جديدة بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وتظهر التنمية الإقليمية كاستجابة يجب تعميقها ليس فقط للاقتصادات الصناعية، ولكن أيضًا لاقتصادات البلدان (pecquerur, 2004) كما في حالة فلسطين.

تميل أنشطة التنمية إلى التركيز إما على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، ويحاول نهج التنمية المناطقية سدَّ هذه الفجوة من خلال تركيز التحليل على أهمية السياسة والمؤسسات على المستوى المتوسط لخيارات التنمية للمجتمعات والأفراد، وتستند هذه الرؤى الجديدة للتطور المناطقي على فرضيات قليلة دافع عنها مفكرو التنمية المعاصرون، وهكذا نجد أنَّ نهج التنمية المناطقية سدَّ هذه الفجوة (الاقتصاد المتوسط) من خلال التأكيد على أهمية السياسة والمؤسسات على المستوى المتوسط لخيارات التنمية للمجتمعات والأفراد، وتستند هذه الرؤية الجديدة للتنمية المناطقية على فرضيات قليلة دافع عنها مفكرو التنمية المعاصرون (pecquerur, 2004).

وفي قراءتنا النظرية يجب دراسة أهم فرضيات المقارنة المناطقية، والتي ستسمح لنا بتطوير منهجية عمل ميداني تتلاءم مع السياق الفلسطيني؛ فيجب وضع التنمية المناطقية في سياقٍ عامٍ، فالمناطقية هي الطريقة الحديثة لتكييف الاقتصادات مع العولمة.

وتشير التنمية المناطقية إلى أي عملية يتم فيها تعبئة للجهات الفاعلة تؤدي إلى تطوير إستراتيجية للتكيف مع القيود الخارجية، على أساس التعريف الجماعي بالثقافة والمنطقة (pecqueur, 2004)، فالتنمية المناطقية تتغذى على الكلمات السحرية، وهي:

التعبئة، التضامن، القرب، المرافق، المشاريع، الإرشاد، الاستيلاء، المسؤولية.

ثلاثة مفاهيم أساسية: العوامل الخارجية، والتخصص، والتنوع، أعيد تأهيلها بشكل خاص من خلال عمل الاقتصاد الجغرافي، وعند الحديث عن العوامل الخارجية، فهي عندما يؤثر سلوك الشخص تلقائيًا على الآخرين دون أي اعتبار أو أي تعويض، ولاسيما ماليًا؛ فهذه الحالة تعدُّ شائعة في حالة استخدام الموارد الطبيعية، وخصوصًا أن لها تأثيرًا كبيرًا على استدامة النظم العالمية pecqueur, (2004).

ولفهم مفهوم التنمية المناطقية بشكل كامل؛ يجب فهم المفاهيم الأساسية لهذا النهج، والتي تتعلق بالحكومة المناطقية، والموارد المناطقية، والجهات الفاعلة، ومنتجات محددة (pecqueur,2004).

6.2.2 الموارد المناطقية:

قبل الحديث عن التنمية المناطقية، يجب توضيح ما تعنيه كلمة منطقة ، ويؤكد B.pecqueur أنَّ المنطقة ليست قطعة من الأرض، أو مجموعة الأشخاص، ولكنها شكل من أشكال التنظيم والتنسيق المدرج في فضاء معين، والمبني اجتماعيًا على المدى الطويل، وبعد صياغة Bernard Billauedot له، فإنه يظهر في البداية على أنه "حاوية موارد"، ويمكن أن تكون هذه الموارد ملموسة (بنية تحتية مختلفة)، أو غير ملموسة (معرفة، مهارات)، ويمكن أن تكون عامة (موارد التعدين، على سبيل المثال)، أو محددة (معرفة فنية) يتم تقييمها بشكل فعال أكثر في عملية الإنتاج الملموسة، وفي عملية إنتاج هذه الموارد وتعزيزها تلعب المنطقة دورًا رئيسًا في أنها تتيح تعبئة الموارد الكامنة غير المستغلة الشهيرة، والتي تحدث عنها A. o. Hirschman عام (1964) عن البلدان النامية، وذلك من خلال: تأثيرات القرب الجغرافي ، فإنه يفضل آثار الربط بين الأنشطة وبين الجهات الفاعلة، وبين مراحل التنمية ذاتها (pecqueur, Gumuchain, 2007).

يمكننا القول إن الاقتصاد الجغرافي وتحليل النمو الداخلي يجددان اليوم العمل والسياسات التي يتم تنفيذها فيما يتعلق بالتنمية المناطقية، ويؤكد ثراء المناطق أساسًا هذا الاتجاه (Benko and lipitez, 2000)؛إذ نجد أن هذا التوجه يكشف الدور الأساسي للمناطق، حيث يمكنهم إنشاء أصول إيجابية، ويمكن أن يصاحب هذا النهج سياسات عامة إقليمية ووطنية ويستكملها.

في التنمية الاقتصادية الكلاسيكية، يكون مفهوم الموارد محدودًا، فنحن نتحدث عن الموارد (عوامل الإنتاج عندما يتم تعبئتها بشكل فعال لإنتاج معين) والموجودة بالفعل، ولتطويرها نسعى لاستخدامها الأمثل من أجل تعظيم الإنتاجية، وفي النهج المناطقي نركز على الموارد الافتراضية التي سيتم تطويرها/ أو إنشاؤها (A. Hirschman, 1985).

تعقيبًا على ذلك، يمكننا القول إنَّ الموارد المحتملة ممكن أن تكون موارد تراثية كما هو موضح في أحدث أبحاث GREMI وهي التي تسعى إلى تعزيز موارد التراث ، عندما تكون موارد التراث (طبيعية وتاريخية واجتماعية وثقافية)، بالإضافة إلى ذلك التقدم التقني، والذي يولد أشكالًا جديدةً على المدى الطويل من التنمية المحلية، وحتى التنمية المستدامة، عندما يتم تسليط الضوء عليها من حيث البيئة المبتكرة.

وفي تنمية الموارد المناطقية ، تعد عملية الابتكار حيوية، وذلك لأنها تخلق عوامل خارجية إيجابية، حيث يعرف (Maillat, Quevit, senn, 1993) مفهوم البيئة المبتكرة على أنها "وحدة مناطقية تتطور فيها التفاعلات بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال التعليم نحو أشكال متزايدة من كفاءة الإدارة المشتركة للموارد"، ومن ثم يصبح من الضروري فهم العمليات والإجراءات الخاصة بالموارد المناطقية ، مع وجود مشكلة رئيسة تتمثل في إظهار أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالنظر إلى أن المورد ليس موجودًا مسبقًا في المنطقة ، ولكنه يبني نفسه بنفسه مع المنطقة وفيها؛ لذلك فالمنطقة ليست حاوية للموارد كما تم اقتراحه أعلاه، ولكنها قبل كل شيء هي منتج لهذه الموارد الكامنة غير المستغلة، والتي يتحدث عنها (Hisschman,1964).

عن البلدان النامية، من خلال آثاره القريبة فإنه يعزز آثار الربط بين الأنشطة، وبين الجهات الفاعلة، وبين مراحل التنمية ذاتها.

7.2.2 مبادئ النهج المناطقي للتنمية:

-Principles of territorial approach to development (2018, TP4D)

1- **النهج الإقليمي (المناطقي) يتمركز حول الناس:** النهج المناطقي هو نهج يحاول فهم البناء الاجتماعي بين الناس الذي يعيشون في منطقة معينة، وطبيعة العلاقات بين هؤلاء الأشخاص؛ فهو يساعد في إنشاء الملف التعريفي (ملف الهوية) للمنطقة وأشخاصها؛ ما يساعد في تعريف المعنى، والمحتوى، والغرض من التنمية في المنطقة التي تقوم على تحقيق المصالح والتوصيات.

2- **النهج المناطقي أساسه المكان:** أثناء التفكير في التنمية في مكان محدد، يجب التفكير في إمكانيات المنطقة المعنية ، ويُنظر للبيئة المكانية من أماكن مختلفة من حيث تحديد أوجه الترابط، وإمكانيات النمو، والقدرة على التغلب على عدم المساواة المكانية _إن وجدت_، وهذا

الترابط يكون بين الأماكن الطبيعية، أي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ويدرس الأدوار المهمة للمدن الوسيطة التي تستخدم لتطوير المدن في البيئة الريفية.

3- **التنمية الريفية عبر القطاعية:** يقترب التركيز دائمًا على الإنتاج الزراعي قبل كل شيء كخيار للتنمية، ومنذ ذلك الوقت ليس هناك أي شك أنه في المستقبل سيبقى القطاع الزراعي (الزراعة الريفية) واحدًا من محركات الاقتصاد الرئيسة في المناطق الريفية، خصوصًا في العالم النامي؛ لذلك يعدُّ القطاع الريفي هو تحدي لتأمين سبل العيش التي تكون عبر إستراتيجيات متعددة ومحلية، وتُبنى على مجموعة واسعة من الفرص التي يمكن استغلالها، ومنها المناظر الطبيعية التي ستجبرهم على العمل بشكل متزايد؛ لأنها تعتمد على العمل خارج المزرعة، والإنتاج الثقافي من خلال استغلال الفرص التي تقدمها قطاعات الأغذية الزراعية الواسعة، وذلك عن طريق التشكيلات الزراعية؛ فالنهج الإقليمي يعمل على تعظيم الدخل من خلال الخيارات التي تصنعها الصناعات الزراعية، وذلك عن طريق الدخول الصغيرة والمتوسطة، والخدمات التي تنشأ وتكون ذات صلة بالأنشطة في قطاع الأغذية الزراعية.

4- **متعددة المستويات:** النهج المناطقي هو نهج متعدد المستويات، ويكون مرتبطًا مع زيادة اللامركزية المناطقية، وهذا النهج يُبنى على ربط الأجزاء (المستويات)الصغيرة، المتوسطة، والكلية لإعادة تحديد موقع إستراتيجيات التنمية الوطنية (والعالمية)؛ فاللامركزية تعزز استقلال ميزانية الإدارة المحلية، وذلك يصب في صالح تحسين الاستثمارات المحلية بغرض تحفيز التحول القائم على الاستثمار المحلي؛ لتحفيز عملية التحول القائم على المكان، وفي ذات الوقت هيكل المؤسسات اللامركزي، مع قوة سياسية كافية يمكن أن تؤثر على إستراتيجيات التنمية الوطنية، من خلال معالجة التحديات القائمة في المناطق، وجني الفوائد المحتملة في مجالات محددة.

5- **تعدد أصحاب المصلحة:** التحول الريفي والحضري شامل ومقدام، وليس مسؤولية شخص واحد ومحدد لتمثيلها أو تحملها، في حال أنَّ القطاع العام وحده ليس في وضع يمكِّنه من أن يدرك حالة الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي للأمم في كل مكان داخل حدودها الإقليمية، لذلك فإن النهج الإقليمي يعترف بدور جميع الجهات الفاعلة، ومنها (القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني).

6- **متعددة الأبعاد:** النهج المناطقي يهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) الـ 17، فهو نهج يسعى دائمًا وجاهدًا إلى التنمية المتوازنة التي تدرك الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، وتعمل على إستراتيجيات متوازنة، وتدخلات متماثلة في نطاق الأربعة أبعاد.

7- **الدمج والتآزر**: النهج المناطقي عنصر التآزر والتكامل فيه قوي جدًا، وذلك لا يكون على مختلف المستويات فقط، وإنما يظهر بين مختلف القطاعات الاقتصادية والأماكن وأصحاب المصلحة، ولذلك يجب أن ينعكس مبدأ التكامل هذا بشكل متجدد على السياسات التنمية المدعومة بواسطة تنفيذ الهياكل والقدرات الوظيفية اللامركزية للشركاء؛ ما يسمح بالتحرك نحو زيادة تماسك السياسات التنموية، والمزيد من تنسيق الجهود لضمان استمرار الشمول في التنمية والتنمية المستدامة، والتي ستسمح بوجود تأثير قوي على المستويات الإقليمية وتآزر أفضل.

8- **المرونـة:** لأن الظروف السياسية، المجتمعات، والطبيعية في البلدان الشريكة تكون غير متجانسة إلى حد كبير، وإضافة إلى ذلك فإن إمكانياتهم وتحدياتهم تكون مختلفة، وهذا يعني عدم وجود حل تطويري قياسي يناسب جميع المناطق والأقاليم، والمنهج المناطقي أيضًا هو نهج غير مرتبط أو متصل ببرنامج من نوع معين، وإنما هو عبارة عن إطار عمل لفهم أفضل لوضع خرائط وتحليلات للأنظمة المعقدة للاعتماد المتبادل والتفاعلات، وكطريقة لتوجيه صناع السياسة في عملية تكييف الإستراتيجيات وتحديد الأولويات، والاستثمار في التدخلات القطاعية القائمة على المكان (المنطقة).

8.2.2 مبادئ التنمية المناطقية:

Territorial Development principles (Becueur, 2013)

يمكننا القول إنَّ نموذج التنمية المناطقية يعتمد في أساسه على إنشاء كيان إنتاجي، وهذا الكيان يرتكز بشكل أساسٍ على مساحة جغرافية معينة؛ لذلك قبل اختبار ديناميكيات مواصفات المنتج، يجب أن نعرف كيف تنشأ منطقة حول نظام محلي لأصحاب المصلحة في المنطقة ذاتها.

1- ظهور التنمية الإقليمية: النظام المحلي للفاعلين:

في "التنمية المحلية" لوحظ أنَّ التحدي المتمثل في هذه التنمية يتمثل في القدرة على إثبات وجود نظام معين يعطي قيمة لفاعلية العلاقات بين الفاعلين في المجتمع، وليست تلك العلاقات القائمة على أساس الأسواق فقط، وبين مجموعة من الناس لتنمية ثروتهم من الموارد المتاحة لهم؛ لذا بالعودة إلى مفهوم "المنطقة Territory" فيعدُّ مظهرًا ملموسًا من مظاهر "التنمية المحلية" وهذا يوضح لنا أننا بدأنا دورة جديدة طويلة في التصنيع، وينظر لها على أنها جزء من عملية التكيف مع توقعات الاقتصاد العالمي؛ فالمبادرات على المستوى المحلي والعالمي هما وجهان لنفس العملة؛ لذلك يمكننا القول إنَّ الذين كانوا يتحدثون عن "Local Development" "تنمية محلية" قديمًا أصبحوا الآن يتحدثون عن "Territorial Development" تنمية مناطقية، على اعتبار أنهما لا

يملكان نفس المعنى على مقياس صغير لذلك يمكن تعريف التنمية المناطقية على أنها "عملية تعبئة الجهات الفاعلة وتؤدي إلى إنشاء إستراتيجية للتكيف مع القيود الخارجية على أساس الهوية الجماعية والثقافية لمنطقة ما".

ويؤكد هذا التعريف على تفاعل الجهات المحلية وأصحاب المصلحة، والقدرة على التكيف مع آثار العولمة وتنظيم الاقتصاد المحلي، والبحث عن مورد خاص بالمنطقة، والتي تميز المنطقة عن جارتها.

ولذلك يجب أن نوضح بأن النظام المناطقي) للجهات الفاعلة يأخذ عدة أشكال متنوعة، ومنها: (المناطق الصناعية، التجمعات العنقودية، وأشكال أخرى من أشكال التنظيم الإنتاجي)؛

فالسمة الأساسية لهذه الأشكال هي إعدادها كجزء من برنامج تطوير طويل يتم بناؤه من قبل الجهات الفاعلة المحلية؛ لذلك فإن عملية التنمية المناطقية ليست مجرد وسيلة فقط لتحسين الأصول المعروف وجودها بالأصل، ولكنها وسيلة للكشف عن موارد ليست معروفة سابقًا؛ لذلك هي تشكل ابتكارًا في الكشف عن موارد خاصة.

2- الأراضي المبتكرة والأراضي المعطاة "الممنوحة":

يمكننا القول إنَّه تم تحديد النوع المناطقي الديناميكي على أنه عملية تطوير أصلية، ولكن هناك صعوبة تتعلق بوضع الأراضي التي ستعمل كدعم لعملية التنمية المناطقية، ففي الواقع الحديث عن المنطقة يأخذ تعريفين مختلفين، وهما:

- المناطق الممنوحة أو المعطاة هي الجزء أو الفضاء أو الفراغ، والتي تكون غالبًا حسب تقسيم حدود الدولة أو طريقة تقسيم الدولة، وهي مناطق موجودة مسبقًا، ويجب تحليل ما يحدث فيها من عدة نواحي، وهي التي تسمى أيضًا المنطقة المسبقة، وهذه المناطق لا تسعى لتحليل أصولها أو شروط إنشائها، ولكنها بشكل عام مناطق داعمة، وكذلك مناطق مؤسسية، مثل: كانتون ، دائرة، مقاطعة، منطقة.
- الأراضي المبتكرة (المشيدة): هي منطقة توجد أو تنشأ نتيجة عملية بناء الجهات الفاعلة لها، وهذه المناطق ليست مفترضة (افتراضية)، ولكن يتم ملاحظتها في وقت لاحق؛ ما يعني أنَّ المنطقة المبتكرة لا يمكن أن توجد في كل مكان، بل في مساحات وأماكن تحكمها قوانين خارج الموقع، وليست خارج المناطق.

3- عملية المواصفات:

حين تكون هناك منافسة بين المناطق، فإنه يجب توفير الخدمات للشركات، وذلك يكون بناء على كثرة الوفرة في الأصول، ومنها: توافر العمالة الرخيصة وغير الماهرة، الموارد الطبيعية، غيرها من الموارد، وغالبًا ما يحكم موقع هذه الموارد، وتوفرها، أو ندرتها على نوع التطوير الذي يمكن أن يستخدم في الموقع، فمثلًا: نلاحظ أن هذه المناطق اعتمدت غالبًا على (توافر الموارد، مثل: الفولاذ

والفحم، أو القرب من البحر، أو وجود أرض خصبة يمكن الاعتماد عليها)، ولكن في التنمية المناطقية يعتمد عرض الموقع على الأصول والموارد التي لم يتم إعطاؤها مسبقًا، وإنما تكون نتاجًا لعملية تراكم معرفة طويلة، مثل كيفية إنتاج السلع الجماعية الممولة من السلطة المحلية والمخصصة من قبل المستخدمين.

ومن هذه الخصائص أيضًا (أن المنطقة تقدم عمالة متخصصة وماهرة)؛ لذلك تتواجد الشركات في هذه المنطقة للاستفادة من العمالة الموجودة فيها، وهناك نهج إستراتيجي مخصص يتوافق مع كل نوع من أنواع العروض المختلفة للعمالة والموارد في المنطقة؛ لذلك فإن طبيعة الموارد تختلف، فهي تعتمد على ما إذا كانت موارد مقدمة من المنطقة أو يتم إنشاؤها، فعند تحديد تصنيف هذه الموارد ستكشف التصنيف عن الإستراتيجيات المختلفة والتحديات التي تواجه مقدمي الخدمات؛ لأن الإنتاج أصبح إنتاج قيمة، وليس إنتاج مساحات مستهلك أو منافذ بيع؛ لذلك ستكون الشركات فيها ذات قيمة، وهذا ما يميز الأصول عن الموارد، ثم يتم تأهيل الأصول والموارد وتصنيفها وفقًا لما إذا كانت عامة أو محددة.

ويكمن التفريق بين الأصول والموارد في أننا نعني بالأصول أن تكون عوامل أصلية "في النشاط"، أما الموارد فهي عوامل يتم استغلالها أو الكشف عنها أو تنظيمها.

كما تَشكل الموارد على عكس الأصول احتياطًا، فالموارد هي الإمكانات الكامنة (المخزنة) أو الافتراضية التي يمكن تحويلها إلى أصول، إذا كانت شروط الإنتاج أو شروط إنشاء التكنولوجيا تسمح بذلك، ويتم تصنيف الموارد أو الأصول العامة من خلال قيمتها، أو إمكاناتها، وهي مستقبل، ولم تدخل في أي عملية إنتاج؛ وبالتالي فإن الموارد قابلة للتحويل بالكامل، وقيمتها تكون قيمة تبادلية، وحدوث هذا التبادل يكون في السوق، والسعر (النقد) هو المعيار المستخدم لقياس قيمة هذا التبادل، كما يتم تحديد ذلك من خلال التفاعل الكمي بين العرض والطلب، ويكون ذلك مستقلًا عن "روح المكان" حيث يتم إنتاجها، أما الأصول العامة فهي التي لا تسمح لمنطقة أن تميز نفسها بطريقة دائمة، وتعرف على أنها الموجودة في مكان ما آخر، ويمكن نقلها لمكان آخر؛ لذلك فإن إستراتيجيات التنمية هي أساس لفهم هذه الشروط، والسعي لتحديد ما يمكن أن يشكل الإمكانيات المحددة لمنطقة ما، ولكن لا يمكن تعريف الشروط بشكل مجرد ومنفصل عن المنطقة؛ فهي تعتمد على السياق في عملية الكشف عن مجريات الأمور التي تؤدي إلى إنشاء موارد محددة في المنطقة.

عملية التحول بين الأصول والموارد هي (المرور من مورد عام إلى أصل محدد) تتوافق مع إستراتيجية التنمية، وهي التي تنقسم إلى مرحلتين، وهي:

أ- المرور من (مورد) إلى (أصل) عام، ومن أصل عام إلى أصل محدد، وهذه المراحل يجب تحليل كل واحدة منها إلى مجموعة عمليات محددة، وتؤدي هذه العمليات إلى تغييرات عميقة في

طبيعة الموارد (الأشياء) المعنية، فبهذا المعنى يشار للتحول على أنه عملية تغيير هيكلي لا يمكن الرجعة فيه، حيث إنَّه ليس من الممكن دائمًا العودة من الأصل إلى المورد، والحصول على نفس الحالة الأولى.

وهنا نجد أن المورد يختلف عن عوامل الإنتاج، والذي يعد مصطلحًا أساسيًا في الاقتصاد القياسي، ويشير للموارد التي تدخل كمدخلات في عملية الإنتاج، وفي الواقع يكون هذا المورد محددًا ومقيدًا للغاية، وفي حالة التنشيط للموارد والأصول توجد حالة محتملة وموجودة مسبقًا (أصل عام) ومورد افتراضي (محدد)، ففي الحالة الأولى يكون السوق مكانًا ووسيلةً لتفعيل المورد، أما في الحالة الثانية فالمورد الظاهري يتم تنشيطه بعد عملية محددة.

نلاحظ هنا أن التنمية المناطقية جاءت تطورًا لمصطلح التنمية المحلية في البداية، ولكنها اختلفت عنه، حيث إن المحلية تقوم على وجود نظام معين يعطي قيمة للفاعلين في المجتمع لتنمية ثروتهم من الموارد المتاحة والموجودة فعلًا، ولكن التنمية المناطقية تعتني بتعبئة الجهات الفاعلة والمحلية وأصحاب المصلحة لتنظيم اقتصاد المنطقة والإقليم، والبحث عن أو إنشاء مورد خاص بالمنطقة يميزها عن المناطق الأخرى، وأنَّ التنمية المناطقية تعتمد على الأقاليم المنشآت، أو المشيدة، وليست على المناطق الممنوحة أو المعطاة فقط، والتي تقوم بإنشائها الجهات الفاعلة، كما تعني التنمية المناطقية بالموارد التي يتم خلقها، وليس بالموارد أو الأصول الموجودة فقط، وتتبع عدة إستراتيجيات لخلق مورد خاص بالمنطقة .

9.2.2 ما الذي يمكننا كسبه من المناهج المناطقية؟

What we can gain from territorial approaches (2018, TP4D):

1- تدعم المناهج (المناطقية) استخدام منهج التآزر أو الترابط للعلاقات المتبادلة بتطوير أهداف التنمية المستدامة (SDGs) "ذات الغرض الواحد" "Single Purpose"، والتي تكون مخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الفردية.

2- يمكن لصانعي وواضعي السياسات بناء السياسات والمعلومات التي يتم إنشاؤها من خلال تنفيذ المنهج المناطقي (والذي يساعد في سدِّ فجوات المعلومات، وذلك يؤدي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة عبر مختلف القطاعات).

3- صنَّاع السياسات والقطاع الخاص يمكنهم استخدام المعلومات المناطقية لتوجيه الاستثمارات وتحديد أولوياتها.

4- يمكن لتطبيق الأنظمة اللامركزية في النهج المناطقي على تحسين تطوير الروح الوطنية أو المناطقية، أو أهداف التنمية العالمية.

5- تتطلب التنمية المناطقية منصات مناسبة للمشاركة المحلية و التي تسمح بالتفاوض، وذلك لترتيب أولويات إجراءات التنمية المحلية والنتائج المتوقعة، ويمكن أن تكون هذه الهيئات (المنصات) قوية لدفع عجلة التنمية.

6- يؤدي توافر مجموعات بيانات أفضل في النهج المناطقي والتي تغطي المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى تحسين التخطيط والتنفيذ والتقييم، فهي تساعد في تحديد مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة لقياس درجة النجاح، وتعالج كلًا من الطموحات القطاعية للسياسات والاستثمارات العقلية والتدخلات.

7- يعزز القياس التشاركي والشامل للتغيير الناتج عن سياسات أصحاب المصلحة والتمكين الجماعي على المدى الطويل، فإن تراكم القياس التشاركي والشامل يقوي عملية التقييم من المنظور المناطقي؛ فالتعلم من التجارب السابقة يغذي أجيالًا جديدة من البرامج والمشاريع والسياسات.

8- تعزيز المناهج المناطقية للتنمية الشاملة من خلال دعم النمو في جميع المناطق بدلًا من مجرد التركيز على تلك الأماكن أو المناطق التي يحدث فيها نمو اقتصادي بالفعل.

10.2.2 التخطيط والنظم المناطقية لتعزيز القدرة التنافسية (الإنتاجية والابتكار) لبعض الدول:

~~(ERIRO Social, 2019)~~

1- البرازيل وبيرو وغواتيمالا (Brazil, Peru, Guantemala):

يتم دعم المناطق فيها (المناطق الملتزمة بالابتكار) بالمنهجيات على أساس الابتكار الإقليمي الذكي – إستراتيجية التخصص.

2- المكسيك (Mexico):

تعمل على التعاون في تنفيذ القانون العام في المستوطنات الإنسانية، والتخطيط الإقليمي (المناطقي)، والتنمية الحضرية، وتطوير برامج وخطط التنمية الحضرية.

3- غواتيمالا (Guantemala): تقدم الدعم في تصحيح سياسة حضرية وتخصص المدن مع المساواة بين الجنس.

4- الإكوادور (Ecuador): تقدم الدعم في تصحيح الأجندة المشتركة بين القطاعات المرتبطة بالبحار.

5- البرازيل (Brazil): المواكبة في إصلاح السياسة الوطنية للتنمية الإقليمية.

6- السلفادور (Elevator): الدعم في تنفيذ قانون إدارة الأراضي وفي نموذج اللامركزية للسياسات العامة.

التجربة الأوروبية في التنمية المناطقية (Eruo Territorial Development "ERUo Social 2019 ,") بالنسبة للأوروبيين، فإنَّ خط عمل التنمية المناطقية يساهم في الحدِّ من الاختلالات المناطقية ، ويعزز التماسك المناطقي داخل البلدان، ولكن هذه العملية لا تعمل بشكل منفصل، وإنما تسير جنبًا إلى جنب مع التماسك الاجتماعي، حيث يتم التعبير عن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في جغرافيا التنمية، وتنطبق التنمية المناطقية – الاجتماعية في أوروبا من أهمية المناطق المصاحبة للسياسات العامة التي تتكيف مع حقائقها الخاصة، وتعزز عمليات اللامركزية والحوكمة متعددة المستويات، حيث تستفيد من المواهب من خلال القدرة التنافسية، والابتكار المناطقي، ودعم الإستراتيجيات المشتركة في المناطق الواقعة على الحدود.

11.2.2 محاور الإستراتيجية لخط التنمية المناطقية،

وهي ثلاثة (ERUO Social, 2019) :

1 المحور الأول: إستراتيجية الحوكمة متعددة المستويات (Multilevel Governance Strategies):

يتمثل الهدف من استخدام إستراتيجية الحوكمة متعددة المستويات في التنمية المناطقية في المساهمة في تعزيز هياكل الحوكمة، وذلك للتنسيق والملاءمة في العلاقة بين القوى، وأيضًا لهدف آخر وهو تعزيز القدرات المحلية والحكومات المناطقية (الإقليمية) بهدف تطوير مدن وأقاليم.

2- المحور الثاني: وهو أكثر شمولًا، ويتمثل في أنظمة القدرة على المنافسة والإنتاجية والابتكار في المنطقة وتحسين مبادرات التخطيط (المناطقي) والتنمية الريفية ، الهدف من هذه الأنظمة هو العمل على دمج البعد المناطقي في علاقة التنافسية الأساسية والابتكار، وذلك لمنح الإنتاجية الطابع الديمقراطي، وتقليص الفجوة بين المناطق.

3- المحور الثالث: برامج التعاون عبر الحدود:

يعتمد هذا المحور على تعليق برامج تعاون قوية عابرة للحدود بين الدول، تعمل على تكامل الخدمات العامة، وتهدف لتنسيق السياسات العامة بين الحدود، ومروج هذا النوع من العمل لمقاربة النوع الاجتماعي في المناطق، والعناوين، والعناصر التكميلية مع المجالات الأخرى للبرامج، مثل السياسات الاجتماعية؛ لذلك يتم تكوين النهج المناطقي كخط عرضي يتقاطع مع جميع الإجراءات في البرامج في المناطق.

لذلك يمكننا القول إنَّ الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان سوف تدعم تطوير القدرات المؤسسية لمؤسسات قوية ومحوكمة متعددة المستويات، وذلك عن طريق إشراك الأشخاص

الضعفاء والأقليات في الحكومات الوطنية، وغير الوطنية والمحلية، والاستفادة من إمكانية استخدام الحلول الرقمية.

12.2.2 الإطار العام للتنمية المناطقية:

الإطار العام للتنمية المناطقية يدور حول ثلاثة سياقات، الأول: المؤسسي، والثاني: المكاني، الثالث: القضايا الشاملة (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية).

أما التركيز على المناطق (Fouce on Territory) فيقسم إلى: التحول الحضري (Urban trans for matron)، والتحول الريفي (Rural Trans formation)

فهي عبارة عن حلقة تتصل مع المؤسسات (Institution)، وإدارة الأراضي (Land management) ثم تعود إلى Fouce on territory.

إذن تتكون التنمية المناطقية من الإطار المؤسسي، والإطار المكاني، والقضايا الشاملة أو الأساسية؛ والإطار المؤسسي هو الذي تعبر عنه المؤسسات، يقسم إلى مؤسسات ريفية ومؤسسات حضرية، والمؤسسات الريفية تتكون من: مجتمع مدني، حكومة مركزية، قوانين وقيم وعادات، أشخاص محليين، وبلدية، والمؤسسات الحضرية تحتوي ذات المكونات.

أما إدارة الأراضي (Land Management) فتتكون من سياسات تستهدف المكان، وسياسات تستهدف المنطقة، و المناطق الوظيفية، وجميعها تعمل كنظام؛ لتخرج بقطاع (مناطقي) إقليمي ممكن مكانيًا ووظيفيًا، ويتكون من مركز حضري، ومركز ريفي، ثمَّ أخيرًا التركيز على المناطق (Focus on Territory):

وهو العمل على التحول الريفي والتحول الحضري في آنٍ واحدٍ، والتحول الريفي يحوي على (زراعة، خدمات، توفير بنية تحتية، ثقافة وقيم، بيئة وهوية)، أمَّا التحول الحضري فيحتوي على (صناعة، خدمات، بنية تحتية، ثقافية/ قيم، هوية/ بيئة).

خلاصة:

يحتوي الإطار العام للتنمية المناطقية جزءًا مؤسساتيًا لمؤسسات الريف والحضر، وجزءًا مكانيًا لإدارة الأرضي والمراكز الحضرية والريفية، والتركيز على المناطق لعملية التحول الريفي والحضري ومتطلباته.

13.2.2 النهج المتكامل لسياسات التنمية المناطقية:

The integrated Approach to territorial Development Policy

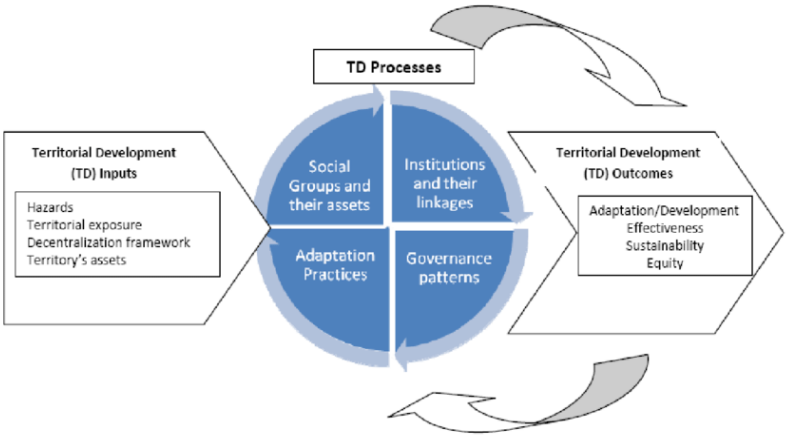

المصدر: Clemens Madde , 2018

في الوسط (قاعدة الأدلة للتنمية المناطقية):

1- المعرفة والقيم (Knowledge and value): تتكون من أبحاث البيئة، أوساط الابتكار، النظام المعرفي، مواقع التواصل الاجتماعي.

2- التواصل والشراكة (Networking and Partner ship): تتكون من الأدلة ذات الصلة، متطلبات الشراكة المؤسسية، وأجسام التحويل.

3- التعاون الدولي (Top Down (International Cooperation: يتكون من الأعراف، المبادئ، الأهداف، أدوات لتوضيح الأدلة.

4- التعاون الدولي (Bottom up (International cooperation: يتكون من تعريف للقاعدة المكانية، التنمية المستدامة، الأهداف الفرعية والإستراتيجيات، تقديم أو عرض الأدلة.

البنية الأساسية للتنمية المناطقية والتكيف معها:

Building Blocks of Territorial Deployment and adaption

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

Formatted: Left-to-right

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

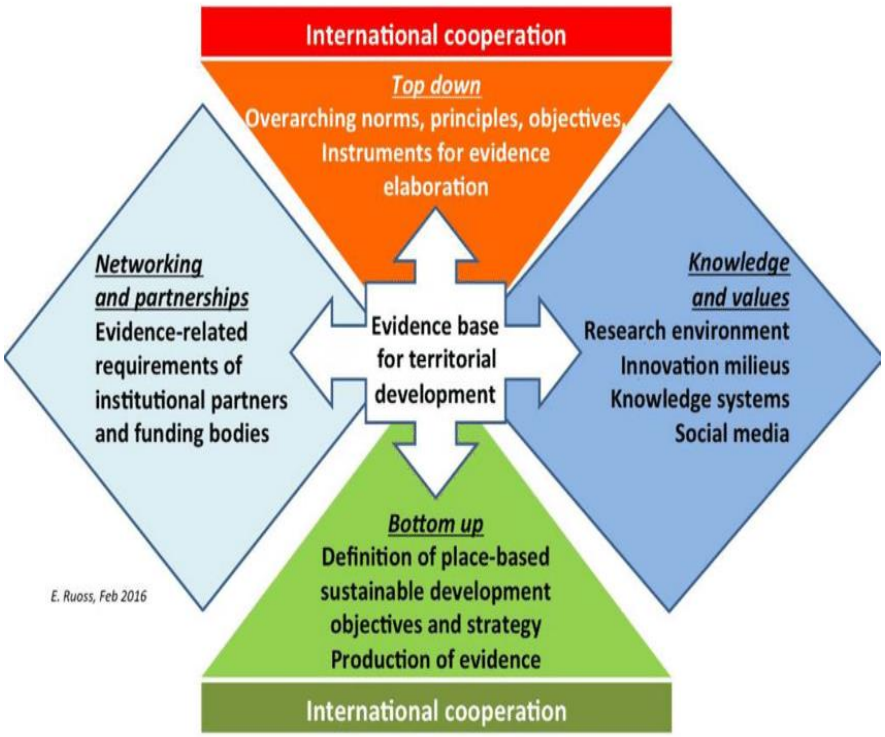

المصدر: Akutagawa,2019,)

يوضح المخطط السابق تركيبة عملية التنمية المناطقية، وطريقة التكيف والتفاعلات فيما بينها، ونلاحظ أنها عملية لها مدخلات (Input ID)، وعمليات (Process TD)، ومخرجات (Outcome TD).

أما عن مدخلات العملية Inputs فتتكون من: احتمالية المخاطرة، والأقاليم (المناطق) المعروضة، وإطار عمل لامركزي، وأصول المناطق.

العملية Process: وهي مكونة من أربعة أجزاء: الجماعات الاجتماعية وأصولها، ممارسات التكيف، المؤسسات وروابطها، أنماط الحوكمة.

المخرجات Outcome: وهي التكيف، التطوير، التأثير، الاستدامة، العدالة.

وجدير بالذكر أنَّ المخرجات من عملية التنمية المناطقية ليست مخرجات نهائية، إنما هي مخرجات يمكن التعديل عليها، وعمل تغذية راجعة، وإعادتها لتطوير العملية؛ لأن التنمية المناطقية عملية ديناميكية.

تصنيف المنطقة حسب خصائصها، وهي نوعان:

1ـ المادية الاقتصادية من ناحية.

2ـ الاجتماعية ـ الثقافية من ناحية أخرى.

تتميز منطقة ما عن أخرى في المقام الأول بطبيعة ونوعية الموارد الموجودة فيها، ويمكن أن تأتي هذه الموارد من البيئة الطبيعية، أو أنها نتيجة اكتشاف الإنسان لها وابتكارها، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فيتم تحديد الإقليم أولًا من خلال الجماعة البشرية (المجتمع) الذي يعيش هناك، وهذا المجتمع يكون محددًا بتاريخ وتجربة وذاكرة ثقافية (A. Ferguene)، وأظهر عمل (weaver and Friedman 1979) و(w.stohr، 1981)) و(1974) (J.c.Perrin) حدود دولة الرفاهية، وعدم الرضا الناتج عن المركزية المفرطة، وهذا النموذج يحتفظ بالأفكار ذات الحجم الصغير، والتعبئة المحلية، وأن الأهمية يجب إعطاؤها للعوامل غير الاقتصادية حصرًا، ولاسيَّما العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية (claud Lacour)؛ فيجب التأكيد على أنَّ المنطقة إلى جانب كونها مساحة دعم في الأساس، تتجاوز التاريخ والجغرافيا التي تخلقها وتشكلها، فهي كيان يحمل موارد جديدة انخفضت في الأصول العامة وأصول محددة؛ ما يدعم الابتكار، والتعلم، ونقل المعرفة (Maillat and kebir, 1999).

يمكن أن تكون المنطقة _من خلال تنمية الموارد وتعبئة الجهات الفاعلة_ عنصرًا محددًا للتنمية؛ فالأرض هي أكثر من مجرد مكان أو مساحة موروثة تاريخيًا، أو جغرافيًا، أو تصنيعيًا، ولكنها ابتكار اجتماعي وجماعي (DMeo, 1998).

وفي الواقع، فإن المنطقة والموارد مترابطتان بشكل وثيق، وتشكل المناطقية النهج الأساس الجديد للإنشاء، وتنمية الموارد، ولكنها في حدِّ ذاتها مكونة من عدة موارد، فالمنطقة من خلال تاريخها، وجغرافيتها، والهويات التي تحملها، أو تكشفها، أو تخلقها، هي بمنزلة قواعد التنمية، لدرجة أنه ربما تميل الأراضي والموارد والتنمية إلى أن تصبح مرادفات جوهرية (Nemery, loinger, 1997) (loinger, 2000)، ويُلزمنا هذا التماثل الجوهري بمقاربة فكرة الموارد الإقليمية pecqueur, (Gumuchain, 2007).

1.3.2 مقدمة:

تواجه فلسطين عامةً وقطاع غزة خاصةً تحديات ورهانات كبرى في ظلِّ الوضع الجيوسياسي الراهن، والذي يُعرقل اندماجها بالأسواق العالمية، وتقييد قدراتها؛ وذلك أيضًا في حال وجود قوى اقتصادية عالمية شرسة سواء من الدول المتقدمة أو من الدول النامية، وهذه المنافسة تكون في جميع ومختلف المجالات؛ لذلك فإنَّ عملية الإصلاح الاقتصادي أصبحت عملية ضرورية، حتى وإن كانت في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد في الوقت الراهن والماضي، وذلك من أجل السعي لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة؛ لذلك تعد دراسة وتحسين القدرة التنافسية للمناطق من إحدى الأدوات الجيدة لرفع قدرة الاقتصاد الفلسطيني ودعمه، وخصوصًا في ظل الانفتاح التكنولوجي على العالم الخارجي، وذلك من الممكن أن يدعم تحقيق نمو اقتصادي، واستدامته لتصبح القدرة على تنمية القدرات، والموارد البشرية في فلسطين ممكنةً، ولتحقيق نسبة وإن كانت بسيطة من الرفاه الاجتماعي؛ لأنَّ رفع مستوى القدرة التنافسية هو هدف وسيط لتحقيق هدف في المدى البعيد، وهو تحسين وتنمية الموارد البشرية، ودعم الاقتصاد الفلسطيني للوصول إلى رفع مستوى رفاه المجتمع المتدني في فلسطين، ومحاولة إحداث تنمية مستدامة.

إنَّ بناء وتنمية القدرة التنافسية للمناطق تمثل منطلقًا أساسيًا لمواجهة التحديات الداخلية، وتحديات النظام العالمي، ولكن هذا الأمر يتطلب جهودًا جادة للقيام بتعديلات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل؛ لذلك يعدُّ المرور من الوضعية الاقتصادية الراهنة في فلسطين والانتقال إلى اقتصاد سوق عملية مهمة صعبة وشاقة تحتاج إلى دراسة عميقة، وهذا من الممكن أن يجعل الدولة تفكر تفكيرًا جادًا في تغيير سياستها وإستراتيجيتها، وتطرح سياسات وإستراتيجيات جديدة من الممكن أن ترفع من قدراتها التنافسية، ومثال ذلك: توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات، أو أن تفكر باتباع سياسات اقتصادية، أو إجراءات إدارية تعمل على تعزيز وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة.

Formatted: Normal

يمكننا القول إنَّ الميزة النسبية تستند على قوةٍ قاهرةٍ، وهذه القوة لا يمكن للبشر أن يتخطوها؛ لأنها تحدث نتيجة لقدرة إلهية، فهي هبات إلهية، مثل: وجود معادن، أو بترول، أو مياه، أو أراضٍ زراعية في منطقة ما، والإنسان يقوم باستغلالها، ولكن في المقابل هناك ما يُسمَّى بالميزة التنافسية، وهي التي تتغلب على المنافسة، ولكن من خلال الدعم والمساندة (الجفري، 2019).

وهناك من يرى أن الميزة التنافسية هي امتداد وتطور لمفهوم الميزة النسبية، والذي يعني أن هناك وفرة في أحد عوامل الإنتاج التقليدية (العمل، رأس المال، الأرض)؛ لذلك فإنَّ الميزة النسبية هي التي ترتبط بإنتاج سلع منافسة، وذلك لأن سعرها منخفض بسبب استخدام عوامل إنتاج متوفرة؛ فتكون بذلك رخيصة، ولكن هذا لا يعني ضرورة صمودها وبقائها في إطار المنافسة على المستوى العالمي والمحلي، وهو ما تعمل عليه الميزة التنافسية وتهتم به (عبيدلي، علاوي، 2016).

4.3.2 تعريف التنافسية :

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة، والتي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما أنَّ عوائد الاستثمار تشكل محولًا للنمو الاقتصادي، فإنَّ الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الأقدر على النمو بين المديين المتوسط والبعيد (عبيدلي، علاوي، 2016 ص84).

وتعرَّف التنافسية حسب تقرير التنافسية العربية (2003) بأنها الأداء النسبي الحالي، والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية (حمران، 2008، الفقرة 2).

كما عرفت (OCED) منظمة التعاون الاقتصادي التنمية التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخول الحقيقية للشعوب على المدى الطويل (oughton, 1997).

أمَّا عن تعريف OCED للتنافسية الدولية فهي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي(TEP, 1992 – OCED) (الغزالي، 2003، ص5).

وتطرقت بعض التعريفات لتعريف مصطلح التنافسية بالنسبة للأمة، وهو قدرتها على توليب الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية (Aldoingto, 1985) (الغزالي، 2003، ص5).

يمكننا القول إنَّ التنافسية ليست معرَّفة بشكل واضح، لأن هذا المفهوم يتأرجح بين مفهوم ضيق يركز على تنافسية التجارة وتنافسية السعر، وبين مفهوم واسع وحزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاطات الاقتصاد والمجتمع، وذلك يختلف عن تعريف التنافسية على مستوى الدولة أو القطاع الاقتصادي ومفهومها على مستوى الشركة أو المؤسسة (وديع، 2003).

لقد خرج المعهد العربي للتخطيط للتنافسية بتعريف للتنافسية، وهو الأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية، ويعدُّ قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها (عبيدلي وعلاوي، 2016، ص80).

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف التنافسية بأنها: عملية في إطار بيئة ومناخ الأعمال، أو يمكن وصفها لحالة تعبر عن كفاءة عملية المنافسة للوصول للأهداف بأقل التكاليف الممكنة؛ لذلك يعد تحقيق الهدف من المنافسة بكفاءة وبأقل تكاليف ممكنة هو التنافسية.

5.3.2 أنواع التنافسية:

ميز صندوق النقد العربي بين نوعين من أنواع التنافسية، وهما (المعهد العربي للتخطيط، 2003):

1- التنافسية الخارجية: هي التنافسية التي ينص تركيزها على الأداء الحالي أو الأداء الجاري، والعوامل التي تؤثر على هذا الأداء، مثل: مناخ الأعمال والأسواق.

2- التنافسية الكامنة: هي التنافسية التي تتمثل في البنية التحتية، وتتمثل في القدرات بعيدة الأثر عن التنافسية.

6.3.2 مستويات التنافسية:

تأتي التنافسية في ثلاثة مستويات، وهذه المستويات هي: (مستوى الشركة أو المؤسسة، مستوى القطاع الاقتصادي، مستوى الدولة):

1. على مستوى المؤسسة أو الشركة: يمكن القول إنَّ هذا المستوى من التنافسية مرتبط بمفهوم قدرة الشركة أو المؤسسة على التوصل لطرق إنتاجية جديدة، وهذه الطرق تكون قابلة للتجسيد، وتعدُّ أكثر فاعلية من الطرق الإنتاجية الموجودة لدى بقية المنافسين، وهذا يعني الوصول إلى ما يسمى بالإبداع الإنتاجي (upadhyaya, yeganeh, 2014).

ويمكن القول إنَّ التنافسية على مستوى المؤسسة أو الشركة تعني اعتماد تلك الشركة على استخدام التكنولوجيا، وإدخالها من خلال الإبداع والابتكار في عمليتها الإنتاجية ،وذلك كله بهدف إنتاج منتجات تتناسب مع أذواق المستهلكين على المستوى المحلي والعالمي؛ لذلك فإن نجاح الشركة على المستوى الدولي واستمراها في المنافسة الدولية يشترط أن تكون قائمة على الجودة والنوعية× لتلبي أيضًا حالة الطلب العالمي (عبيدلي، علاوي، 2016).

2ـ على مستوى القطاع الاقتصادي: لا يعني نجاح إحدى شركات القطاع في تطوير قدرتها التنافسية أن القطاع قادر على تطوير التنافسية أيضًا.

لذلك يجب أن يتم تحديد فرع القطاع الاقتصادي؛ فعند الحديث عن التنافسية في قطاع الأدوية لأحد فروع القطاع الصناعي السياحة الطبية، يتم تقييم القدرة التنافسية لهذا الفرع، وذلك من خلال قدرة الشركات والمؤسسات التي تكون مكملة لبعضها على مستوى الفرع، وذلك في إمكانية تحقيق مزايا التنافسية، والتي تتجسد في قدرتها على الحفاظ على مكانتها في السوق، وزيادتها أيضًا في الأسواق الدولية خصوصًا، ولكن دون الاعتماد على أشكال الدعم والحماية (Upaddhyaya and Yeganeh, 2015).

7.3.2 التنافسية على مستوى الدولة:

ترتبط التنافسية على مستوى الدولة بعدة عوامل، ومن هذه العوامل قدرة الدولة على الاستمرار في تحقيق معدلات دخل مرتفعة لأفرادها، ومن هذه العوامل القدرة على التقدير، مع ضمان مناصب العمل، وجذب استثمارات أجنبية، كما يمكننا القول إنه مرتبط أيضًا بالمستوى المتوقع لنصيب كل فرد قادر على العمل، تناسبًا مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الداخلي (porter and others , 2012).

ولكن هناك حالة جدل قائم حول مفهوم التنافسية على مستوى الدول، ومن الاقتصاديين من يعارض فكرة التنافسية على مستوى الدول، ويعتبرها أحد الأفكار الخطرة، وعلى رأسهم "بول كروجمان"، ولكن انتقاده هذا أيضًا لاقى العديد من الانتقادات، وخاصة من الاقتصادي "مالكوم دان الألماني" (عبيدلي، علاوي، 2016).

9.3.2 أنواع التنافسية:

تميز الكثير من الأدبيات والأبحاث بين عدة أنواع من التنافسية، وهذه الأنواع هي (وديع، 2003):

1ـ التنافسية السعرية أو تنافسية التكلفة والسعر: هذه التنافسية التي تعتمد على أن البلد ذا التكاليف الأقل سعرًا (الأرخص)، هو الذي يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ولكن يتدخل هنا أثر سعر الصرف.

2- التنافسية غير السعرية: وهي أنَّ التنافسية مكونات غير سعرية، وأن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير السعرية.

3. التنافسية النوعية: هي التنافسية التي تعتمد على عنصر الابتكارية إلى جانب النوعية، وتعتمد على المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة في البلد، حيث تكون هذه المنتجات ملائمة للمستهلك المستهدف، ولكن يقترن ذلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق المراد؛ حتى تتمكن من تصدير هذه السلعة، حتى وإن كانت أعلى سعرًا من سلع منافسيه.

4. التنافسية التقانية: تعتمد بشكل أكبر على صناعات عالية التقانة، حيث إن المشروعات تتنافس من خلال النوعية في هذا النوع من الصناعات.

10.3.2 أبعاد التنافسية:

يرتكز مفهوم التنافسية بشكله العام على عدة أبعاد، وهي:

1. مستوى التحليل: يمثل الثلاثة مستويات (المشروع، القطاع، الدولة).

2. الشمول: يعني أنَّ التنافسية يجب أن تشمل الفعالية والكفاءة، وهذا يعني الاختيار الصحيح للأهداف كأحد أوجه الفعالية، وتحقيق الأهداف بأقل التكاليف، وهو أحد أوجه الكفاءة.

3. النسبية: وتعني مقارنة اقتصاد بالنسبة لاقتصاد آخر، أو فترة زمنية في الاقتصاد نفسه مع فترة زمنية أخرى في ذات الاقتصاد أو القطاع الاقتصادي.

1. عرفها (ساق الله، 2009) بأنها: قدرة المنشأة على تزويد الأسواق بالمنتجات بصورة أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين، معتمدة على إمكانيتها وجاهزيتها للمنافسة في السوق، وتفوُّق أدائها لأطول فترة ممكنة بما يحقق أهدافها في الحصول على العائد المطلوب.

2. عرفها (أكيموثا وآخرون، 2000) بأنها: قدرة الشركة على التكيف بنجاح مع التغييرات البيئية، وخلق مزايا من خلال المزيج السوقي، وإظهار تفوق مع الأداء مقارنة مع المنافسين، إضافة إلى وجود علاقة على مستوى التطور السوقي للشركة، وقدرتها على تحقيق ميزة تنافسية.

3. وعرفها (Porter, 1990) بأنها: النقطة التي تصل عندها المنشأة إلى تحقيق مستوى منافس يمكِّن من اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك التي يستخدمها المنافسون، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف عمليًا.

وتعرف الباحثة القدرة التنافسية على أنها قدرة الشركة، أو المنطقة، أو الدولة على تطوير إطار إستراتيجي يسعى إلى خلق قيمةٍ مضافةٍ لأهداف الشركة، أو المنطقة، أو الدولة، والتي يحددها أصحاب المصلحة، ويعني تحقيق هذه الأهداف القدرة المنافسة، بحيث لا تستطيع أطراف أخرى الدخول لهذه المنافسة، وتحتل هذه المنتجات أو الخدمات الأسواق العالمية بقيمة مضافة مختلفة، حيث تزيد من قدرتها التنافسية.

12.3.2 مراحل بناء القدرة التنافسية:

قام مايكل بورتر (M. porter) باقتراح ثلاث مراحل لبناء وإعداد أي قدرة تنافسية، وهي كالآتي: (الزغبي، 2013):

1. تحليل بنية القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة:

تتحدد وتتوضح بنية القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة من خلال الضغط الذي تمارسه قوى بورتر التنافسية الخمس (المنتجات البديلة، المنافسون الجدد، مدة المنافسة من الخصوم، قدرة المشترين على المساومة، قدرة الموردين على المساومة)، فمن خلال دراسة هذه القوى الخمس يمكن تحديد الوضعية التنافسية للمؤسسة، وعند زيادة الضغط من هذه القوى يصبح من الصعب المحافظة على هذه الوضعية؛ ما يؤدي إلى صعوبة تحقيق عائد مقبول على الاستثمار، وتصبح هناك صعوبة في مواصلة النشاط الاقتصادي.

2. إقرار الإستراتيجية التنافسية:

يتوجب على المؤسسة في هذه المرحلة أن تقوم باختيار إستراتيجية تنافسية محددة وواضحة، وذلك من أجل تحقيق القدرة التنافسية، وذلك يكون بواسطة الاختيار بين إستراتيجية قيادة التكلفة وإستراتيجية التميز، ولكن يعود ذلك لمدى كون المؤسسة ناجحة؛ لأن المؤسسة الناجحة تختار الإستراتيجية التي تناسب قدراتها وإمكانياتها.

3. تطبيق التنافسية الإستراتيجية التنافسية:

في هذه المرحلة يجب على المؤسسة ألَّا تنظر لها على أنها مرحلة ستنتهي بعدة فترة معينة، وإنما هي مرحلة مستمرة، تقوم فيها المؤسسة بعمل إعادة تقييم للقطاع الذي تنشط فيه، وتقيم أيضًا وضعها التنافسي، وذلك بصفة دورية ومنتظمة.

إنَّ ما تمَّ ذكره من مراحل بناء القدرة التنافسية لا ينطبق فقط على المؤسسات، وإنَّما يشمل بناء القدرة التنافسية أيضًا للمناطق، القطاعات، والدول؛ فآلية بناء القدرة التنافسية متشابهة مع اختلاف الحجم، وإذا افترضنا أننا سنقوم ببناء القدرة التنافسية لمنطقة معينة؛ فيجب أن نقوم بتحليل البيئة التي تقع فيها هذه المنطقة، وتحليل المنطقة نفسها، ودراسة إمكانية خلق قدرة تنافسية لها، ثم يتم بناء وإقرار إستراتيجية تنافسية واضحة ومحددة لتلك المنطقة، ومن ثم تطبيق هذه الإستراتيجية التنافسية، وخلق قيمة مضافة لمنتجات وخدمات المنطقة بين المناطق الأخرى، وما مستوى قدرتها التنافسية، ويجب دراسة وضعها التنافسي ذلك بصفة دورية.

13.3.2 الإستراتيجيات العامة للتنافس:

تعرَّف الإستراتيجية التنافسية بأنها: عبارة عن إطار يحدد أهداف المؤسسة، في مجال تحديد الأسعار والتكاليف، والتحيز بالموجودات أو المنتوجات، بحيث تتمكن الإدارة من بناء مركزها التنافسي، ومواجهة قوى المنافسة (الحسيني، 2000، ص182).

تمثل الإستراتيجيات التنافسية في المنافسة بين المؤسسات وغيرها الأساس أو الفلسفة التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها، وفي ضوء هذه الإستراتيجيات يمكن لها أن تحقق الأداء الأفضل؛ لذلك لا توجد لكل المؤسسات إستراتيجية خاصة بها (كباب، 2017).

قام بورتر (M. porter) بتشكيل وصياغة مصفوفة مكونة من بعدين، هما: الميزة التنافسية، والمجال التنافسي، وذلك لأنه من المعروف أنَّ هناك علاقة قوية بين طبيعة الميزة التنافسية للمؤسسة، والإستراتيجية التي تتخذها في الحصول على قاطعات سوقية، ومن خلال هذه المصفوفة تبلورت ثلاث إستراتيجيات عامة، وهي (كباب، 2017).

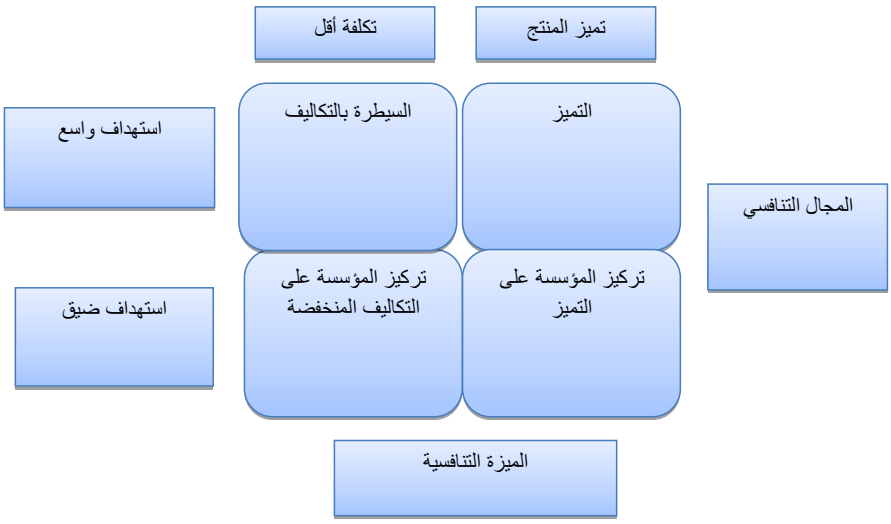

المصدر: منال كباب، 2017

1. إستراتيجية السيطرة على طرح سلعة أو خدمة في السوق بتكلفة أقل من تكاليف المنافسين الآخرين، على ألَّا يكون ذلك على حساب جودة المنتوج، ومستوى المنفعة التي يبحث عنها الزبون أو المستهلك (يوسف، 2000، ص 122) في هذه الإستراتيجية تحاول المؤسسة وتسعى إلى تطبيقها كإستراتيجية أساسية، وهي خفض كل ما يمكن خفضه من تكاليف لتتمكن في نهاية الأمر من بيع منتوجات أو خدمات بسعر أقل من المنافسين الذين يقومون بتقديم نفس الخدمة، أو نفس السلعة في السوق وبنفس الجودة (كباب، 2017).

2. إستراتيجية التميز: هي إحدى الإستراتيجيات التي تسعى بالدرجة الأولى إلى تفرد المؤسسة ببعض الجوانب التي تتعلق بالمنتوج المقدم للزبائن والمستهلكين، مثال ذلك: الجودة، النوعية، التقييم المييز، السمعة الجيدة، ، فهي قدرة المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة أكبر من سلع وخدمات المؤسسات المنافسة لها، بشرط تحقيق التميز (كباب، 2017).

3. إستراتيجية التركيز: تعرف هذه الإستراتيجية على أنها: تركيز المؤسسة على جزء معين من السوق، والتوجه إلى فئة محددة من المستهلكين أو الزبائن، أو لقسم خط إنتاج معين أو سوق جغرافية محدودة؛ بهدف تقديم خدمة لهم أحسن من المنافسين" (كباب، 2017، ص216).

تعقيبًا على ذلك، لا توجد إستراتيجية تنافسية مثالية، وتعمل على ضمان النجاح التام؛ لأن كل إستراتيجية من الإستراتيجيات التي سبق ذكرها لها بعض المخاطر، فمثلًا: إستراتيجية القيادة بتكلفة إحدى مخاطرها أنها لا تدوم إلى انخفاضه؛ لأنها تركز على التكاليف، أما بالنسبة لمخاطر إستراتيجية التميز فهي أن التميز لا يدوم طويلًا، وأن أساليب التميز تصبح أقل أهمية للمشترين أو المستهلكين بسبب تغيير سلوكهم، وأخيرًا إستراتيجية التركيز لها عدة مخاطر أيضًا، ومنها: أنها قابلة للتقليد؛ فيصبح القطاع في السوق غير جذاب هيكليًا؛ بسبب التلاشي التدريجي الهيكلي، أو تلاشي الطلب، أو ظهور مؤسسات جديدة تركز نشاطها على أجزاء من نفس القطاع السوقي المستهدف (كباب، 2017).

14.3.2 تحليل التنافسية المحلية والمناطقية وتطورها:

يرى كل من (Kalecki, 1991) (Berumen, 2005) أن التنافسية المحلية والمناطقية وتطورها كالآتي:

Formatted: Justify Low, Indent: First line: 2 ch

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

ـ القدرة التنافسية عبر التاريخ هي أساس التغيير الديناميكي، والذي يخلق حالة من عدم اليقين في الأساس، وفي عمليات التغير والتطور المستمرة، تطور المناطق أنماطًا وعادات سلوكية في كل منطقة .

ـ عمل نيلسون ووينتر عام (1982) في علم الاقتصاد الأساسي على النظرية التطورية، ومن ثم جاء أول منظور تطوري محلي (جغرافي).

ـ في الأصل من الين وسانجلبير عام (1978)، وعام (1990) ربط أرتر بين المنظور الجغرافي وتطور المسار الزمني الناشئ عن الإجراءات الاقتصادية.

ـ نظام التنافسية المحلي والمناطقي هو عبارة عن بيئة مادية أو عقلية، أو فضاء تعمل فيه جميع المفاهيم كنظام دائم شامل أو كنظام غير دائم.

بناءً على ما سبق، تتيح الأنظمة التنافسية المحلية للقدرة التنافسية تطوير إطار مفاهيمي مرتبط بإطار مؤسسي، يقوم بتغطية جميع جوانب العملية التنافسية للمنطقة، وذلك ضمن ديناميكية محددة

تاريخيًا؛ وفي ذلك الوقت تم اقتراح مفهوم نظام التنافسية القائم على أساس وطني، وفي أوائل التسعينات بدأ تحديد المستوى دون الوطني لأنظمة التنافسية، وذلك عن طريق دراسة الحالة.

ـ بدأ تطوير الأسس النظرية للقدرة التنافسية المحلية والمناطقية في أواخر التسعينات على يد علماء، مثل: بورتر (1998)، وهامل (1999)، ركَّزت هذه المفاهيم على القدرة التنافسية في مساحات محددة بهدف خلق عوائد متزايد من تلك المنطقة أو من ذلك الموقع، ويحدث هذا لأن المساحات الداخلية والخارجية (دون القومية) التي لا تملكها الدولة لكل منطقة تخلق حالة من الوعي التراكمي، والذي بدوره يخلق مجموعة إجراءات وعادات روتينية أكثر تطورًا للمنطقة.

منذ بداية التسعينات بدأ المنظور المحلي والمناطقي يتغير بشكل كبير في جميع المناطق الصناعية خصوصًا، وذلك من خلال تغيير النظرة للمناطق على أنها مناطق بعيدة، وأقل حظًا إلى مناطق مناسبة للمساهمين المستقلين.

لقد كان الدليل على التغيير في هذا المنظور موجودًا في القطاعين العام والخاص، ففي القطاع الخاص أدركت الشركات الحاجة إلى الارتباط بالمجتمع المحلي المحيط والتكيف معه، لدرجة أنَّ الشركات العالمية بدأت بتطوير هوية محلية غالبًا ما تسمى (glocalization)، وبالمثل قللت سياسات الحكومة المحلية من تركيزها على العمل على تحسين أوجه عدم المساواة، وطورت أنظمة دعم لتشجيع ما يسمى بالتنوع المحلي والمشاركة.

لقد تم تطوير دور التنافسية في توفير التنوع والمشاركة (للمنظور المحلي) المتغير وبقوة من قبل باحثين في العديد من التخصصات والمناطق، ولطالما تم الاعتراف بالقدرة التنافسية من منظور المعرفة التكنولوجية الإبداعية على أنها محرك رئيس للنمو الاقتصادي وتنمية المجتمع.

لم تؤسس جميع الأدبيات المتعلقة بالقدرة التنافسية المناطقية نموذجًا اقتصاديًا للاقتصاد يتوافق مع الإشكالية المحلية، فتم تطوير إطار غير كلاسيكي جديد باستخدام أعمال (kalecki) بهدف المنافسة التي تلعب دورًا ديناميكيًا حاسمًا، فيعتمد اقتصاد (kalecki) على الدور المركزي لتراكم رأس المال، وذلك لأنه يقود دورة الأعمال على المدى القصير، ويخلق اتجاهات طويلة **الأجل تحدد نمو وتطور منطقة معينة** على المدى الطويل.

إنَّ تراكم رأس المال هو عبارة عن جزء لا يتجزأ من القدرة التنافسية الذاتية و(المستحثة) والمتولدة من داخل المناطق، وذلك من خلال نفقات البحث العلمي والتطوير (RandD) والتداعيات المعرفية، فيحدد (kalecki) هنا تأثير التنافسية كعامل تنموي؛ ويرى (kalecki) أن القدرة التنافسية الخارجية تمثل (شدة القدرة التنافسية)، وذلك مع مستويات استثمار رأسمالية معينة، وهذا يعني أن

التغير في شدة تأثير التنافسية ينشأ مع الاختراعات أو فرصة العمل الأساسية المحددة كمصدر للقدرة التنافسية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض الاتجاه طويل الأجل، وفي ذات الوقت فإن زيادة كثافة القدرة التنافسية من شأنها أن ترفع الاتجاه طويل الأجل في النمو الاقتصادي للمنطقة؛ فكان مبدأ (kalecki) الأول للقدرة التنافسية هو أن المنافسة (الداخلية) المستحثة والخارجية معًا هي التي تخلق انتقالًا لمنطقة اقتصادية من حالة ثبات إلى تنمية صاعدة (صعودية) طويلة الأجل، فالعميلة التي تولد هذا التحول هي تراكم رأس المال المتضمن في القدرة التنافسية للمنطقة، وبعد ذلك جاء مبدأ (kalecki) الثاني، والذي ينص على أن مستويات الربح المحددة تاريخيًا قادرة على توليد القدرة على الاستثمار في السلع الرأسمالية، وتعزيز المعرفة التنافسية، ولكن لا توفر الأرباح (أو الفوائض) في المناطق غير الهادفة للربح، وإنما هي أموال هادفة للاستثمار فحسب، ولكنها تعمل أيضًا على توسيع صناديق رأس المال المملوكة للمنطقة (رأس المال الريادي)، وهي التي تتيح الوصول إلى القروض والأسهم (رأس المال الربحي)، ومن الممكن أن تزيد من زيادة رأس المال والاستثمار القائم على المعرفة؛ ويشير مبدأ (kalecki) الثالث إلى تطبيقين مهمين للقدرة التنافسية، يتم تنسيق أحد التطبيقين من خلال أنظمة الإنتاج الضخم من مناطق كبيرة، ويرتبط ذلك بوضع القدرة التنافسية من خلال الشركات الكبيرة (خاص بميزانيات البحث والتطوير الكبيرة)، أما التطبيق الآخر فيختصُّ بتطورات صغيرة جدًا عبر مجالات متنوعة من الأنشطة، ويرتبط بوضع القدرة التنافسية من خلال رواد الأعمال الصغار الجدد؛ وكلا التطبيقين يزداد من تراكم رأس المال، لكن لهما آثار هيكلية مختلفة.

أما مبدأ (kalecki) الربع فيتعلق بميل المناطق غير الحضرية إلى المعاناة من مساوئ القدرة التنافسية، فبوجه عام توجد قدرة تنافسية محلية ومناطقية ضعيفة في المراكز المحلية غير الحضرية، ومثال ذلك أنَّ الشركات الكبيرة والتي يسيطر عليها رأس المال الاحتكاري القوي، والذي يميل لإلقاء البحث والتطور في المواقع الحضرية المركزية، والتي غالبًا تأتي مع الشركات متعددة الجنسيات، فغالبًا تميل هذه الأنواع من الشركات إلى أن تكون في المراكز الحضرية الخارجية؛ لذلك تبقى القدرة التنافسية في المراكز غير الحضرية المحلية والمناطقية ضعيفة، وذلك لأن تراكم رأس المال يصبح تراكمًا سلبيًا، والذي ينتج عن تحول توزيع الدخل من الأجور إلى احتكار أرباح رأس المال، واقتصار دور الأرباح أيضًا في تحفيز الاستثمار فقط في السلع الرأسمالية، وتحفيز القدرة التنافسية في المراكز المحلية الخارجية، وخفض الأجور، وهذا يقلل من فعالية الطلب كحافز لتزويد الأسواق المحلية؛ ما يؤدي بدروه إلى استثمار الاعتماد على السلع التقليدية، والتي تعدُّ منتجات ناجحة، وأقل عرضة لفرص الابتكار.

تعقيبًا على ذلك، نجد أنه وحسب مبادئ (kaiecki) الأول والثاني والثالث والرابع فإنَّ تعزيز القدرة التنافسية لمدينة ما يوجب الاهتمام بالمراكز غير الحضرية، وعدم الاقتصار على المناطق الحضرية وحسب، وذلك لتعزيز عملية التنمية التي في نهاية المطاف ستخلق لهذه المنطقة ميزة تنافسية، وأن الاستثمار في المشاريع الريادية التي تتصف أنها خلاقة مليئة بالابتكار، تعزِّز خلق قدرة تنافسية للمنطقة، وتزيد من المعرفة التي تعدُّ إحدى الميزات التي تؤدي إلى نجاح تلك المناطق، أي لأن البشر في المناطق لا يجب اعتبارهم أدوات إنتاجية فحسب تعمل على الماكنات أو في حرف معين لتزيد أموال المستثمرين، وإنما التعامل معهم على أنهم عقول متحيزة لتلك الأفكار من الممكن أن تزيد من تنافسية هذه المنطقة؛ لذلك يجب خلق حالة من التطابق والتنسيق بين الشركات الكبيرة التي تنفق الكثير من أموالها على البحث والتطوير، وجهود رواد الأعمال الناشئين؛ لأن كل رجل أعمال يمتلك الكثير من الأموال والعلامات التجارية العالمية بدأ بفكرة صغيرة، فعندما يسعى لخلق قدرة تنافسية لمنطقة ما، يجب علينا تسليط الضوء على هؤلاء الرواد وأفكارهم، ومحاولة تطويرها حسب مبدئه الثالث؛ لذلك يدعو في مبدئه الرابع إلى عدم احتكار الاستثمار الأجنبي في المراكز الحضرية فقط، وإنما محاولة إحضاره إلى تلك المراكز غير الحضرية، وأن تتحول الأرباح من هذه الاستثمارات إلى أجور للعاملين في تلك المراكز؛ كمحاولة جدية في إيجاد قدرة تنافسية في تلك المناطق.

ـ القدرة التنافسية للمناطق:

أصرَّ بورتر عام (1990)، والذي أثار جدلًا حول القدرة التنافسية الإقليمية (territorial) على أنَّ البلدان ويقصد بها "الأمم" أيضًا يمكنها تطوير وتحسين وضعها التنافسي مقارنة بالآخرين، وأكَّد أيضًا على قدرة البلدان على خلق والحفاظ على الظروف المناسبة للشركات لتطوير مزايا تنافسية محددة لها علاقة بالمنطقة ذاتها، فقد تميز رأي بورتر عن الرؤية الثابتة للمنافسة والتنافسية والقائمة على رأس المال والعمالة المنخفضة التكلفة، وتعدَّاها التركيز على الجوانب الديناميكية (القدرة على الابتكار المستمر، التغيير، والتحسين) في المنطقة المقصودة، ولكن في النتائج والتحليل النهائي فإنَّ القدرة التنافسية للأمة تعتمد على مستويات الإنتاجية التي تحققها شركاتها، وأيضًا قدرتها على الحفاظ عليه مع مرور الوقت، ولكن من وجهة نظره إذا كانت الإنتاجية تنافسية، فإنَّ هذا الرأي يتوافق مع رؤية (krugman)، والذي يقول إنَّ قدرة الدولة على تحسين مستوى معيشتها بمرور الوقت تعتمد بشكل كامل على قدرتها في زيادة إنتاج كل عامل (porter, 1990).

وفي السنوات الأخيرة دار النقاش حول القدرة التنافسية بأنَّ تركيزها انتقل من المنافسة الوطنية إلى الإقليمية دون تفكير (camagni, 2000)، واختلف مع تفكير (krugman) وقال إنَّ الدول مع

العولمة الاقتصادية لم تؤثر على الشركات فقط، وإنما أثرت أيضًا على المناطق؛ فوجدت المناطق نفسها تتنافس مع بعضها البعض بشكل متزايد، ولكن المناطق على عكس البلدان والمدن لأنَّ المناطق تتنافس في الأسواق الدولية على منتجات وعوامل الإنتاج، وذلك بناءً على مبدأ الميزة المطلقة بدلًا من الميزة النسبية، وذلك لأنَّ أسعار الصرف غير محددة على أساس كل موقع على حدة، ولا توجد آلية سوق فعَّالة، أو آلية تعطي لكل إقليم دورًا في التقسيم الدولي وفقًا لخصائصه النسبية، وبالتالي فإنَّ الأقاليم الأقل قدرة على المنافسة من حيث الوصولية للداخل والخارج، وجودة العوامل البشرية أو البيئية، أو قدرتها على التعليم، أو خطر التعرض للاستبعاد، أو البقاء في حالة ركود (Harmes, 2007).

تعتمد القدرة التنافسية للموقع بشكل أقل على الموارد الطبيعية، ولكن بشكل متزايد على القدرة الإبداعية والابتكارية من الفاعلين الاقتصاديين المحليين لتحقيق أفضل استفادة من إمكانياته الحالية (Harmes, 2007)، والمنافسة بين المناطق لا تؤدي دائمًا إلى نتائج إيجابية، و**يمكننا التعرف على نوعين من المنافسة بين المواقع، وهما (Harmes, 2007):**

1- هي التي تقوم فيها حكومات مناطق معينة بجذب المستثمرين من خلال خفض الضرائب والرواتب، أو مع دعم أعلى، وفي هذه المنافسة يكون الفائزون والخاسرون، أو تسمى المنافسة السعرية، وهذه المنافسة في بعض الأحيان تجر إلى القاع، وينتج عنها تآكل معايير العمل والبيئة، وفي أسوء حالاتها لا تؤدي إلى إستراتيجية واضحة.

2- البديل أو الخيار الثاني هو رؤية ديناميكية للمنافسة، والتي تقوم على مفهوم الفوز، وهي أن توهب المنطقة عوامل محددة وقدرات تسعى من خلالها لتطوير ميزتها التنافسية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التخصص في مناطق مختلفة في سياق التطوير العام؛ وهنا يمكننا القول إنَّ مفهوم التنافسية هو واقع ينتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم، وأن منطق وفكرة السوق أصبح مبدأ، وهذا المبدأ واسع الانتشار، وبشكل متزايد، ولا يؤثر عل الأقاليم أيضًا، سواء كانت مدنًا أو مناطق أو حتى دولًا كاملة (Harmes, 2007)، وإنَّ الأهمية المتزايدة للقدرة التنافسية تؤدي إلى زيادة الاهتمام، والعمل على اكتشاف المزيد من المنافسين الرائدين، والتعلم من قصص نجاح هؤلاء المنافسين، وكيف أصبحت الشركات صغيرة، واحتفظت بمستوى تنافس عال (Harmes, 2007).

المقارنة المعيارية (Bench marking): هي عبارة عن ممارسة انتشرت، ويتم تطبيقها على الأعمال في أي منظمة أو مؤسسة، سواء في مجالات مماثلة أو لا، وتسعى إلى تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تنفيذها في تلك المجلات، والتي تحتاج إلى تحسين (Bertel smam, 2004).

16.3.2 زوايا التنافسية المحلية والإقليمية:

بالنسبة لـ (Dosi) و(pavitt) و(soete) (1990)، فإن القدرة التنافسية لشركة فرعية، أو شركة، أو منطقة، أو صناع، أو قطاع ما في الدولة على الاحتفاظ بحصتها في السوق، أو زيادتها في المنتجات التي تنتجها، أو الخدمات التي تقدمها ذات الأهمية، وما هي حصتها في التجارة الدولية والوطنية، وما هي قيمة الاستهلاك، والقيمة المضافة في هذا المنتج أو الخدمة، وهل هي آخذة في الازدياد، وهل من المتوقع أن تستمر في النمو في المستقبل المنتظر (Berument, 2005)، ويرى هؤلاء أن القدرة التنافسية هي مفهوم علائقي (relational)، وذلك لأن التنافسية لأي دولة أو منطقة أو شركة أو شخص مرتبطة بإنجازات الآخرين (Berument, 2005).

17.3.2 القدرة التنافسية (تقوم على أو تعتمد على):

1ـ إنتاجية عوامل الإنتاج المتاحة:

2ـ تخصيص عوامل الإنتاج لاستخدامها بطريقة أكثر إنتاجية.

كلما زادت إنتاجية العامل الفردي الإجمالي، كلما زادت قدرة الشركات والمجتمع على تخصيصها لاستخدامات أكثر إنتاجية، وبذلك تزيد القدرة التنافسية التي بين الأقاليم، وأيضًا هي المحددة لحصة السوق الوطنية، ومحدد آخر لاتجاه وتكوين التجارة الخارجية للمناطق والبلدان، فرأس المال البشري والتكنولوجيا والخطط المحلية تحدد الموقف الوطني أو الدولي، وهي التي تستخدم نظرية التجارة الاقتصادية، وتستند إليها المنهجية المقترضة حول سلوك الأسواق.

19.3.2 منظورات التنافسية المحلية والإقليمية وإستراتيجيتها:

ويتم تقسيمها إلى (Berument, 2005):

أولًا– منظور التحول النموذجي: ينطوي منظور التحول النموذجي أو(التحويلي) على حدوث تحول كبير في الهياكل التكنولوجية المؤسسية في نظام التنافسية المحددة، ولكن في هذا المنظور، هناك حاجة إلى إستراتيجيات رئيسة تعتمد على الإنفاق الضخم على البنية التحتية العامة، وجذب المنظمات الرائدة إلى المنطقة، وتقنيات إدارية متخصصة، وهي إستراتيجية قوية للسوق خاصة للطلب الجديد خارج المنطقة.

ثانيًا– المنظور الجذري: ينطوي على تحول كبير نحو نقاط التنافسية المحددة، ولكن البناء على النظم المحلية الحالية المعمول بها في هذا المنظور بحاجة إلى إستراتيجية تعزيز التكتل، والشبكات الموجودة بالفعل مع الخطط الإستراتيجية، والتي تدمج المجمعات التكنولوجية مع التآزر بين الشركات الكبيرة والصغيرة، والمشاريع المشتركة من قبل الشركات القائمة، والعملاء الأساسيين الذين يقدمون طلبًا قويًا لأنشطة القوة التنافسية.

ثالثًا– المنظور التدريجي: ينطوي على تحويلات مهمة، ولكنها دقيقة نحو التنافسية المحلية والإقليمية المهمة الموجودة بالفعل، إلا أنها تتطلب دعم السياسة العامة، بدلًا من وظيفة التمكين؛ كما أنَّ الحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية المتزايدة تأتي من تحديد المشاكل (الأعطال)، والتحسينات الممكنة في القطاعات، وتحديدًا القيمة، ويجب أن تنفذ تقنية إدارة سلسلة القيمة إحدى هذه الإستراتيجيات؛ لتكون قادرة على التحرك على طول مسار القدرة التنافسية المناسب، وذلك من خلال تعديل الإجراءات الروتينية، وتحسين الدعم المالي، وتطوير الحاضنات، وتشكيل التحالفات.

20.3.2 المحددات الرئيسة التي تؤثر على القدرة التنافسية للمناطق:

~~(Filo, 2014)~~

- البحث والتطوير التكنولوجي.
- شركات صغيرة أو متوسطة الحجم.
- استثمارات رأس المال الأجنبي المباشرة.
- البنية التحتية ورأس المال البشري.
- المؤسسات ورأس المال الاجتماعي.

~~(Rucinska, 2007)~~

إذا كانت الدول تدعم ظروفًا مواتية لشركاتها، وتدعم نقاط قوتها في عملها في الأسواق المحلية والعالمية، فإن **هذه الشروط تمثل على النحو الآتي** (Rucinska, 2007):

1- بورتر الذي أنشأ الميزة التنافسية للأمم، قال إنه يمكن تطبيق ذلك على المناطق.

2- أما كروغمان فقال إن (الفكرة القائلة بأن ثروات الدول الاقتصادية تتحدد من خلال نجاحها في الأسواق العالمية هي فرضية وليست حقيقية ضرورية، وكمسألة عملية تجريبية هذه الفرضية خاطئة تمامًا، فليست جميع الدول الرائدة في العالم في منافسة اقتصادية مع بعضها البعض).

Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt
Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt, Not Highlight
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt, Not Highlight
Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt, Not Highlight
Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

3ـ أما جيه بوت، فقال إنَّ هناك منافسة قوية ضمن شروط التجارة الحرة والعولمة، لكن هذه المنافسة تنطبق على الشركات فقط وليس على المناطق أو الدول، وهذا يعني أن المنافسة بين المناطق ليست لعبة محصلتها صفر، حيث يوجد فائز واحد فقط.

4ـ بالنسبة لـ J.Doot، فإن المنافسة بين المناطق تشير إلى تصرفات الوكلاء الاقتصاديين التي يتم اتخاذها لتحسين مستوى المعيشة في أراضيهم، مثل: المناطق، أو المدن، أو الدول.

5ـ كما قال بورتر إنَّ اقتصاديات العالم لا تمثل لعبة محصلتها صفر، لأن العديد من البلدان قد تحسن ازدهارها، إذا حسَّنت إنتاجيتها.

6ـ إنَّ التحدي الرئيس للتنمية الاقتصادية للبلد أو المنطقة هو خلق الظروف لتحقيق نمو سريع ومستدام للإنتاجية.

7ـ أما ماسكيل، إسكيلينن فقال (قدرات منطقة ما لها تأثير اتجاهي على جهود الشركات الموجودة هناك، وذلك من خلال دعم ومساعدة بعض أنواع الأنشطة، في حين إعاقة أو منع أنشطة أخرى).

8 ـ وفقًا لكروغمان وجكيرن؛ فإن المنافسة بين الشركات والمناطق ليست قابلة للمقارنة تمامًا، وإن الشركات تدخل الأسواق وتغادرها، وهذا يعود لحقيقة مدى نجاحها في السوق، ولكن المناطق لا يمكن إجبارها على مغادرة أراضيها الموجودة فيها، فالمناطق لا تظهر ولا تنتج من العدم.

بناءً على ما سبق، نجد أنه من الممكن الإصرار على وجود فرق رئيس وواضح في المنافسة بين الشركات والمنافسة بين المناطق، وهذا تمت ملاحظته من اختلاف آراء الاقتصاديين، ونجد الفرق في أنَّ الشركات تقاتل وتعمل على حساب بعضها البعض، أما في منافسة المناطق فهذه العلاقة لا تنطبق عليها؛ لأنه يجوز للمناطق تحسين مواقعها في وقت واحد (Rucinska, 2007).

ثانيًا– التنافسية المناطقية (القدرة التنافسية للمناطق):

1ـ ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية مفهوم القدرة التنافسية بسرعة على المستوى النظري، وكذلك في المستوى التجريبي.

2ـ الرواد الذين عملوا على تصميم مفهوم التنافسية هم فريمان ولوندفال وبورتر، وهم أول من أسسوا حدود التنافسية الوطنية، وهي تعدُّ نتيجة لقدرة الأمة على الابتكار، وذلك من أجل تحقيق مركز متميز عن الدول الأخرى، وخصوصًا في القطاعات الصناعية الرئيسة.

3ـ يقول P.Krugma (كروغمان) إن البحث عن تعريف للقدرة التنافسية ليس مطلوبًا، ومحاولة تحديد القدرة التنافسية لدولة ما أو منطقة ليست بسيطة أكثر من تعريفها لشركة، وقال إن التنافسية

ليست مصطلحًا ذا مغزى، ومن الوهم أن تكون البلدان مثل الشركات، فتتنافس مع بعضها البعض في السوق.

4 ـ أما poot (بوت) فله وجهة نظر أخرى، حيث يرى أن التنافسية الإقليمية ناتجة عن تعريف المنافسة بين المناطق، وقال إن التنافسية تعدُّ مقياسًا لإمكانيات الإقليم على تحقيق معدلات نمو مستدامة في مستوى معيشة سكان الإقليم.

5 ـ أما كوك، فقد حدَّد القدرة التنافسية، ويميل إلى تعريفها على أنها قدرة الاقتصاد غير الوطني على جذب الشركات ذات الأسهم المستقرة الصاعدة في نشاط معين والمحافظة عليها، وأيضًا الحفاظ على مستويات معيشية مستقرة أو متزايدة لأولئك الأشخاص المشاركين فيها.

6 ـ من وجهة نظر فارسكوفا فإن القدرة التنافسية هي قدرة الموضوعات الاقتصادية (الشركات والمناطق والبلدان) على جعل المنتجات والخدمات تخترق الأسواق العالمية، وذلك للحصول على مزايا التبادل من هذا الاختراق، وهذا المفهوم أو التعريف يتوافق مع سيطرة الدولة على اقتصاديات النوع الجديد، والتي ظهرت إلى جانب تعمق العولمة.

7ـ يعدُّ تعريف بورتر هو التعريف الأكثر بديهية للتنافسية؛ حيث يرى أن التنافسية هي حصة الدولة لمنتجاتها في الأسواق العالمية، ولكن في هذه الحالة نجد أنه يجب تطبيق مبدأ أنَّ دولة أو منطقة واحدة تكسب المال على حساب دولة أخرى أو منطقة أخرى، ولكن سرعان ما ظهر بأنَّ بورتر لا يتماشى مع هذا التعريف أو هذه الفكرة، وأن تعريف بورتر للقدرة التنافسية تعني الإنتاجية في الواقع.

8 ـ أمَّا Keteles فتحدَّث عن القدرة التنافسية في المملكة المتحدة، حيث يعتبر أن منافسة دولة لدولة أو لمنطقة مصدرها ازدهار الدولة أو المنطقة، والازدهار للأمة يُقاس من خلال مستوى المعيشة الذي تحدده الإنتاجية الاقتصادية، والتي تقاس بقيمة السلع والخدمات المنتجة لكل وحدة من رأس المال البشري للأمة والموارد الطبيعية، ثم يتم قياس القدرة التنافسية بالإنتاجية، والإنتاجية هي التي تسمح لأمة بدعم الأجور المرتفعة، والعملة القوية، وعوائد جاذبة لرأس المال، ومعها أيضًا مستوى معيشة مرتفع.

9ـ المفوضية الأوربية تعتبر أنَّ التنافسية هي مستويات معيشية عالية ومتصاعدة لأمة ذات أدنى مستوى من البطالة غير الطوعية، وذلك على أساس مستدام، ولكن بعد ذلك قدمت تعريفًا مقبولًا على نطاق أوسع للقدرة التنافسية، واعتبرت أنها قدرة الاقتصاد على تزويد سكانه بمستويات معيشية عالية ومرتفعة ومتصاعدة، ومع مستوى عال من التوظيف للراغبين في العمل على أساس مستدام،

وأن العنصر الأساسي للقدرة التنافسية من وجهة نظرهم هو نمو الإنتاجية، ويعتبرون أن القدرة التنافسية للمناطق والقدرة التنافسية للشركات هي مفاهيم مترابطة.

تعريف القدرة التنافسية للمناطق: تم إدخال مصطلح القدرة التنافسية المناطقية في المناقشات السياسية والعلمية في فئة العولمة، وتتميز العولمة من الناحية الاقتصادية بزيادة التعقيد، وكثافة سلاسل التوريد العالمية، وتدويل التمويل والسوق التجارة عن طريق فتح الحدود الوطنية بشكل أساس (Ahouzi and others, 202).

القدرة التنافسية المناطقية : هي جزء من الاقتصاد الجغرافي المناطقي ، حيث إنه يمكن للنشاط الاقتصادي المحلي التنافس مع مناطق أخرى في عدة مجالات (Cheshire, Gordon, 1996).

كيف يمكن تفسير الحراك الأكبر للأنشطة الاقتصادية وخلق أشكال جديدة من المنافسة وتنظيم الإنتاج ،ردًا على ذلك، يمكننا القول إن المنطقة تصبح قادرة على المنافسة إذا تمكنت من مواجهة المنافسة في السوق مع ضمان البيئة، الاستدامة الاجتماعية والثقافية القائمة على أساس التواصل والعلاقات بين الأقاليم، بمفهوم آخر فإن فكرة القدرة التنافسية للمناطق تأخذ بعين الاعتبار: موارد المنطقة، دور الجهات الفاعلة والمؤسسات، الابتكار، والتعاون مع المجالات الأخرى (Leader, 1999).

تعريف القدرة التنافسية للمناطق من وجه نظر الباحثة:

هي إستراتيجية تعمل على خلق ميزة اختلافية، وتعتمد على خصوصية المكان؛ تاريخه، وثقافته، وموارده الخاصة، وهي مهارة الابتكار بالتقنيات والموارد المتميزة للمنطقة، وهذا الذي يتيح إنتاج قيم للخدمات والمنتجات، وتزيد عما يقدمه المنافسون في المناطق الأخرى، وهي تحريك الفاعلين لأعداد إستراتيجية تتناسب مع المعوقات

تلخيص القدرة التنافسية للمناطق، وهي:

1ـ قدرة المنطقة على جذب الاستثمار والتكنولوجيا والموظفين لهذه (المنطقة).

2ـ القدرة على خلق الرفاهية.

3ـ قدرتها على الدخول بنجاح إلى الأسواق الدولية كمصدّرة للمنتجات.

4ـ قدرتها على خلق تنمية مستدامة.

5ـ الهدف من سياسة التنافس المناطقي هو الحفاظ على القدرات، وتوسيعها لتحقيق الأرباح والنمو الاقتصادي.

22.3.2 عوامل ومؤشرات التنافسية المناطقية:

يرى (Ahouzi and others, 2020) أن عوامل ومؤشرات التنافسية المناطقية كالآتي:

أولًا- فيما يأتي عرض لعوامل التنافسية للمناطق حسب ما عرضه الاقتصاديون:

1- الإنتاجية: هي العامل الأول للتنافسية المناطقية وذلك حسب (كروغمان، 1994) و(بورتر، 1990) و(ينتو، 2011) و(فالكو، 2014) و(الكسندوس وثيدور، 2015).

2- الابتكار: وذلك حسب (فيلو، 2006) و(فالكو، 2014)، و(جياكاريا، 2014) و(الكسندر ويثورد، 2015) و(ويكسون، 2007).

3- المستوى التكنولوجي: وذلك حسب (فالكو، 2014) و(جياكاريا، 2014).

4- التخصص المكاني (كامجيني، 2002) و(جياكاريا، 2014) .

5- مستوى الوصولية (فيلو، 2006).

6- استثمار البحث والتطوير: وذلك حسب (ويلسون، 2017).

7- مستوى القاعدة المعرفية: (فيلو، 2007) و(فالكو، 2014) و(ويلسون، 2017).

8- أوجه التآزر المحلية بين الجهات الفاعلة: (كامجني، 2002).

ثانيًا- ما سبق يعد عوامل التنافسية المناطقية، وما يأتي هو مؤشرات قياس التنافسية المناطقية، وهي:

1ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وذلك حسب (ويلسون، 2008).

2ـ معدل البطالة حسب (ويلسون، 2008) .

3ـ معدل العمالة المؤهلة وذلك حسب (ويلسون، 2008).

ويرتبط مفهوم التنافسية الإقليمية (المناطقية) بمفهوم العناقيد التي تُدار وتُوجَّه بواسطة المنظمات المحلية، وفكرة القدرة التنافسية للمناطق مرتبطة بفكرة السلوك العنقودي، وتنسيقه بواسطة المؤسسات المحلية، وفي الواقع أصبحت الآن العناقيد والتخصص الذكي إستراتيجيات شائعة جزئيًا، وذلك بسبب الاعتراف بأن التفاعلات بين العملاء وأنواع المعرفة المختلفة قادر على توليد نتائج ابتكاريه قوية (Wilson, 2017).

Formatted: Not Highlight

Formatted: Justify Low, Indent: First line: 2 ch, Tab stops: 0.39", Right

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 16 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 16 pt, Not Highlight

23.3.2 الاستدامة المناطقية:

تحدي القدرة التنافسية للمناطق في التنمية المستدامة:

إنَّ التنمية المستدامة هي عملية اجتماعية بيئية، تتميز بتلبية احتياجات الإنسان، مع الحفاظ على جودة البيئة الطبيعية إلى أجل غير مسمى ، **وتم تقسيم مجال التنمية المستدامة إلى ثلاثة أجزاء أساسية، وهي:**

الاستدامة البيئية، الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية والسياسية، وتشمل سياسات التنمية المستدامة ثلاثة مجالات للسياسة العامة، وهي: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، ولكن التنمية المستدامة لا تصح إلا إذا اجتمعت الثلاثة أجزاء، فإن التهاون في أي جزء يؤدي إلى الخلل في ميزان التنمية المستدامة، ويجب أن تعمل الثلاثة مجتمعة (Filo, 2014).

لذلك يمكننا القول إن القدرة التنافسية للمناطق، ومحاولة إيجادها وخلقها هي إحدى أفضل الإستراتيجيات المحفزة لابتكار موارد جديدة في المنطقة، والمحافظة على تلك الموارد، وذلك للحفاظ على المستوى التنافسي للمنطقة بين المناطق الأخرى، وعدم استنزاف تلك الموارد، وتقليل الأضرار بالبيئة.

24.3.2 الميزة الاختلافية:

تتبع أهمية الميزة الاختلافية من أنها تنتج إستراتيجيات، وهذه الإستراتيجيات تحاول فقط تعزيز المزايا النسبية، ويشير مفهوم الميزة الاختلافية إلى عملية تنموية، وتتضمن هذه العملية التنموية إستراتيجيات الجودة والخصوصية (specificqality) بديلًا عن الإنتاجية، وتشير أيضًا إلى الموارد القابلة لإعادة الإنتاج، أكثر من الموارد الطبيعية غير المتجددة (أبو شمالة، 2012).

عرف هرشمان قبل (30) عامًا الميزة الاختلافية بأنها إظهار الموارد الخفية (أبو شمالة، 2012، ص7).

عام 1986 ذكر هرشمان أن استخدام قدرات متناثرة، وتعبئة موارد خفية، قد يكون مفيدًا ومجديًا في أحيان كثيرة، أكثر من إيجاد طرق لتوليف مدخلات الإنتاج المتوافرة، وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة؛ وذلك لأن الميزة الاختلافية يكون ارتكازها الأساس على خصوصية المنتج، وبالاعتماد على الجودة، وعلى المكان، والفاعلين؛ وهذه الخصوصية تظهر أهمية ما يسمى الريع المناطقي (Territorial rent) (Molldard, 2000).

25.3.2 الريع المناطقي (ريع الجودة المناطقي):

يظهر مفهوم الريع الإقليمي كأداة تحليلية تكميلية للتنمية المناطقية (الإقليمية) في الواقع، وبالنسبة لبعض المؤلفين فإن مفهوم الريع الإقليمي مفيد جدًا في بناء شبكة تحليل للتنمية الإقليمية، ويسمح لنا هذا التحليل بتعبئة أشكال مختلفة من الريع من منظور التنمية الإقليمية: الريع الإقليمي بسبب تنمية موارد محددة في مناطق معينة، والإيجار الجيد المرتبط بظهور منتجات أو خدمات عالية الجودة، ريع الجودة الإقليمية عندما تتفاعل كل هذه العناصر (A. Moll and 2000).

يمكن تبرير العودة إلى مفهوم الريع لملائمته لتطبيق يتعلق بتنفيذ عملية التنمية الإقليمية، والتي تعتمد بشكل أكثر دقة على جودة الإقليم وظهوره .

قام (Amedee Mollord) ببناء شبكة تحليل تعتمد على نظرية الريع من أجل تطبيقها على التنمية المناطقية، وأدَّت سلسلة من التحليلات التاريخية للريع إلى تحديد أشكال مختلفة من الريع يمكن حشدها من منظور التنمية الإقليمية، وأكَّد (A. Mollard, 2001) في مقاله "الجودة والتنمية الإقليمية" أن هناك عدة أنواع من الريع، وهي:

1 ـ الريع المناطقي : بسبب التحسن الإنتاجي لمزايا محددة، معطاة أو مبنية، ومرتبطة بمساحات معينة وبجودة السلع والخدمات المرتبطة بها.

2 ـ الريع عالي الجودة: مرتبط بظهور طلب قوي للغاية على منتجات أو خدمات عالية الجودة مثبتة في منطقة ما.

3 ـ ريع الجودة المناطقية ، وهو الذي يجمع بين العناصر جميعها وتفاعلها.

يعتمد A. Mollard في تعريفه للريع على تحليل نظري تاريخي مبني على تعريف (1776) و Malthus (1815) والمعتمد على مفهوم الخصوبة، ثم Ricardo (1817) ويستند أيضًا إلى تحليل تم تطبيقه على منطقتين فرنسيتين، وهما: (البارونيين) و(باس تشابلي)، على مدى عدة سنوات، وتم نشر النتائج عام 2000م.

تمت دراسة نهجين تاريخين للإيجار، وهما: الريع الريادي، ثم الريع المارشالي؛ لأن النهجين ضروريان ومكملان لتحديد نهج الريع المرتبط بالإقليم "ريع الجودة الإقليمية".

يرى سميث (1976) الإيجار "دخلًا زائدًا" يدفع للمالك فقط بسبب احتكاره للأرض، ولقد قام k.Marx (1894) بتنفيذ نظريته في القيمة لشرح أن فائض الربح يمكن أن يستمر في الأراضي الأقل إنتاجًا المطورة، وهذا على الرغم من معادلة (تنقل) رأس المال.

27.3.2 من التنافسية المكانية إلى التنافسية الإقليمية:

على الرغم من أنَّ مفهوم التنافسية يستخدم على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية، ما يزال تعريف واحد عالمي للمصطلح مفقودًا، وبشكل عام فإنَّ القدرة التنافسية هي قدرة الشركة أو الصناعة أو الدولة على زيادة حصتها في السوق محليًا وخارجيًا، وسيتم تحديد المفهوم بناءً على معيارين، وهما:

1ـ مستوى التنافسية (الكلي والمتوسط والجزئي).

2ـ نوع التنافسية (التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية).

وفيما يتعلق بالمستوى، يجب أن نميز بين ثلاثة مستويات للقدرة التنافسية، وهي: مستوى الاقتصاد الكلي (القدرة التنافسية لدولة أو أمة)، مستوى الاقتصاد الجزئي (القدرة التنافسية للشركة)، المستوى الاقتصادي المتوسط (القدرة التنافسية للإقليم)، وهي محل اهتمامنا (جي بي جيلي، 1987) (Courlet, 2008).

1 ـ القدرة التنافسية للأمة:

تعرف القدرة التنافسية على مستوى بلد ما من قبل المفوضية الأوروبية على أنها مجموعة من العوامل الأساسية للنجاح الاقتصادي على المدى الطويل: "الأمة قادرة على المنافسة إذا تمكنت من زيادة رفاهية سكانها بشكل مستدام. ولتحقيق ذلك لا يوجد خيار آخر سوى السعي لزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج" (تقرير التنافسية الأوروبية، 2003)؛ لذلك يجب أن يأخذ أي تحليل للقدرة التنافسية الوطنية في الاعتبار العوامل التي تحدِّد مستوى معيشة السكن، أي: النمو والعمالة وتوزيع الدخل، وللقيام بذلك يجب النظر إلى القدرة التنافسية لأي بلد على أنها أداء شامل يتعلق بالحالة الحالية لاقتصادها، وأيضًا بقدرتها على النمو في المستقبل (SachwaldF., 2000).

2 ـ القدرة التنافسية للشركة هي "قدرتها على المنافسة المستدامة":

تمتلك الشركة التنافسية مجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة بالدخول، أو المحافظة، أو التطوير في مجال تنافسي يتكون من مجموعة من القوى التي تعتبر بيئته، ومن المحتمل أن تعارض أهدافها ومشاريعها وعملياتها، و (Martinet A. 1984)، سيقال إن الشركة قادرة على المنافسة لمنتج معين إذا كانت قادرة على عرضها في الأسواق بأسعار أقل من أو تساوي أسعار المنافسين الفعليين أو المحتملين، ولكنها كافية لتغطية العوامل الضرورية، وتوليد هامش الربح أو أكبر من المنافسين (PascallanP., 1984)؛ فالقدرة التنافسية هي القدرة على تقديم السلع

والخدمات في الوقت والشكل المطلوبين من قبل المشترين الأجانب بسعر مساوٍ، أو أفضل من سعر الموردين المحتملين الآخرين مع اكتساب تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة على الأقل (Sharples j., MilhamM.N., 1990).

3 ـ القدرة التنافسية للمنطقة:

التنافسية المناطقية هي المقياس الذي يهمنا بشكلٍ خاصٍ في هذه المرحلة، والقدرة التنافسية الاقتصادية المتوسطة التي تنطبق على المنطقة (بالمعنى دون الوطني) هي القدرة التنافسية لمنطقة، وبناءً على التعريف الجغرافي للمنطقة فإن القدرة التنافسية المناطقية تعني القدرة على مواجهة المنافسة بين أماكن التأسيس، والنشاطات المختلفة من أجل جذب عوامل الإنتاج المتحركة ومنع هجرتها (العمالة، ورأس المال، وخاصة فروع الشركات الكبيرة) إلى مناطق جغرافية أخرى، وذلك للسماح للشركات المنشاة في هذه المناطق من الحصول على حصة في سوق التصدير، والحد من الواردات في السوق المحلية، وأنَّ نتيجة هذه المنافسة المكانية ووجود الاختلافات بين المناطق، أي: أنه توجد مناطق خاسرة ومناطق أخرى فائزة حتى داخل أحد البلدان، وتؤدي إلى تفاوتات كبيرة من حيث التنمية والآفاق الاقتصادية؛ ومن وجهة نظر ديناميكية، يمكن للإقليم من حيث المبدأ أن يتطور من فئة إلى أخرى (Maillat D., Kabirl., 2001).

وكل هذا يتوقف على المواقع التي تعتمدها كل منطقة فيما يتعلق بمنافسيها، ويمكن تحقيق هذا الوضع من خلال شكلين من أشكال التنافسية، وهي: القدرة التنافسية من خلال التكاليف، والقدرة التنافسية من خلال التحايز في العرض (Michaletc A, 1999) (M, Porter, 1990)، ويتضمن هذا التمايز في العرض تمايز المنتجات حسب نماذج العرض، وهي التي يحددها المتخصصون، وهي نماذج العرض المركبة أو الموجودة.

لذلك يمكن تعريف التنافسية المناطقية (القدرة التنافسية للمناطق) على أنها: النجاح الذي تتنافس فيه المناطق والمدن مع بعضها البعض، وتُشير هذا الديناميكيات النسبية للإنتاج والعمالة، والمشاركة في التجارة العالمية، وجاذبية الاستثمار الخاص أو العام، المحلي أو الأجنبي "والقوى العالمية المؤهلة لأصحاب المشاريع، الإبداع التكنولوجي من خلال جذب الأنشطة المشتركة" (claude courlet, 2008).

ثانيًا– التنافسية الهيكلية والتنافسية المكانية:

بناءً على السعر يمكننا التمييز بين نوعين من القدرة التنافسية، وهما: تنافسية غير سعرية؛ ما يعني القدرة التنافسية الهيكلية، والقدرة التنافسية السعرية التي تتوافق مع القدرة التنافسية المكانية، وهي

القدرة على تقديم منتجات إلى السوق بأسعار أقل من أسعار منافسيها (claude courlet, 2008).

وبهذا المعنى فإن التنافسية تعني "القدرة على تحمل المنافسة في السوق" ولكي تكون قادرًا على الصمود في وجه المنافسة في السوق، تم اقتراح عدة أنواع من القدرة التنافسية العامة والمكانية، وهي القدرة التنافسية من خلال خفض تكاليف الإنتاج (تنافسية التكلفة)، والقدرة التنافسية السعرية من خلال خفض سعر البيع (تنافسية السعر) (claude courlet, 2008).

القدرة التنافسية من خلال الجودة:

لا يتعارض هذان الشكلان من التنافسية، بل يكملان بعضهما البعض (Maillat D., Keirl., 2001)، ومع ذلك فقد أظهر العمل التجريبي الجيد أن المنافسة بين الأقاليم اليوم هي إلى حد كبير وظيفة لإستراتيجية التحايز في العرض (Golletis G., Pecqueur B., 1992).

في الواقع، تؤدي ظاهرة العولمة إلى إضعاف الحماية الوطنية؛ ما يضع كل إقليم في منافسة مباشرة مع مناطق أخرى من العالم، وفي هذا السياق يصبح الحفاظ على الخصائص الإقليمية أو بناؤها ضروريات أكثر فأكثر، ويتطلب تكيفًا مستمرًا لنظام الإنتاج المحلي؛ وبالتالي فإن القيود الحالية المرتبطة بالمنافسة العالمية تقودنا إلى التفكير في منطقة لم تعد من حيث مساحة الدعم، ولكن من حيث المساحة النشطة، ويقال إنَّ الفضاء يكون نشطًا عندما يكون لدى الإقليم الذي يرتبط نظام إنتاج محلي قادر على التعليم، والابتكار، والتميز، وتجديد موارده.

بناءً على تعزيز الموارد المناطقية والتراثية، يمكن أن يكون الابتكار عاملًا مهمًا في التنافسية، وبالتالي في تطوير الزراعة المناطقية في فلسطين؛ ما يعزز عملية المنافسة، يزيد من تنافسية المنتجات، ويشير مفهوم الابتكار بشكل حدسي إلى فكرة التجديد والتغيير والتقدم، بمعنى واسع يمكن فهم الابتكار على أنه أيّ تغيير يتم إدخاله على الاقتصاد من قبل أي وكيل يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد، وفي الواقع يعد الابتكار ظاهرة اقتصادية متعددة الأوجه، ومحددة ومعقدة، والابتكار أيضًا ظاهرة محددة ومعقدة؛ لأنه ليس كل جديد يمثل ابتكارًا بالضرورة. ومن ناحية أخرى، فإنَّ أصل الابتكارات وتأثيرها المحتمل يثيران أسئلة حاسمة، لم تنجح حتى الآن النظرية الاقتصادية ولا الممارسة الصناعية في تقديم إجابات واضحة ومحددة(Pecqueur, 2000).

إنَّ التنافسية المناطقية هي شكل جديد من أشكال التنافسية التي تتجاوز فكرة الميزة النسبية، وتؤدي إلى تطوير مفهوم جديد أطلقنا عليه اسم الميزة التفاضلية، ويرتبط هذا الشكل الجديد من القدرة

التنافسية ارتباطًا وثيقًا بالمنطقة، وتاريخها، وهويتها، وخصوصياتها؛ لذا فهذه التنافسية تعززها المناطق، وبالمقابل تقوي هي المناطق (Pecqueur, 2000).

تعد القدرة التنافسية المناطقية مكونًا أساسيًا لأي نهج مناطقي ، وهذه القدرة التنافسية المناطقي تكمن أكثر فأكثر في القدرة الفردية والجماعية لتعبئة المعرفة، ومشاركتها، واكتسابها، وتنفيذها، وابتكارها لخلق موارد محددة، كما أنَّ المعرفة التي تنتشر وتتطور من خلال دوائر الثقة الفاضلة، غالبا ما تستند هذه الدوائر الفاضلة إلى الهوية، أو الاعترافات الثقافية، أو المشاركة التي يتم التعبير عنها في مجموعات ذات أشكال متعددة (Pecqueur, 2000).

تعقيبًا على ذلك، يمكننا القول إنَّ القدرة التنافسية المناطقية ليست بالضرورة القدرة التنافسية بالسعر وحده، بل هي قدرة المشغل الاقتصادي على التحكم في شروط الوصول إلى السوق، وتحسينها من خلال زيادة الجودة، والاعتراف بها من قبل المستهلكين المتحكمين، وبالتالي من خلال قدرة المنتجين على التنظيم والتنسيق في مشروع مناطقي صريح ومشترك بشكل متزايد؛ ويبقى أن نرى كيف يمكن التعامل مع مسألة ظهور التنسيق بين الجهات الفاعلة من وجهة نظر نظرية، وسوف نلجأ لمفهوم الحكومة الذي يبدو لنا أنه الأنسب لمراعاة هذه المسألة المتعلقة بالتنسيق بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية في بناء مشروع إقليمي مشترك، وحيث تكون المنافسة الإقليمية واضحة.

28.3.2 مصادر وعوامل القدرة التنافسية للمناطق:

يرى (Rucinska, 2007) أن مصادر وعوامل القدرة التنافسية للمناطق:

- تُعطى القدرة التنافسية من ناحية عبر المؤشرات التي تحدد قدرة المنطقة على التنافس مع المناطق الأخرى (القوى المحركة) (drivers)، ومن ناحية أخرى تعطي من خلال النتائج فالقدرة التنافسية تعطي (نتائج) (outcomes)، وعلى هذا الأساس يمكننا التفريق بين الأعمال التي تتناول القدرة التنافسية، وبين الدراسات التي تعمل على تحليل التنافسية المناطقية على أنها نتيجة تراكمية لعدة عوامل، وأيضًا الدراسات التي تتناول محركات التنافسية.
- (القوى المحركة) أو الدوافع أو (drivers) وهي المحددات والافتراضات الخاصة بالمناطق، وتساعد على إيجاد معدات للمنطقة، وتتكون غالبًا هذه المعدات من مرافق البنية التحتية والسلامة والتقنية، وخصائص المنطقة، والمصادر الطبيعية، ومستوى ونطاق الخدمات، وعدد الشركات، وعدد العمال، وتأهيلهم، وعدد المؤسسات التعليمية ومستواها، وجودة الإدارة العامة، والإطار التاريخي للمنطقة، وجميع ما سبق هي محددات ودوافع لتحقيق تنافسية للمنطقة؛ فكلما ارتفعت مستويات ما سبق، زادت نسبة وإمكانية المنطقة على امتلاك قدرة تنافسية.

Formatted: Font: 14 pt, Not Bold, Complex Script Font: 14 pt, Not Bold

Formatted: Font: 14 pt, Not Bold, Complex Script Font: 14 pt, Not Bold

Formatted: Justify Low

Formatted: Font: 14 pt, Not Bold, Complex Script Font: 14 pt, Not Bold

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: 14 pt, Not Bold, Complex Script Font: 14 pt, Not Bold

- أما (النتائج) أو (outcomes) فهي العواقب والنتائج للقدرة التنافسية، ويمكن قياسها والتعبير عنها من خلال عدة مؤشرات إقليمية ودولية للتنمية الاقتصادية، مثل: (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، معدل البطالة، متوسط الأجور مقارنة مع المستوى الوطني، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، وقد تم ذكرها سابقًا.
- لتحديد القدرة التنافسية المناطقية ، فمن المناسب عمل مجموعة من القياسات لكل من (الدوافع)، و(النتائج)، والمقارنة بين كل قياسين، ولكن من الأفضل قياس القدرة التنافسية الإقليمية عن طريق تحليل النتائج، ثم يتم تحديد أسباب انخفاض القدرة التنافسية من خلال الدوافع، ويمكن أن تكون هذه الأسباب ذات طبيعة مزدوجة، أو تكون مصادرها غير كافية أو استخداماتها غير كافية.
- المزيج بين (الدوافع) و(النتائج) (drivers) and (outcomes) للمنطقة يمكن تسجيلها من خلال نموذج يسمى نموذج (Assets_outcomes).
- يمكننا رؤية مؤشرات التنافسية في (4) سياقات: السياق الاقتصادي، السياق الاجتماعي، السياق البيئي، السياق السياسي.
- النتائج تكون مقسمة إلى (frim ــ based) و(Area ـ based) (أساس مؤسسي) و(أساس المنطقة)، أي أنها تنتج على أساس المؤسسات ونتائج المؤسسة.
- يجب أن تكون نتيجة القدرة التنافسية على حسب الابتكار.

أمَّا ملخص الدوافع التي تحدد القدرة التنافسية لبلدان ومناطق معينة فهو متنوع؛ لذلك قامت حكومة المملكة المتحدة عام 1999 بوضع التنافسية في قلب سياستها الاقتصادية، وهي تعدُّ أولى حكومات الاتحاد الأوروبي التي فعلت ذلك، ونشرت التنافسية في المملكة المتحدة، ثم تم اختيار المؤشرات، وذلك بهدف إقامة علاقة قوية مع القدرة التنافسية، وعلى نفس المستوى، وفي نفس الوقت، وذلك ليكون هو المحرك الرئيسي للإنتاجية، وتمَّ ترتيب جميع المؤشرات تحت خمسة محركات (Bucinska, 2007) كالآتي:

محركات الإنتاجية: هي التي تحتوي الاستثمار، الابتكار، المهارات، المشاريع، والأسواق التنافسية للمنطقة.

تعتمد افتراضات القدرة التنافسية للمنطقة على حقيقة واحدة، وهي أنه في أي جزء سيتم تنفيذ التنافسية؛ لأن المنطقة من الممكن أن تمتلك ظروفًا جيدةً لمعيشة السكان، ولكن ليس من الضروري أن تكون جاذبة للشركات، وهذا يعني أن القدرة التنافسية هنا تكون منخفضة؛ لهذا السبب من الضروري علينا فهم القدرة التنافسية للمنطقة بشكل كامل وشامل، وليس فقط من وجهة نظر شرائح معينة، مثل: رجال الاقتصاد، أو من وجهة نظر العلماء (Bucinska, 2007).

ثانياً: الدراسات السابقة

مقدمة:

يشمل هذا المبحث عرضًا للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وسيتم عرض دراسات للمتغير المستقل، ودراسات للمتغير التابع معًا، وسيتم تلخيص الدراسة موضحًا فيها الهدف من الدراسة، والمنهج المستخدم، وأهم النتائج والتوصيات في الدراسة.

أولاً: الدراسات المحلية:

1. (الخالدي، 2020) بعنوان: فرص وتحديات تطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد في السياق الفلسطيني على ضوء التجارب الدولية وأولويات التنمية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفهوم النظري للعناقيد والتجارب الدولية في هذا المجال، وما هي الممارسات الفضلى في هذا المجال، وقامت بتقصي واقع العناقيد في السياق الفلسطيني، وإمكانية نموها وتطورها، والتحديات التي تواجهها، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعد تنمية العناقيد في فلسطين أمرًا صعبًا، لاسيما بالنظر إلى مراحل تطور غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبينت الدراسة أنه يجب استهداف العناقيد بتدخلات حكومية أو مؤسسية؛ لأن نموها وتطورها يعتمد على قيام المنشآت العنقودية بصياغة إستراتيجية خاصة بها وقيادة مميزة والتزام.

أما أهم توصيات الدراسة فهي: ضرورة إنشاء ووجود هيئة تنسيقية تتولى أعمال التنسيق على اختلافها وتعقيداتها بين أعضاء العنقود ومع المؤسسات الداعمة والمنظمات غير الحكومية التي قد تساهم بتقديم مساعدات من نوع ما للعنقود.

2. (الفقهاء، 2018) بعنوان: أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تحول دون قدرة العناقيد الصناعية على الإسهام في تحقيق المزايا التنافسية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، واستخدام الباحث المنهج الوصفي الذي يهدف إلى تقييم الأسباب المحتملة لمحدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني من خلال جمع البيانات الثانوية، وتحليلها حول أبعاد موضوع الدراسة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج، أهمها: أنه لا يمكن اعتبار أن هناك عناقيد صناعية عميقة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب ضعف البنية الصناعية الحالية، وافتقارها لمقومات العنقود فيما يتصل بالبنية التحتية، والعلاقات، والموارد المتخصصة، والعمالة الماهرة، إضافة لضعف التكامل بين المشاركين فيها، وغلبة المنافسة عليها.

ورغم تعدد أسباب الضعف، إلا أن الدراسة بينت أن هناك عاملين أساسين يسهمان في تطور العناقيد، وهما: الحكومة، ومنظمات الأعمال.

وجاءت أهم توصيات الباحث، وهي: إن تطوير العناقيد الصناعية داخل اقتصاد ما لا يجب أن يكون نتيجة للتنمية الاقتصادية، بل العكس يجب أن يكون من ضمن مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. (Amro, 2016): Clustering for competitiveness in the SME's in Hebron: A Structural Equation Modeling Analysis (SEM).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التجمع الموجود في قطاع الجلود والأحذية كأداة لتحسين قدرتها التنافسية، وإلى تحديد عوامل القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الجلود والأحذية في الخليل، وتحديد العوامل التي تحتاجها لتحسين مستوى القدرة التنافسية لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة.

استخدمت الباحثة مزيجًا من الأساليب الكمية والنوعية (المنهجية المختلفة)، وأظهرت الدراسة عدة نتائج، جاء أهمها: أن قطاع الأحذية والجلود الفلسطيني قطاع حيوي وقوي، وأنَّ أداء شركات الأحذية والجلود العاملة ضمن التجمع حيوية وقوية للغاية، وأن هناك علاقة إيجابية وقوية بين العمل في تجمع وتعزيز القدرة التنافسية المتحققة بالعمل في التجمع، وأنَّ التجمعات تعزز أيضًا الأسس الاقتصادية، مثل: القوى العاملة الماهرة، وقدرات البحث والتطوير، والبنية التحتية؛ وبالتالي تخلق أصولًا مثل: الثقة، والتآزر، والتعاون، وكلها ضرورة للقدرة التنافسية واستدامة الأعمال.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. (قوفي وآخرون، 2020): بعنوان: التجمعات العنقودية مسار نحو بناء مقاربة مشتركة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خبرات دولية رائدة وآفاق مستقبلية واعدة) الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز لمحة عن التجمعات العنقودية وما أثرها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقًا من المهام التقليدية للمؤسسة التي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة، ويتم الآن القيام بها من قبل عدة مؤسسات مستقلة، أو متعاملين متخصصين، وذلك

حسب الكفاءات المترابطة بإطار تنسيقي؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات من الأدبيات، والتجارب السابقة، وتحليلها، وربطها بالواقع الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنَّ آلية التجمعات العنقودية تعمل على تحقيق وفورات الحجم بما يسمح باستغلال اقتصاديات العمليات المتصلة، وبالتالي استخدام التكنولوجيا المتطورة، وتوفير تخصص أكثر؛ ما يؤدي إلى رفع مستوى جودة المنتجات.

أضحى شعار (مؤسسة واحدة تنافس البقية) لمفهوم المنافسة غير مجدٍ، واستبدل بمفهوم (عنقود ضد عنقود) الذي دُعِم بالشعار (قوتي هي قوة عنقودي)؛ لذلك ومن خلال هذا الشعار نفهم أن توجهات التنظيمات بصورة عامة تتجه نحو التكتل، والذي يهدف إلى التحكم في تسيير أنشطة المؤسسات المنطوية تحت هيئة المؤسسة الشبكية ذات الأحجام المختلفة، وذلك لتحقيق مردودية مقبولة؛ وأوصى الباحثان بإجراء دراسات إستراتيجية للفروع الإنتاجية، والتي تهدف إلى تحديد الأنشطة التي تتمتع فيها الدولة بمزايا تنافسية، والعمل على تشجيع التعاون والترابط فيما بينها.

2. (سلام، 2019) بعنوان: التنظيم الإداري للعناقيد الصناعية كمتطلب تنموي وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (في ظل رؤية المملكة العربية السعودية– مصر).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور وظيفة التنظيم الإداري على أداء العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لتوقع قدرة اقتصاديات المملكة على الاستفادة من العناقيد الصناعية في تحقيق التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد السعودي، وآلية حل مشكلة البطالة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير في جميع دول العالم؛ بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول، والحد من مخاطر العولمة والمنافسة من المنتجات المستوردة، وتعد سبيلًا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها، وأنَّ الأمل معقودٌ على مدى مساهمة العناقيد الصناعية في دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، حيث إنها تعدُّ قاطرة النحو في ظل رؤية 2030، ويعتمد نجاحها على وجود آلية تشبيك وترابط قوي من خلال تهيئة بيئة عمل مناسبة ونظيفة من جهة الدولة؛ لتحسين ورفع كفاءة قطاع الصناعة ككل، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

وجاء من أهم توصيات البحث: يجب على الدولة مشاركة الجهات البحثية والجامعات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المساعدة، ودعم وتمويل صغار المستثمرين،

Formatted: Justify Low

وإقناعهم بفكر العمل الجماعي في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحالفات الإستراتيجية، وإزالة مخاوفهم إزاء هذا العمل، وتوفير العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين وأصحاب المشروعات، ويجب فتح القنوات أمام المشروعات الراغبة في التحالف على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

3. (دعزوني، 2019): بعنوان: عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه عناقيد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تنويع المنتج الفلاحي، والمقاولات الغذائية العربية، وكيفية تعزيز قدراتها التنافسية مقارنة بالمنتجات الأجنبية؛ خصوصًا في ظل بروز ونجاح بعض من الدول النامية في ذلك، من خلال اتباع إستراتيجية التجميع لتلك المقاولات في مكان واحد، مع وجود المقاولات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق الوطني.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على جمع البيانات وتحليلها للخروج بالنتائج، وجاءت من أهم نتائج الدراسة: أنَّ عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا حيويًا في تنوع المنتجات الزراعية والفلاحية لكثير من الدول، بما فيها الدول النامية عن طريق تجميع تلك المقاولات في مكان واحد، مع وجود المقاولات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد يقتحم جميع الأسواق.

وجاء من أهم توصيات البحث: تشكيل فريق عمل من وزارة الصناعة، وهيئة التخطيط الإقليمي، واتحاد غرف الصناعة، وبرنامج التحديث الصناعي لمتابعة الموضوع، والوقوف على الوضع الراهن للمناطق المقترحة للتجمعات العنقودية، وتحديد مدى ملاءمتها وجاهزيتها لإقامة العناقيد الصناعية في القطاع الزراعي في الولايات الجزائرية التي لها إمكانيات زراعية وفلاحية مهمة.

4. (تباني وآخرون، 2019): بعنوان: دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المؤسسات، وكيف يمكن للعناقيد أن تدعم وتعزز التوجه نحو التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، وقد تم تشخيص التجمعات الصناعية العالمية كنموذج بالإشارة إلى حالة الجزائر.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: حظيت العناقيد باهتمام كبير من كافة دول العالم بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول، والحد من المخاطر كالعولمة والمنافسة، وتعد سبيلًا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي، وأن العناقيد الصناعية وجدت أساسًا من أجل دعم المؤسسات الصغيرة في أسواقها المحلية والعالمية، وزيادة فرص التخصص، وتقسيم العمل، وتقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، ومن ثم تقليل تكاليف الإنتاج، ورفع المزايا التنافسية بين المنتجات، وتحسين فرص التصدير؛ ما ينعكس على الاقتصاد ككل.

وجاء من أهم توصيات البحث: القيام بوضع أطر قانونية مواكبة للتحولات الاقتصادية العالمية، خاصة المتعلقة بكل أنواع وأشكال التحالفات الممكن إنتاجها من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

5. (حفصي، 2019) بعنوان: العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني (عرض تجارب دولية)– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى محاولة توضيح موضوع العناقيد الصناعية وارتباطها بالميزة التنافسية، وذلك من خلال تحليل مختلف جوانبه وأبعاده، وأيضًا بيان دور العناقيد الصناعية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد في الحدِّ من مخاطر المنافسة مع المنتجات المستوردة في الأسواق الجزائرية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم شرح واضح عن العناقيد الصناعية والميزة التنافسية، والمنهج التاريخي لرصد واقع العناقيد الصناعية في الجزائر، إضافة إلى منهج دراسة الحالة باعتماده للوصول إلى الحقائق المتعلقة بالموضوع وإمكانية تطبيقها في الجزائر.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: أن السمات الأساسية في العناقيد الصناعية تتمثل في كونها جمعاً جغرافياً لمشروعات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة، وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية) وعلاقات أفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية، وتحظي العناقيد الصناعية باهتمام كبير من كافة دول العالم؛ بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول، والحد من المخاطر الناتجة عن العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، وهي سبيل لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال زيادة تنافسيتها.

وبرهنت العديد من التجارب العالمية قدرتها على رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتهاج إستراتيجية العناقيد الصناعية، وتقديم الدعم اللازم لإسناد التجربة، وتنميتها لزيادة تنافسيتها العالمية.

وجاءت أهم توصيات البحث كما يأتي: اتباع إستراتيجية تشكيل العناقيد الصناعية بغرض زيادة القدرة على المنافسة، وزيادة حجم الصادرات، وتحديد خارطة جغرافية تبين المناطق وأهم المشروعات أو المجالات التي يمكن الاهتمام بها في كل منطقة لها ميزة نسبية، أو البيئة والموارد المتاحة في كل منطقة.

6. (زبيري، 2019): بعنوان: الشراكة الصناعية والتجمعات العنقودية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إثبات العلاقة التلازمية بين الشراكة الصناعية والعنقوديات من جهة، وتحسين منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، حيث إنَّ كلًا من مفهومي الشراكة والعناقيد مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ واستخدم الباحث في البحث المنهج الوصفي التحليلي لإثبات هذه العلاقة التلازمية.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: كلما انتهجت هذه المؤسسات نهجًا تشاركيًا، كلما عزز ذلك من وضعها في السوق، وأكسبها ميزة تنافسية، كما أنه كلما تطور العنقود الصناعي تحسنت تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من كون البلدان العربية عمومًا تخلو من علاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، إلا أنَّ اقتصاديات السوق المعاصرة تستلزم تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تشجيع ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الكبيرة وبينها وبين بعضها.

وكانت أهم توصيات الباحث أنه يجب تقديم حوافز حكومية للشركات الكبيرة لكي تتعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقريبة منها جغرافيًا.

7. (Hussain, 2018) بعنوان: Modern polarization policies and spatial Development, Study of Industrial cluster policy-karbala case study-Iraq.

هدف هذا البحث إلى التطرق إلى سياسة ترتبط بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد مداخل التنمية، وهي سياسة العناقيد الصناعية كأحد سياسات الاستقطاب الحديثة، وبيان المفهوم والأنواع وآليات العمل لهذه السياسة للوصول إلى المزايا والأهداف لحل مشكلة البحث، والمتمثلة بعدم وجود تصور واضح حول سياسات الاستقطاب الحديثة، وأهميتها في تنمية الإقليم.

كما هدفت الدراسة إلى إثبات فرضية البحث، وهي أنه كلما أمكن تطبيق العناقيد الصناعية، كلما تحققت التنمية.

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على جمع البيانات عن واقع المحافظة المستهدفة في الدراسات، وهي: كربلاء، وتحليل البيانات التي تم جمعها ضمن تحليل الانحدار، ثم إثبات النظرية.

وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة بين العناقيد والتنمية، وبالتالي فإن العناقيد لها أثر إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأنه بالرغم من إمكانية تطبيق سياسية العناقيد ودورها المهم في التنمية إلا أن المحددات ونقاط الضعف في القطاع الصناعي تجاوزت نقاط القوة؛ لذلك فإن تطبيق سياسة العناقيد من وجهة نظر الباحثة يحتاج إلى بيئة ملائمة لتطبيقها.

وجاء من أهم توصيات البحث: محاولة الأخذ بعين الاعتبار مفهوم العناقيد الصناعية كسياسة تهدف إلى التنمية المكانية الإقليمية، ومحاولة تطوير البنية التحتية والبيئة المجتمعية، حيث يمكن من خلال المكان وميزاته الاقتصادية تطوير إقليم بأكمله وبميزات اقتصادية وثقافية وتكنولوجية.

8. (حليمي، بوعيشة، 2018) بعنوان: العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي (المملكة العربية السعودية نموذجًا)– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي والعناقيد الصناعية وواقعها في المملكة العربية السعودية، وتوضيح وعرض الامتيازات التي حققتها المملكة إثر تبني فكرة العناقيد الصناعية كتوجه إستراتيجي لها.

واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام البحث على جمع المعلومات عن واقع المملكة، وإمكانية تطبيق العناقيد فيها، وتحليل البيانات التي تم جمعها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تحقق التنافسية في إطار مفهوم العنقود الصناعي على مستوى اقتصاديات الدول يكون من خلال علاقة التشابك والتكامل بين الصناعات بشكل أفقي ورأسي، وهذا ما يؤدي إلى رفع قدرتها التنافسية من خلال خلق فرص حقيقية لخلق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القائم، وأيضًا أن الصناعات المطورة داخل المدن أو العناقيد الصناعية في المملكة تعدُّ أفضل من الصناعات التي تنشط في الخارج، وهذا يؤدي إلى إحداث تنويع في القاعدة الإنتاجية للعناقيد الصناعية في المملكة.

9. (القوفي، 2017): بعنوان: التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم خبايا التجمعات العنقودية، والكشف عن أهم مزاياها لهذه القطاعات، والكشف أيضًا عن عيوبها التي قد تكشف سوء تطبيقها، والوقوف على أشكال ومظاهر التجمعات

العنقودية، وطريقة عملها، والعلاقات القائمة بين مؤسساتها، ولفت الانتباه إلى أهمية التجمعات العنقودية، ومحاولة إيجاد صلة وثيقة بين أثر تبني وممارسة هذه الآلية وتحقيق مزايا تنافسية، وتفادي المخاطر الممكن مواجهتها من طرف هذه المؤسسات في ظل النظام الدولي الجديد.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وكان الأول من أجل الخروج بنتائج لفهم وشرح مبادئ وأسس التجمعات العنقودية، والثاني لتناول نشأة العناقيد وخبرات الدول في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن وجود عناقيد صناعية ناجحة في العالم العربي سوف يكون له الأثر الإيجابي على القطاع الصناعي ككل، وعليه يجب العمل على إنجاح مثل هذه التجمعات إما عبر سلسلة قيمة ممركزة في نفس الدولة، وبالتالي نحصل على عناقيد رائدة في عدة دول عربية لكل منها عنقود متميز في قطاع لها فيه مزايا نسبية وتنافسية، وإما عبر سلسلة قيمة مضافة مجزأة على مجموعة من الدول العربية بما يضمن تكاملًا صناعيًا ذا بعد تشتتي بين هذه الدول، حيث إن كل دولة في الوطن العربي تتخصص في واحد أو أكثر من وظائف سلسلة القيمة؛ لإخراج منتج واحد في النهاية موزع على شبكات متخصصة في معظم دول العالم العربي؛ للوصول إلى عناقيد متفوقة بين الدول العربية.

10.(الطيبي، 2016): بعنوان: تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدة أن توسع وانتشار المناطق الصناعية يؤدي إلى تنمية وتطوير الصناعات المحلية، أو ما يعرف بالصناعات الصغيرة أو المتوسطة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات عن المناطق الصناعية في الجزائر، وتحليلها، وربطها لمعرفة واقع التجمعات الصناعية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: العناقيد الصناعية تعدُّ النواة الأساسية لتحقيق الإستراتيجية الصناعية المستدامة من أجل اقتصاد أخضر وعادل، كما أن الاقتصاد الجزائري له خصوصيات سلبية أثرت على نموه وتطوره، ومنها أنه: اقتصاد ريعي، اقتصاد تنتشر فيه آليات الفساد، عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وتخلف القطاع الصناعي، زجاء من أهم توصيات الباحث: يجب اتباع إستراتيجية العناقيد الصناعية للقضاء على سلبيات الاقتصاد الجزائري، ووضع أطر قانونية لهذه العناقيد.

11. (برهم، 2015): بعنوان: إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن– الأردن.

هدفت الدراسة إلى مناقشة إمكانية بناء التجمعات العنقودية الصناعية، وذلك من خلال دراسة الصناعة الهندسية القائمة في مدينة الملك عبد الله الثاني.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على أداتي الاستبيان والمقابلات، وكانت العينة عبارة عن مجموعة من المصانع التي تعمل في مجال الصناعات الهندسية، وبلغ عددها 70 مصنعًا.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود تجمع عنقودي بمفهومه الذي يعكس صيغة التفاعل والتعاون بين الفاعلين (المؤثرين) في قطاع الصناعة بشكلٍ عامٍ، وقطاع الصناعات الهندسية بشكلٍ خاصٍ.

وجاء من أهم توصيات الباحث: الابتعاد عن دعم الشركات منفردة، والاتجاه نحو دعم مبادرات الشركات المكونة لقيمة مضافة مشتركة، واتباع إستراتيجية تشكيل التجمعات الصناعية العنقودية بغرض زيادة القدرة على المنافسة وزيادة حجم الصادرات.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. (Danielescu, 2020 بعنوان: (Industrial culusters as drivers of the European economy: results from the 2020 European panorama Report.

يقدم التقرير لمحة عامة عن كيفية مساهمة المجموعات في القدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي، وحلَّل قوة التكتلات إلى 51 قطاعًا صناعيًا مصورًا في أوروبا، ويحدد 2950 مجموعة صناعية إقليمية.

وضح التقرير في نتائجه أن التجمعات الصناعية تشغل واحدة من كل 4 وظائف أوروبية؛ ما يعادل 23.4% من العمالة في أوروبا، وحوالي 50.3% من إجمالي العمالة في الصناعات المصدرة في أوروبا.

قدم التقرير منهجية جديدة وأكثر دقة للتمييز بين المجموعات القوية وفقًا لمستويات الأداء، وحدد 198 مجموعة عالية الأداء في جميع أنحاء أوروبا، وهي تجمعات إقليمية للصناعات المصدرة.

وأيضًا حددت 898 عنقودًا متوسط الأداء، و 1854 مجموعة ذات أداء أساسي.

وأوضح التقرير أنَّ الإنتاجية في التجمعات أعلى بكثير من متوسط الإنتاجية العادية بما يعادل 25% من تأثير الإنتاجية فوق المتوسط، وأن الإنتاجية تزيد مع زيادة قوة الكتلة.

كما بحث التقرير في دور حجم الشركة في شرح قوة الكتلة مقارنة بالاقتصاديات الكبرى الأخرى، حيث تهيمن الشركات الكبيرة بشكل أكبر، وذلك لأن اقتصاد أوروبا مدفوع بالشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وأكَّد التقرير على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الأوروبي.

2. (بهلول وآخرون، 2020) بعنوان: إستراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-التجربة اليابانية-.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتيجية العناقيد الصناعية اليابانية ومدى مساهمتها في توفير بيئة ملائمة لتفعيل نشاط التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق الفهم بموضوع العناقيد الصناعية والتجديد التكنولوجي، وإلقاء الضوء على المصطلحات المتعلقة بها مع رفع الغموض وإزالة الملابسات عن مفهومها.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة؛ فاتخذ اليابان نموذجًا للدراسة، وذلك من خلال جمع البيانات، وتحليلها، وربطها للوصول للنتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: فكرة تفعيل النشاط والتجدد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العنقودية تستند على عدة مقومات وأدوات، والتي تقدم لها فرص الحصول على مزايا تنافسية وديناميكية تضمن بقاءها واستمرارها في الأسواق المحلية والعالمية، وأن الاقتصاد الياباني اهتم إلى جانب العناقيد الصناعية بنوع آخر من العناقيد، وهو العناقيد المعرفية التي ركزت على خلق شبكة بين الجامعات ومراكز البحوث؛ للرفع من البحث والتكنولوجيا والابتكار والتجديد، وتوصلت إلى أن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من أفضل النماذج من خلال دعم قدرتها على التجديد التكنولوجي للاستفادة من الكفاءة التجمعية وصولًا للأسواق العالمية.

ومن أهم توصيات البحث: تفعيل وتثمين نشاط البحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العنقودية، وجعله من الأنشطة المحورية مع رفع المخصصات المالية لهذا النشاط الذي يساهم بشكل كبير في تفعيل نشاط التجديد التكنولوجي في المؤسسات.

3. (العابد، دهان، 2019) بعنوان: تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجًا.

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال آلية الشراكة، بغرض تجربة العناقيد في فرنسا كنموذج.

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج، حيث قام الباحثان بجمع المعلومات عن التنمية المستدامة والمحلية والعناقيد، وتحليلها، وربطها للوصول للنتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: سياسة العناقيد في فرنسا سمحت بتدخل الجماعات المحلية كشريك فاعل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ويتم ذلك من خلال المساهمة في إنشاء العناقيد كعضو في مجلس الإدارة، كما تساهم في تمويل وإشعار مختلف المتعاملين بأهمية إقامة عقود شراكة لإنجاز مشاريع البحث ذات الصيغة المستدامة.

وخرج البحث بعدة توصيات أهمها: يجب ترسيخ مبدأ التمكين الذي يعطي الجماعات المحلية دورًا أكبر، ومركزًا على احتياجات المجتمع المحلي، وأن سياسة التنمية المحلية يجب أن تكون ضمن سياق عالمي.

4. (جديدي، جرمون، 2018) بعنوان: التجمعات الصناعية ضمن سلاسل القيمة العالمية "كإستراتيجية" لترقية صناعة البلدان النامية (تجمعات صناعة السيارات في الهند 2009-2016).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر ربط التجمعات الصناعية بسلاسل القيمة العالمية على مستويات الصناعة في البلدان النامية، من خلال دراسة حالة تجمعات صناعة مكونات السيارات في الهند، وذلك من خلال مداخل ربط التجمعات الصناعية بسلاسل القيمة العالمية، وما هي فرص التطور الصناعي لهذه التجمعات، وذلك وفقًا لنمط وطبيعة العلاقة بين المؤسسات.

واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات وتحليلها، ومنهج دراسة الحالة، واستخدام صناعة السيارات في الهند كنموذج للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن العمل ضمن تجمعات صناعية وربط هذه التجمعات بسلاسل القيمة العالمية كان له أثر إيجابي على مستويات الصناعة في الهند، كما أنه توجد في الهند ميزة تنافسية تتميز بها، وذلك بسبب العمالة الماهرة وشبه الماهرة المتوفرة لديها، وتوفر الموارد المالية لديها، حيث تعدُّ ثالث أكبر منتج للصلب في العالم، وهذا ما منحها ميزة في التكلفة، حيث تمكنت الهند من خفض تكاليف الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10-25% عن أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأيضًا جغرافيا الهند التي تخدمها بقربها من أسواق السيارات في الشرق الأوسط وأوروبا، وأيضًا ساهمت إجراءات الحكومة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإقامة تجمعات صناعة السيارات كقطاع حيوي.

وجاء البحث بعدة توصيات أهمها: الاستثمار في تحسين بيئة أداء الأعمال، وتحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بإقامة المشاريع والصناعات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تم استعراض 18 دراسة سابقة أجريت خلال الفترة (2020-2015) والتي تصب في محور الدراسة الحالية، ف (3) من الدراسات فقط محلية نظرًا لندرة الدراسات المنشورة محليًا عن الموضوع محل الدراسة، وهذا أحد المبررات لدى الباحثة للبحث في هذا الموضوع، و(11) دراسة عربية منشورة في مجلات جزائرية علمية وعلى مواقع الإنترنت، و(4) دراسات أجنبية، (3) منها بصيغة عربية درست فيها بعض تجارب دول العالم في مجال التجمعات العنقودية، مثل: التجمعات العنقودية، تجربة كوريا، إيطاليا، وادي السيليكون، وغيرها.

تناولت الدراسات التجمعات العنقودية من عدة جوانب، منها تعريف التجمعات العنقودية، وأخرى تناولت أنواع متخصصة من التجمعات العنقودية الصناعية والزراعية، وثم دراسة تأثيرها على التنمية وخلق ميزة تنافسية وقدرة تنافسية، وما هي التحديات والمعوقات لإقامة التجمعات العنقودية في بعض الدول العربية.

اتفقت معظم الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبعضها استخدم إلى جانب ذلك المنهج التاريخي لوصف تاريخ نشأة العناقيد في بلادهم، وهذا سيتفق مع الدراسة الحالية التي ستستخدم نفس المنهج، وذلك لأن الموضوع الذي يتم دراسته يحتاج الى معلومات وصفية سيتم جمعها بطرق مختلفة، وتحليلها لاستخراج النتائج.

اتفقت معظم الدراسات العربية السابقة في عدة نتائج أهمها: وجوب عمل بنية تحتية للتجمعات العنقودية في الدول التي ستطبق الإستراتيجية، أيضًا أهمية التعاون والتشبيك والشراكة بين الفاعلين في المجتمع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنجاح التجمعات العنقودية، وأخيرًا أهمية الدور الحكومي والدعم الحكومي للتجمعات العنقودية.

ولقد أثبتت جميع الدراسات السابقة قدرة التجمعات العنقودية على خلق ميزة تنافسية سواء للمنتج أو للدولة أو للخدمة المقدمة، وأنها قادرة على دعم القدرة التنافسية للدولة أو المنطقة المحلية، وأضافت تجارب الدول الأخرى غير العربية أبعادًا جديدةً لرفع فاعلية وتنافسية التجمعات العنقودية، ومنها: أهمية البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي، تكنولوجيا المعلومات، رأس المال البشري والفكري، الشراكة والدعم الحكومي؛ وجميعها أوصلت هذه الدول إلى التفوق ورفع الأداء التنافسي لديها.

ساعدت الدراسات السابقة في بناء نموذج الدراسة المعتمد، ولكن تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها وحسب الحالة الفلسطينية والوضع الجغرافي والسياسي القائم تزيد دراسة قدرة التجمعات العنقودية كمصطلح واسع، وأداة على تحقيق تنمية لجميع المناطق في فلسطين حسب

الموارد الموجودة في المنطقة، ومؤهلاتها لجعلها أكثر تخصصية، وهذا بدوره سيؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للمنطقة بأكملها، وهذا يختلف في أبعاده عن القدرة التنافسية للمنتجات، أو المؤسسات التي تعدُّ جزء منها.

وتمثل التنمية المناطقية مسعىً جديدًا لبعض الدول، مثل: المملكة العربية السعودية، وأمريكا وضعتها كهدف في خططها التنموية القادمة 2030، وهناك ندرة في دراسات التنمية المناطقية، فتعدُّ هذه الدراسة إضافة في مجال التنمية المناطقية والقدرة التنافسية للمناطق.

أما أداة الدراسة الحالية فهي متشابهة مع أدوات الدراسات السابقة و هي المقابلات، ولكن هناك اختلاف في المجتمع، والعينة، والأهداف، والمتغيرات.

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 مقدمة:

تعدُّ منهجية الدراسة بمنزلة الإطار الموجِّه للعمل في البحث بجميع جزئيَّاته، وتفاصيله، ومسالكه؛ إذ تشكِّل المنهجية إطارًا شاملًا للطرق والأساليب والممارسات التي اتبعتها الباحثة لإجراء الدراسة الراهنة، كما أنَّ إيضاح الجانب المنهجي يعدُّ من أهم الجوانب التي تضمن نجاعة العمل البحثي، وموثوقية النتائج المقدَّمة في إطاره، حيث تشمل إيضاحًا لطبيعة المشكلة البحثيَّة، والفرضيَّات، وكيفية بنائها، والمنهج الذي تمَّ الاستناد إليه، والطرق، والأدوات، والأساليب البحثية المتنوعة التي تم الاعتماد عليها للإجابة على تساؤلات البحث الرئيسة؛ وعليه فإنَّ هذا الفصل يوضح المنهجية التي اتبعتها الباحثة في دراستها من حيث الأساليب، والطرق، والإجراءات، والأدوات؛ والتي بدأت بتطبيقها من بداية تحديدها للمشكلة البحثية، مرورًا بالمنهج الذي اختارته كمسار للدراسة، وصولًا إلى الإجابة على تساؤلات البحث بغرض تحقيق الهدف النهائي الذي صُمِّمَ البحث من أجله.

2.3 منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي الكيفي في إطار الدراسة الراهنة، لان هذا المنهج هو الذي يمكن الباحثين من القيام بوصف الظاهرة كما هي على ارض الواقع والتحديد الكيفي لأبعادها للوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة، وذلك من اجل التعرف على دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولا لخلق قدرة تنافسية للمناطق في فلسطين، وما هو واقع هذه التجمعات والتنمية المناطقية من وجهة نظر القائمين عليها والباحثين في هذا الموضوع و ذلك من خلال تحليل افقي و عمودي لإجابة المبحوثين يمكن تحديد العلاقة بين التجمعات العنقودية و التنمية المناطقية و في زيادة القدرة التنافسية للمناطق الفلسطينية.

استخدمت الباحثة أداة واحدة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة وهي المقابلات المهيكلة المعمقة، وذلك نظرًا لندرة الخبراء والباحثين في هذا المجال في فلسطين ولأنَّ مُصطلحات الدراسة متخصصة، وتحتاج الى تفسير حسب واقعنا الفلسطيني من جهة، وحسب ارتباط المصطلحات ببعضها البعض من جهة أخرى.

لذلك اقتصر مجتمع الدراسة على عدد محدود من الباحثين و هو 11 مقابلة هيكلية منها 9 من فلسطين و 2 من خارجها.

إنَّ للمقابلة أهمية كبيرة كأداةٍ في جمع البيانات، تهدف للحصول على المعلومات التي نُريدها، وتفيدنا في دراستنا، وذلك لأنَّ الأفراد لديهم ميلٌ فطريٌّ للحديث، أكثر من ميلهم للكتابة، وتكمن أهمية المقابلة في أنَّ الباحثة أرادت الحصول على ثقة مبحوثيها، والاستفادة من العقول النيِّرة التي اختارتها لإجراء المقابلة، ولطلب تفسير ما تُريد تفسيره أثناء المقابلة؛ فالمقابلة هي التي تضمن التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث، وقد عرفت المقابلة بأنها محادثة موجَّهة يقوم بها شخص مع آخر، وهدفها الحصول عل المعلومات، واستغلالها في بحث علمي، أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج (الخرابشة، 2012).

وللمقابلات عدة أنواع، منها: المقابلة الشخصية، المقابلة الهاتفية، المقابلة بواسطة الحاسوب، والمقابلة التلفزيونية، وهناك المقابلات الهيكلية (المقننة)، وغير الهيكلية (غير المقننة) (الخرابشة، 2012)؛ فالمقابلة الهيكلية هي التي يعدُّ لها الباحث أسئلة مقدمًا، وغير الهيكلية هي التي لا يقوم الباحث بوضع أسئلة محددة لها مسبقًا، ويتركها تسيرُ بشكلٍ حرٍ؛ فللمقابلة كأداة مستخدمة عدة مزايا، منها: أنها مرنة، ونسبة الردود فيها مرتفعة أكثر من الاستبانة والأدوات الأخرى؛ أمَّا سلبياتها فمنها: أنها تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، وقد تتأثر بعوامل الضغط والتوتر، وهناك صعوبة في الوصول إلى بعض الأشخاص أحيانًا (الخرابشة، 2012).

4.3 أداة المقابلة:

اعتمدت الباحثة على إجراء المقابلات الشخصية، فكانت المقابلات مهيكلة، والأسئلة فيها مفتوحة للاستفادة بأكبر قدر من إجابات المبحوثين، وقد أجريت المقابلات من خلال طرح الأسئلة مباشرة على كلِّ مبحوث على حدة؛ وقامت الباحثة باستخدام نموذجين من المقابلات، النموذج الأول كان موجهًا للمبحوثين في فلسطين للإجابة على الأسئلة بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني، واحتوت هذه المقابلة على (15) سؤالًا، وبعد إجراء أول مقابلة، لم يكن هناك تعديل على المقابلات، وقد أجابت الأسئلة في المقابلة على الأسئلة الرئيسة للبحث؛ أما النموذج الآخر من المقابلة والذي يحتوي

(16) سؤالًا؛ فتمَّ توجيهه لخبراء من دول أخرى، وذلك بهدف تفسير مصطلحات الدراسة، وزيادة فهمها، والإجابة على العلاقة بين متغيرات الدراسة بحسب خبراتهم.

5.3 مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنَّه: جميع الأفراد والعناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة (الخرابشة، 2012)؛ لذلك تكوَّن مجتمع الدراسة من: القائمين على تصميم وتنفيذ خطط التجمعات العنقودية في فلسطين، المؤسسات الحكومية العاملة على تنفيذ خطة العناقيد، أكاديميين فلسطينيين وباحثين في مجال العناقيد والتنمية المناطقية، خبراء على المستوى الدولي في مجال العناقيد والتنمية المناطقية.

6.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من أشخاص قائمين عل تنفيذ وتصميم التجمعات العنقودية في فلسطين، وأكاديميين في علم الاقتصاد، وباحثين في التجمعات العنقودية، و خبير في التجمعات الصناعية الفلسطينية سابقًا و عددهم 11، وتمَّ في المقابلة الثانية إجراء مقابلات مع خبراء دوليين في التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية (المنهج المناطقي عامة) من دولة المغرب عدد (2)؛ لتدعم إجاباتهم نتائج الإطار النظري للدراسة.

و كانت محدودية عدد العينة احدى المعيقات و الصعوبات التي واجهت الباحثة بسبب قلة عدد الخبراء و المتخصصين في هذا المجال، و بالرغم أيضا من قلة عددهم الا أنه أيضا كان هناك خلط لدى بعض الخبراء الفلسطينيين بين مصطلح التنمية المناطقية (Territorial Development) و التنمية الإقليمية (Regional Development).

Formatted: Not Highlight
Formatted: Justify Low, Indent: First line: 2 ch
Formatted: Not Highlight
Formatted: Not Highlight
Formatted: Not Highlight

7.3 إجراءات أداة الدراسة

التخطيط للمقابلة:

1ـ تمثَّل الهدف الأساس للباحثة من إجراء المقابلات في جمع البيانات والمعلومات للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية، وعلى سؤالها الرئيس، وهو: "ما دور التجمعات العنقودية (العناقيد) في تحقيق التنمية المناطقية وصولًا لخلق قدرة تنافسية للمناطق؟"

2ـ اختارت الباحثة مجموعة من الخبراء والأكاديميين والعاملين في مجال العناقيد والتنمية المناطقية، وأجرت معهم المقابلة، وذلك للاستفادة من خبراتهم حول التجمعات العنقودية، والتنمية المناطقية، والقدرة التنافسية للمناطق، وعلاقة هذه المصطلحات العلمية ببعضها البعض، وعلاقتها بالواقع الفلسطيني.

3ـ قامت الباحثة بصياغة وكتابة أسئلة المقابلة بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة والمقالات التي تناولتها في دراستها، واعتمدت الباحثة على المقابلة في الجزء العملي من الرسالة؛ للمساهمة في إيجاد إجابة لأسئلة البحث، وحلول لمشكلة الدراسة؛ وقد بلغ عدد الأسئلة في المقابلة الأولى (15سؤالًا)، تم إجابتهم جميعًا من جميع الخبراء، و (16 سؤالًا) في المقابلة الثانية؛ وأجاب أحد المبحوثين على جميع الأسئلة، أمَّا الشخص الآخر فأجاب على عددٍ منهم؛ نظرًا لضيق الوقت مع الخبير.

4- تم تحديد موعد المقابلات مع المبحوثين سواء الفلسطينيين (في غزة والضفة)، أو المبحوثين في الخارج (دولة المغرب).

5- تم إجراء المقابلات مع مبحوثين اثنين من الخبراء في غزة في مكان عملهم، وإجراء مقابلتين عبر الهاتف مع خبراء في الضفة، ومقابلتين هاتفيَّتين مع الخبراء في الخارج للإجابة على الأسئلة.

6- تم تزويد الخبراء بأسئلة المقابلات قبل إجراء المقابلة معهم.

7- تم إجراء المقابلات من تاريخ 2021/11/24 إلى تاريخ2022/4/14.، بواقع مقابلة واحدة في اليوم الواحد.

8ـ منحت الباحثة الوقت الكافي للخبراء للإجابة على الأسئلة كلٍّ على حدة؛ من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول كل سؤال يُعرض عليهم؛ للاستفادة من إجاباتهم وتعليقاتهم.

معالجة المقابلة وتعريفها:

تم تفريغ إجابات أفراد العينة التي تمَّ سماعها، ووُضعت الإجابات على شكل بيانات مرتبة ومحدودة الإجابة لكلِّ شخصٍ على حدة حول كل إجابة من الإجابات، وتمَّ استخدام أسلوب تحليل المحتوى النوعي؛ لتكون نتائج المقابلة تبريرًا لمواقفهم تجاه دور التجمعات العنقودية في تحقيق التنمية المناطقية، وصولًا لخلق قدرة تنافسية للمناطق؛ وذلك تبعًا لخبراتهم في هذا المجال، ومعتقداتهم، وآرائهم الشخصية حول مشكلة البحث.

54 الفصل الرابع:

نتائج الدراسة

سيتمُّ في هذا الفصل عرض تحليل نتائج الدراسة التي تضمَّنت النتائج المتعلقة بأداة المقابلة، والتي تجيب على أسئلة الدراسة.

1.4 تحليل نتائج أداة البحث (المقابلات):

تحليل محتوى المقابلات الأولى :

السؤال	فوزي الجدبة	محمود عيسى	جمال الفاضي	وسام المدهون	محمد الخطيب
ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين	• اتفاق باريس الاقتصادي • التبعية للاقتصاد الإسرائيلي	• الاحتلال الاسرائيلي وسياساته • عدم سيطرة الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية • سياسات الإغلاق والحصار • تحكم إسرائيل في الحدود والمعابر	• اتفاق باريس الاقتصادي • التبعية للاقتصاد الإسرائيلي • تحكم إسرائيل في الحدود والمعابر التجارية • السيطرة على مصادر المياه • المساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية. • عزوف الدول المانحة عن تمويل	• الاحتلال الاسرائيلي • الانقسام الفلسطيني • ضعف التنسيق بين المؤسسات • ضعف التمويل واحجام المستثمر	• مشكلات سياسية: السيطرة المكانية المفقودة • مشكلات مالية: الاعتماد على الدول المانحة. • مشكلات التخصص والكفاءة: عدم وجود مؤسسات

Formatted: Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

		التجارية • المساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية	مشاريع في المناطق المصنفة (ج)، أو في القدس وهو ما يعني قبولاً بالتوجه الإسرائيلي لتقسيم الأراضي الفلسطينية. • غياب بيئة حاضنة لعملية تنموية حقيقية	ين بسب المخاطر • عدم التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية	متخصصة بالتنمية. • مشكلات التداخل في الصلاحيات: بين الجهات العاملة بالتنمية سواء حكومية أو خاصة. • مشكلات اجتماعية نابعة من عدم الثقة بين السكان والجهات العاملة بالمشاريع التنموية
هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين	التنمية المناطقية أحد أوجه وآليات التنمية	التنمية المناطقية تعتبر فرصة للتغلب على مشاكل التنمية	التنمية المناطقية تعتبر فرصة للتغلب على مشاكل التنمية وتسهم في خلق آفاق جديدة تعيد بناء الاقتصاد والمجتمع وتعمل على تفعيل دور القطاع الخاص	**نعم:** هي فرصة للتغلب علي مشاكل التنمية المتعلقة بالبعد الجغرافي والاستدامة	**نعم:** لأنه لا يوجد منطقة تضم جميع مقومات التنمية البشرية والطبيعية
هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية	**العديد من المظاهر:** صناعة الجلود والاحذية في	مظاهر وآثار التنمية المناطقية التي تتمثل في انخفاض	**العديد من المظاهر:** • خلق شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.	هناك بعض التجمعات العنقودية والتي تتمثل	**نعم يوجد**

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

والتجمعات العنقودية في فلسطين؟	الخليل، والتمور في الاغوار، قطاع الصيد في قطاع غزة	معدلات الفقر والبطالة وتحسن مستوى المعيشة غير ملموسة	• تعزيز القدرة التنافسية للشركات. • إستكشاف أسواق جديدة للتصدير	في المناطق الصناعية ولكنها ما زالت محدودة	
هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟	**تم الاطلاع** هناك صعوبات لتنفيذ خطة العناقيد لكن ليست مستحيلة ومعظم التحديات التي ذكرت سابقا تأثر على فكرة العناقيد	**تم الاطلاع** الخطط العنقودية واعدة وطموحة	**تم الاطلاع** فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة	**تم الاطلاع** فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة	**تم الاطلاع** فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة
هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟	**نعم:** مرتبط بتوفير البيئة العامة المناسبة والتخلص من القيود والتحديات التنموية	**نعم:** لأنها فكرة تقوم على الاستفادة من الميزات التنافسية للمناطق والقطاعات	**نعم:** ستخلق رؤية جديدة تعزز دور القطاع الخاص, وتعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة حصتها السوقية والعمل على استكشاف أسواق خارجية	**نعم:** ستساعد في القدرة التنافسية وتحسين الجودة	**نعم:** ستعمل على شحن الطاقات والامكانيات في القطاعات المختلفة وتجميعها بدل من تفرقها
أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات	الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم	القطاع الأفضل هو القطاع التي تتوفر له أسباب النجاح من تخطيط وتمويل وكفاءات بشرية	الصناعية والزراعية والخدماتية	الصناعية والزراعية	الزراعية والخدماتية

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

العنقودية، لماذا؟					
أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟	جميع المناطق لها ميزات تنافسية في موارد معينة	جميع المناطق لها ميزات تنافسية في موارد معينة	جميع المناطق لها ميزات تنافسية في موارد معينة , فتخصص منطقة عن غيرها ناتج عن توفر موارد خاصة بهذه المنطقة تميزها عن غيرها وهذا النوع من التوزيع يخلق نوع من زيادة التخصصية وتوسيع السوق وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	غزة والخليل بسبب توفر الموارد والكثافة السكانية والتواصل الجغرافي المحلي بين المحافظات	جميع المناطق لها ميزات تنافسية في موارد معينة
ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟	• توفر رأس المال • المناخ الملائم • القرب من الأسواق والقدرة على التصدير • الموارد البحرية الساحلية • توفر موارد طبيعة	**العنقود الزراعي** في قلقيلية وطوباس (أرض خصبة ومياه ومناخ معتدل وعمالة متخصصة). **العنقود الصناعي** في الخليل (تتوفر له بنية تحتية صناعية) **العنقود السياحي** في بيت لحم (معالم سياحية دينية، مشغولات خشبية يدوية)	موارد صناعية، وموارد زراعية، وخدماتية	الموارد الزراعية في غزة والموارد الصناعية المختلفة في الخليل	المورد البشري الموارد الزراعية الموارد الطبيعية
من هم	• المؤسسات	الشركات	**الاطراف:** القطاع	الوزارات	المؤسسات

الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟	الحكومية • القطاع الخاص • المؤسسات التعليمية • المانحين	والمؤسسات المترابطة من تجار ومستوردين ومنتجين ومصنعين ومقدمي الخدمات والمؤسسات الداعمة والفاعلة, والمؤسسات الحكومية	الخاص، أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام. **<u>ينقصهم</u>** ينقص تطبيق الفكرة، وجود خبراء، تقديم تجارب ناجحة، وجود إرادة وصبر، تأهيل العاملين وزيادة معرفتهم والعمل على تحسين المنتج وزيادة تنافسيته	,البلديات هيئة تطوير المدن الصناعية, المجتمع المحلي, المستثمرين والمنظمات الدولي	الحكومية، المؤسسات الاهلية، المؤسسات الدولية، مؤسسات المجتمع المدني
هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟	من المتوقع عدم وجود فعالية في الترابط بسبب ضعف أدوار هذه المؤسسات	إلى حد ما	هناك تفاعل من جميع الاطراف ذات العلاقة بالموضوع	تفاعل محدود	تفاعل ضعيف
ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟	• تقدم الرؤى والخطط والبيئية الملائمة. • رفد التجمعات العنقودية برأس المال البشري المؤهل • دور القطاع الخاص من استثمار وانتاج وتسويق	نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع بأهمية التجمعات العنقودية	• تحديد هدف مشترك • تغيير في نمط واسلوب التفكير • توفير بيئة تعاونية وتشاركية • وخلق حالة من التنافس الإيجابي	التنسيق الفعال لوضع خطط عملية وتذليل العقبات	• تحديد الهدف • تحديد المنهجية. • تحديد الادوات والوسائل. • تحديد المسؤولية

أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)، ولماذا؟	الأبعاد الثلاثة مهمة جدا, ويحظى البعد الذي يعزز النجاح والتطور بالأولوية	الأبعاد الثلاثة مهمة والبعد الجغرافي هو الأكثر تأثيراً	الأبعاد الثلاثة مهمة والبعد الجغرافي هو الأكثر تأثيراً	البعد الجغرافي لدوره الكبير في تسهيل عملية التسويق للمنتجات	البعد الجغرافي
هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟	فعالية التجمعات العنقودية كأداة لخلق تنمية مناطقية يتوقف على توفير العوامل المحفزة للنجاح	فعالية التجمعات العنقودية كأداة لخلق تنمية مناطقية يتوقف على قدرة هذه التجمعات في خلق قيمة مضافة	نعم يمكن أن تكون أداة ناجحة وفعالة	نعم هي اداة فعالة في المساهمة في عملية تنمية محلية مستدامة	نعم تشكل اداة فعالة وضرورية
كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟	من خلال وجود موارد مجددة ومميزة ومتنوعة	من خلال استغلال الموارد الطبيعية والمالية والبشرية	• تفعيل حالة الحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام • خلق فرص عمل تحد من نسب البطالة. • توفير مشاريع صغيرة للشباب. • تقليل المشكلات على المستوى السياساتي	سهولة وصول المنتج بجودة مقبولة وبسعر متاح للمستهلكين	من خلال استغلال الموارد الطبيعية والمالية والبشرية

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt, Not Highlight

			• تعزيز قدرات القطاع الخاص على تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.		
ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الاستراتيجية في التنمية؟	فكرة التجمعات العنقودية تواجه تحديات كبيرة, البعد الجيوسياسي يؤثر في نجاح هذه التجمعات	**فرص النجاح كبيرة جداً.** البعد الجيوسياسي يبقى الأكثر تأثيراً في نجاح هذه التجمعات، لأن السيادة الاقتصادية والجغرافية أساس نجاح التنمية العنقودية	**فرص النجاح كبيرة.** البعد الجيوسياسي يبقى الأكثر تأثيراً في نجاح هذه التجمعات، لأن السيادة الاقتصادية والجغرافية أساس نجاح التنمية العنقودية	**فرص النجاح كبيرة:** يبقي الوضع الجيوسياسي من احتلال اسرائيلي وانقسام فلسطيني من اهم التحديات القائمة ولكن يمكن التغلب عليها من خلال تعزيز التنسيق وإشراك قطاعات دولية في عملية التنمية.	**فرص النجاح كبيرة:** يبقى الأكثر تأثيراً في نجاح هذه التجمعات، لأن السيادة الاقتصادية والجغرافية أساس نجاح التنمية العنقودية

تابع تحليل محتوى المقابلات

السؤال	علي عبد الحميد	مازن العجلة	نصر جبر	علي أبو شهلا	محمود صبرة	حسن الأشقر
ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين	• الوضع الجيوسياسي المعقد للمناطق الفلسطينية • الانقسام السياسي	• التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. • ضعف القطاعات	• التحكم بمعظم الموارد في فلسطين • عدم الاستثمار	• الممارسات الإسرائيلية • عدم وضع الرجل	• الممارسات الإسرائيلية • التوسع الفلسطيني في	• الممارسات الإسرائيلية • التبعية للاقتصاد الإسرائيل

	• تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية والإداري الداخلي	الإنتاجية الرئيسية خاصة الزراعة والصناعة. • عدم المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة	في المناطق المصنفة (ج)، • عدم وجود ربط جغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية • التبعية للاقتصاد الإسرائيلي	المناسب في المكان المناسب	القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية	• السيطرة الاسرائيلية على المعابر • محدودية الموارد المالية ي
هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين	**نعم**: لأنها تستهدف تطوير وتنمية مناطق مختلفة بناء على الفرص والامكانيات المتاحة في كل منطقة	**نعم**: فهي تعالج مشكلة سوء توزيع الثروات والموارد بين المناطق	**نعم:** فرصة كبيرة للتغلب على مشاكل التنمية	**نعم:** مع ضرورة أن يتم تولية الرجل المناسب في المكان المناسب	**نعم**: لأنها تعمل على تنمية وتطوير عدة مناطق مختلفة	**إلى حد ما نعم:** فهي تعالج المشاكل المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي
هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟	**نعم يوجد**	**نعم**: يوجد ولكنها غير فاعلة	**نعم:** هناك الاستراتيجيات الوطنية للعناقيد، حيث تم تقسيم المناطق والعناقيد حسب المناطق والموارد المتاحة	**نعم يوجد**	**لا يوجد**	نعم، توجد مظاهر للتنمية المناطقية مع الفروقات في النجاح والفشل من منطقة لأخرى
هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟	**تم الاطلاع:** فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة	**تم الاطلاع:** فكرة مهمة وموضوع التنمية العنقودية أو استخدام التنمية في المنهج العنقودي موجودة في كثير من الدول في	تم الاطلاع بشكل مبدئي على خطة العنقود الزراعي والصناعي	**تم الاطلاع:** فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة	**تم الاطلاع:** فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة	**تم الاطلاع:** على خطة العنقود الزراعي بشكل دقيق

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

		الدول المتقدمة				
هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟	**نعم**: تساهم هذه التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات ذات الصلة	**نعم**: تساهم هذه التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات ذات الصلة	**نعم**: تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية	**نعم**: تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية	**نعم**: أن تزيد الخطط العنقودية القدرة التنافسية للمناطق	**نعم**: ستزيد هذه الخطط القدرة التنافسية للمناطق التي تطبق فيها والقطاعات المختلفة،
أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟	الصناعية والزراعية والخدماتية	القطاع الزراعي والصناعي والقطاع التعليمي والسياحي والبحري	العنقود الزراعي والسياحي	ليس هناك قطاع أفضل من الآخر، فكل عنقود له وضعه الخاص، وسياسته الخاصة	العنقود الزراعي: توفر ميزة تنافسية لهذا القطاع	قطاع تكنولوجيا المعلومات: إنتاج مدخلات إنتاج فعلية وكثيرة
أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟	مناطق أ و ب لسهولة التنمية فيها دون وجود قيود أو عراقيل	غزة والخليل بسبب توفر الموارد والكثافة السكانية والتواصل الجغرافي المحلي بين المحافظات	غزة والخليل بسبب توفر الموارد والكثافة السكانية والتواصل الجغرافي المحلي بين المحافظات	بيت لحم (مدينة سياحية)	قطاع غزة العنقود الزراعي الخليل: العنقود الصناعي بيت لحم العنقود السياحي	قطاع غزة العنقود الزراعي الخليل: العنقود الصناعي بيت لحم العنقود السياحي
ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟	الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية	**العنقود الزراعي** في قلقيلية وطوباس (أرض خصبة ومياه ومناخ معتدل وعمالة متخصصة). **العنقود الصناعي** في الخليل (تتوفر له بنية تحتية صناعية) **العنقود السياحي** في بيت لحم	**العنقود السياحي**: بيت لحم : فيها معظم المناطق السياحية **العنقود الصناعي**: محافظة الخليل ونابلس: عصب الاقتصاد الصناعي ؛ فمعظم الصناعات الفلسطينية تتركز في	رام الله السياحة، ونابلس المصانع	أريحا مميزة في المحصول الزراعي. قطاع غزة في الانتاج السمكي	**العنقود السياحي**: بيت لحم : فيها معظم المناطق السياحية **العنقود الصناعي**: محافظة الخليل ونابلس: عصب الاقتصاد الصناعي ؛ فمعظم الصناعات الفلسطينية تتركز في

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

		(معالم سياحية دينية، مشغولات خشبية يدوية)	محافظتي الخليل ونابلس. **العنقود الزراعي**: محافظة قلقيلية أكثر المحافظات المناسبة للزراعة، حيث تتوافر فيها كميات من المياه اللازمة للزراعة".			محافظتي الخليل ونابلس. **العنقود الزراعي**: محافظة قلقيلية أكثر المحافظات المناسبة للزراعة، حيث تتوافر فيها كميات من المياه اللازمة للزراعة".
من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين على استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟	• القطاع الحكومي. • القطاع الخاص. • المستثمرون ورجال الأعمال. • الغرف التجارية والصناعية.	• المؤسسات الحكومية • القطاع الخاص • المنظمات الأهلية • المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية • القطاع الخاص • المؤسسات النقابية • اتحاد الصناعات	• الحكومة • القطاع الخاص • الجانب العلمي: الجامعات ومراكز البحوث	• الوزارات والسلطات	• القطاع الحكومي • القطاع الخاص • الجانب العلمي: الجامعات ومراكز البحوث	• القطاع الخاص • القطاع العام • قطاع المجتمع المحلي (المؤسسات غير الحكومية)
هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟	تفاعل محدود	تفاعل ضعيف	تفاعل كبير	تفاعل محدود	تفاعل ضعيف	في البداية فقط
ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟	مزيد من التعاون والتنسيق والعمل على جلب التمويل اللازم للمشاريع التنموية	رفد العناقيد بالمهارات وبالكوادر المؤهلة وبالتدريب	• تنفيذ سياسات العناقيد. • التعاون والحوار والتكامل بين جميع الأطراف. • سياسات تحفيزية لتشجيع	التفاعل المشترك بين الأطراف والحكومات، وبين العاملين على الخطط العنقودية	حالة من التكامل والمشاركة	التفاعل بين جميع الاطراف ذات العلاقة

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

			المستثمرين • تحفيز الابتكار والإبداع			
أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)، ولماذا؟	جميع هذه الأبعاد ذات أهمية. البعد الجغرافي في المرتبة الثالثة	الأبعاد الثلاثة مهمة والبعد الجغرافي هو الأكثر تأثيراً	بيئة الأعمال: لأنها ممكنة من حيث القوانين والاستراتيجيات والتسهيلات والحوافز اللازمة لتطوير العناقيد	البعد الجغرافي مهم وواضح	صعوبة الفصل بين الثلاثة أبعاد	البعد الجغرافي: لأنه يرتبط بالظروف المناخية، والنمط الزراعي، وتوفر الموارد والمصادر
هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟	نعم: أداة فاعلة وضرورية	نعم: الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ التنمية المناطقية	نعم: تطوير متكامل في المنطقة بإيجاد جميع الصناعات والخدمات في المنطقة	نعم: فكرة العناقيد تحتوي على التخصص, والتخصص في العناقيد يدعم فكرة التنمية المناطقية	نعم: بلا شك التجمعات العنقودية أساس في خلق تنمية مناطقية	نعم: أداة فاعلة وضرورية
كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟	تقليص الفجوات بين مختلف المناطق الفلسطينية من خلال فتح المناطق الريفية، وقطاع غزة والقدس للاستثمارات الجديدة والموجهة	• ميزة تنافسية جديدة • منتجات ذات جودة عالية • أسعار معقولة • امتلاك مهارات وكفاءات.	• من خلال بناء وتطوير منظومة متكاملة. • تشجيع الاستثمار وإقامة الصناعات والخدمات الداعمة للعنقود	• أشخاص مؤهلين فنيين متخصصين • عمل الأبحاث ومراكز البحوث • تطوير رأس المال البشري (الاهتمام بالعنقود البشري)	• استغلال المواد الخام • استغلال مدخلات الإنتاج	مشاركة الجميع في التدخلات في القطاعات
ما هي فرص نجاح التجمعات	**فرص النجاح كبيرة:** الوضع الجيوسياسي	**فرص النجاح كبيرة:** مع الاخذ بعين الاعتبار	فرصة النجاح رهينة عدة عوامل (الدعم,	فرصة كبيرة لنجاح فكرة التجمعات، ولكن بتغير	فرصة نجاحها ممكنة الوضع الجيوسياسي	فرصة كبيرة لنجاح فكرة التجمعات، ولكن بتغير

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: 12 pt, Not Highlight

العنقودية في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الاستراتيجية في التنمية؟	يلعب دوراً رئيسياً في نجاح التجمعات العنقودية	أن تنفيذ العناقيد مهمة صعبة جدا وليست سهلة رغم أهميتها ورغم المزايا التي سوف تتركها أو التي تشكلها على ارض الواقع	التحفيز) الوضع الجيوسياسي له تأثير على الاستراتيجيات	الوضع السياسي القائم على الأقل "الوضع الداخلي".	يلعب دوراً رئيسياً في نجاح التجمعات العنقودية	الوضع السياسي القائم

تحليل محتوى المقابلات:

السؤال الأول: ما أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

أظهرت نتائج تحليل المقابلات أن هناك ثمة مشاكل جمة تواجه التنمية في فلسطين, يتقدم هذه المشاكل الاحتلال الإسرائيلي وما يمارسه من اجراءات تعسفية بحق البشر والحجر, حيث أن جميع الخبراء الذين تمت مقابلتهم يرون بأن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي من أهم مشاكل التنمية في فلسطين، بالإضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي بشكل شبه كامل، علاوة على سيطرة الاحتلال على مناطق (ج) في الضفة الغربية ونهب الموارد المائية والمالية، هذا بالإضافة إلى اتفاقية باريس الاقتصادية المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني وما كرسته من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي.

هذا بالإضافة الى سياسة الاغلاقات التي ينتهجها الاحتلال الاسرائيلي, وقطع الطرق الواصلة بين المدن الفلسطينية, وتحكم الاحتلال في الحدود والمعابر, وهذا كله على صعيد الاحتلال الاسرائيلي, يضاف إلى ذلك اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية والتي غالبا ما تكون مرهونة بمواقف سياسية معينة, كذلك عزوف الدول المانحة عن تمويل المشاريع التنموية في المناطق المصنفة (ج), ومن بين المشاكل أيضاً الانقسام الفلسطيني الداخلي, وضعف التنسيق بين المؤسسات, يضاف إلى ذلك مشكلة التخصص والكفاءة, وندرة المؤسسات المختصة بالقضايا التنموية, وأيضاً مشكلات اجتماعية نابعة من عدم الثقة بين السكان والجهات العاملة بالمشاريع التنموية.

يضاف إلى ما سبق من مشاكل, مشكلة التوسع الفلسطيني في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية.

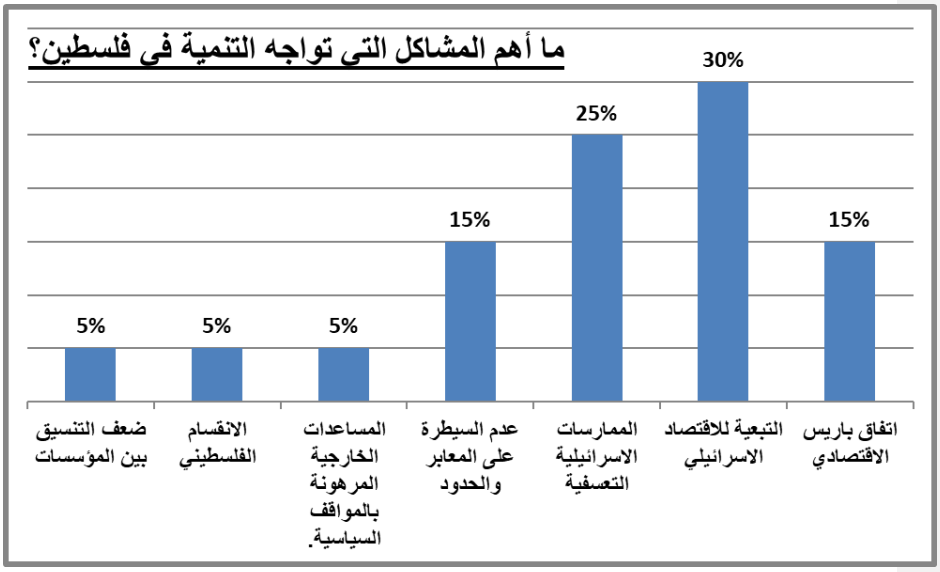

السؤال الثاني: هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين؟

تنوعت الاجابة على هذا السؤال بين مؤكد على ذلك, وبين جعل التأكيد مشروط بظروف ومواقف معينة, حيث تبين أن 80% من الخبراء يؤكدون على اعتبار التنمية المناطقية فرصة كبيرة للتغلب على المشاكل التنموية في فلسطين, وتسهم في خلق آفاق جديدة تعيد بناء الاقتصاد والمجتمع وتعمل على تفعيل دور القطاع الخاص, كما أنها تستهدف تطوير وتنمية مناطق مختلفة بناء على الفرص والامكانيات المتاحة في كل منطقة, وهي وسيلة أيضاً للتغلب على المعوقات التي يضعها الاحتلال من حيث تقسيم المناطق، ووضع الحواجز، والعزل الجغرافي؛ ما يُساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة (موارد بشرية وطبيعية)، ويساهم في إبراز ميزات كل منطقة عن الأخرى، وجذب المبادرات والاستثمارات الخارجية على أن تكون جزءًا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الوطنية.

بينما 20% من الخبراء كانت أجابتهم بنعم مشروطة بضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وإعطاء المسؤولية لأهلها, وأن يكون الأشخاص المسؤولون عن التنمية المناطقية على مستوى عالٍ، ويعملون عملاً جماعياً، بالإضافة إلى وجود تكامل في العمل، وأن يعلم كل طرف على علم بما يفعله الآخر، وما هي مهامه، حيث تحدث عملية تبادل آراء بما فيه مصلحة

الجميع. كذلك ضرورة استغلال الميزة النسبية لكل منطقة من المناطق المستهدفة, وضرورة توزيع الثروات والموارد بين المناطق بما يسهم في تحقيق المصلحة لكافة المناطق.

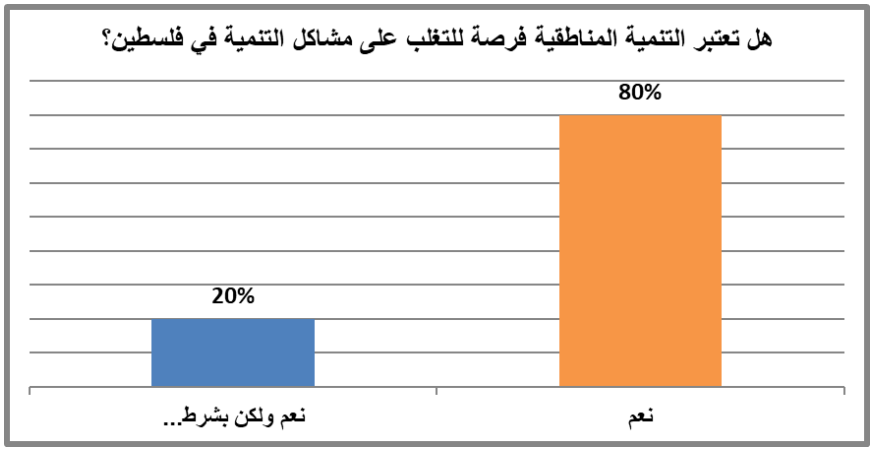

السؤال الثالث: هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

يرى 90% من الخبراء أن هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين, تتمثل في خلق شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص, وتعزيز القدرة التنافسية للشركات, واستكشاف أسواق جديدة للتصدير, وأيضاً من المظاهر وجود الاستراتيجيات الوطنية للعناقيد، حيث تم تقسيم المناطق والعناقيد حسب المناطق والموارد المتاحة, ومن المظاهر ايضاً صناعة الجلود والاحذية في الخليل، والتمور في الاغوار، وقطاع الصيد في قطاع غزة, بينما 10% يرون بعدم وجود أي مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين، وذلك لعدم وجود تكامل بين الجمعيات والاتحادات والأطراف الفاعلة في عملية التنمية المناطقية.

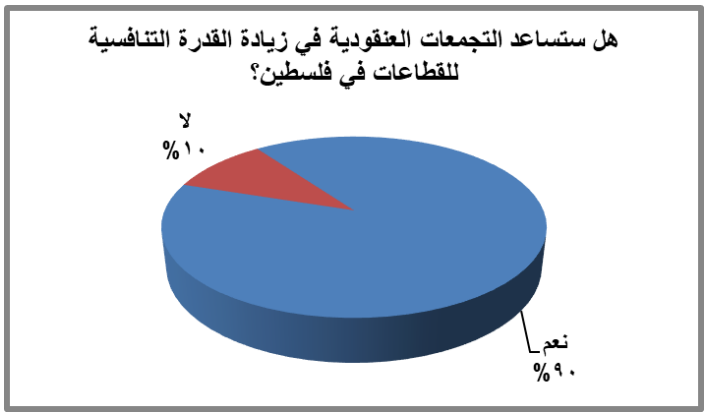

السؤال الرابع: هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

تبين من خلال نتائج المقابلات مع الخبراء أن جميعهم على اطلاع بالخطط العنقودية الفلسطينية, ويرون بأنها خطط واعدة وطموحة, وهي خطة واقعية، وعبارة عن تحدي، ومثالية لوضع فلسطين الراهن, وفرص نجاحها كبير, وتعد خطة شاملة ومتكاملة وطموحة حيث اشتملت على جميع مكونات التخطيط الاستراتيجي, لكن هناك صعوبات لتنفيذ خطة العناقيد لكن ليست مستحيلة, فهي بحاجة إلى موارد مالية كبيرة، وهذا للأسف غير متوفر، وذلك لما تواجهه الحكومة من عجز مالي, ما يجعل تنفيذ الاستراتيجيات مرهوناً بشكل أساسي بالتمويل من المؤسسات الدولية، والتي تميزت بالتذبذب في السنوات الأخيرة, ما يؤدي إلى إمكانية عدم تنفيذ الاستراتيجية بشكل شمولي؛ ما يؤدي في النهاية الى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من العناقيد.

السؤال الخامس: هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟

تبين من نتائج المقابلات مع الخبراء أن 90% منهم يرى أن التجمعات العنقودية ستساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين, فهي فكرة تقوم أساساً على الاستفادة من الميزات التنافسية للمناطق والقطاعات, كما ستعمل هذه التجمعات العنقودية على خلق رؤية جديدة تعزز دور القطاع الخاص, وتعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة حصتها السوقية والعمل على استكشاف أسواق خارجية, وستعمل على شحن الطاقات والامكانيات في القطاعات المختلفة وتجميعها بدل من تفرقها، بينما 10% أي أن إجابة أحد الخبراء لم تتوافق، واعتبرت أن سيطرة الاحتلال على

اقتصادنا منذ زمن يجعل عمليتنا التنموية تتراجع، وأن اقتصادنا هو اقتصاد تابع خصوصاً في غزة, بمعنى أن خلق ميزة تنافسية جراء التجمعات العنقودية مرتبط بتوفير البيئة العامة المناسبة والتخلص من القيود والتحديات التنموية.

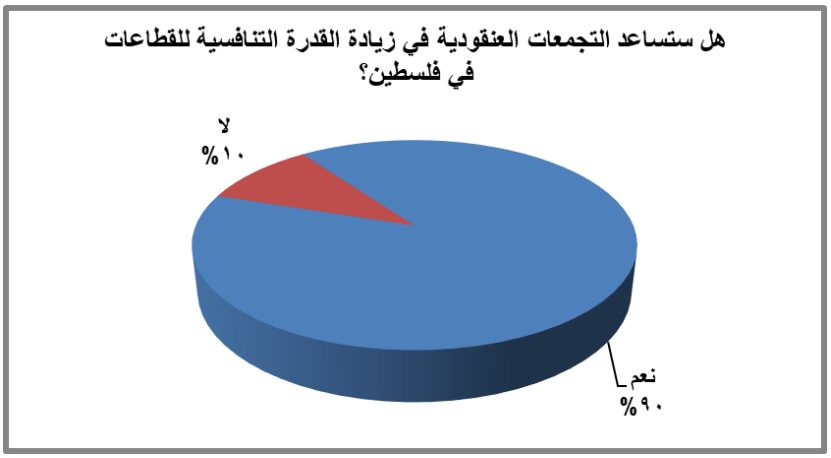

السؤال السادس: أي القطاعات في فلسطين من وجهك نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

تنوعت الاجابات حول القطاعات الأفضل للتجمعات العنقودية حيث تمحورت الاجابات حول قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والتعليم وقطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث أن 80% من الخبراء يرون بان القطاع الزراعي هو القطاع الأفضل للتجمعات العنقودية, حيث يتوفر لهذا القطاع ميزة تنافسية تميزه عن غيره من القطاعات مع تعدد الأسباب لدى كل خبير في الإجابة، ونسبة 50% من الإجابات ذكرت قطاع الصناعة، و50% ذكرت قطاع السياحة، أيضاً ذكر قطاع الأخشاب، وتصنيع الأثاث، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، أما 25% من الإجابات فكانت تعتقد أنه لا يوجد قطاع أفضل من الآخر في التجمعات العنقودية, معتبرا أن القطاع الأفضل هو القطاع التي تتوفر له أسباب النجاح من تخطيط وتمويل وكفاءات بشرية.

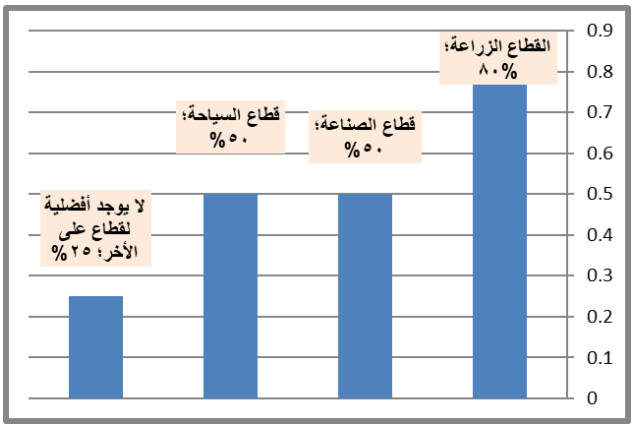

السؤال السابع: أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟

تباينت اراء الخبراء حول هذ السؤال, 40% من الخبراء يرون أن كل منطقة من المناطق لها ميزة تنافسية تميزها عن غيرها من المناطق، حيث تمتاز كل منطقة بمورد معين مقارنة بغيرها من المناطق، فتخصص منطقة عن غيرها ناتج عن توفر موارد خاصة بهذه المنطقة تميزها عن غيرها، وهذا النوع من التوزيع يخلق نوع من زيادة التخصصية وتوسيع السوق وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ومنهم من يرى أن أفصل المناطق هي منطقتي غزة والخليل لتوفر الموارد والكثافة السكانية والتواصل الجغرافي المحلي بين المحافظات, بينما 40% من الخبراء يرون أن منطقة بيت لحم جيدة في السياحة (السياحة الدينية)، كما ذُكرت قطاعات أخرى، مثل: أريحا، وهي جيدة في قطاع التمور، والخليل جيدة في قطاع الجلديات، ورام الله في السياحة، وقطاع غزة كان من الممكن أن يكون رياديا في القطاع الزراعي، لولا ممارسات الاحتلال, و20% من الخبراء يرون أن قطاع غزة أفضل للعنقود الزراعي, والخليل للعنقود الصناعي, وبيت لحم للعنقود السياحي.

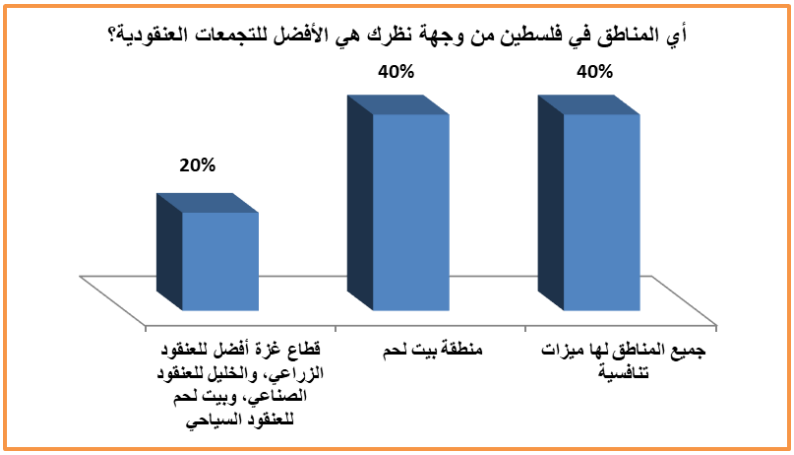

السؤال الثامن: ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟

يرى 50% من الخبراء أن العنقود الزراعي يتمتع بميزة تنافسية في محافظة بيت لحم لتوفر الأرض الخصبة والمياه والمناخ المعتدل والعمال المتخصصة, والعنقود الصناعي يتمتع بميزة تنافسية في مدينة الخليل لتوفر البنية التحتية الصناعية, والعنقود السياحي يتمتع بميزة تنافسية في بيت لحم لتوفر المعالم السياحية الدينية والمشغولات الخشبية اليدوية.

من ناحية أخرى كان هناك إجماع على أن السياحة والخدمات التابعة لها هي المورد الخصوصي لبيت لحم، وصناعة الحجر مورد خصوصي للضفة الغربية عامة، والأسماك هي المورد الخصوصي لقطاع غزة، والتمر المجهول هو أحد الموارد الخصوصية لأريحا، والمياه المتوفرة للزراعة تعدُّ مورداً خصوصياً لقلقيلية، أيضاً الثروة البشرية هي أحد الموارد الخصوصية، والموارد التراثية تعدُّ موارد خصوصية للسياحة في فلسطين.

السؤال التاسع: من هم الأطراف أو الفاعلين القادرين على استغلال الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟

يرى 80% من الخبراء أن أهم الفاعلين هم القطاع الحكومي والقطاع الخاص، و10% اعتبروا قطاع منظمات المجتمع المدني هو الطرف الثالث المهم، 10% اعتبرت مراكز البحوث والجامعات هي الطرف الثالث، واعتبر أحد الخبراء أن أساس الفاعلين في العملية التنموية هم المستفيدون من هذه العملية، أو القطاع، وجمعياتهم التي تمثلهم، وأيضاً الأطراف المشغلة لكل

قطاع، وبعض الخبراء اعتبر أن العمالة الفنية والعمالة الماهرة هم الفاعلون، ولكن بشرط وجود إدارة صحيحة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، أما ما ينقص هؤلاء الفاعلين فهو بعض الفنيات والخبرات، والإدارة الصحيحة، والتخصص في إدارة كل قطاع.

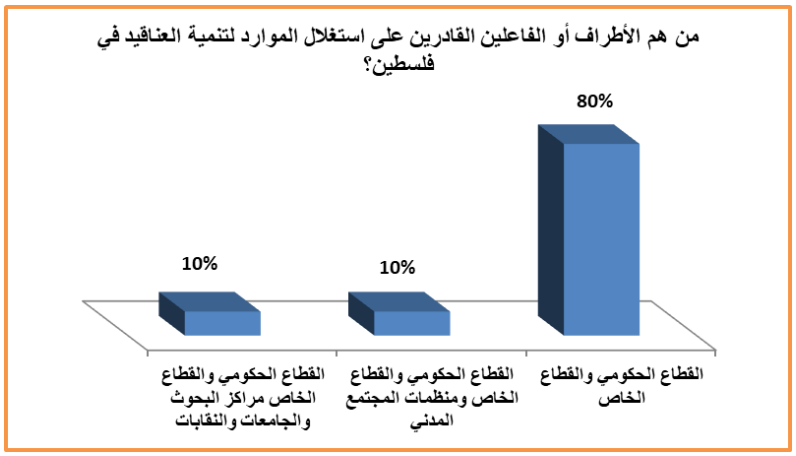

السؤال العاشر : هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفاعلية؟

اختلفت الآراء في إجابات الخبراء في هذا السؤال، حيث أن 20% من الخبراء يرون بوجود تفاعل من جميع الاطراف ذات العلاقة, بينما 30% يرون بأن التفاعل محدود, 30 منهم يرى ان التفاعل ضعيف, 20% اعتبر أنه لا يوجد أي شكل من أشكال التنسيق وأن الأطراف منفصلون تماماً بسبب ضعف أدوار المؤسسات القائمة على الأمر.

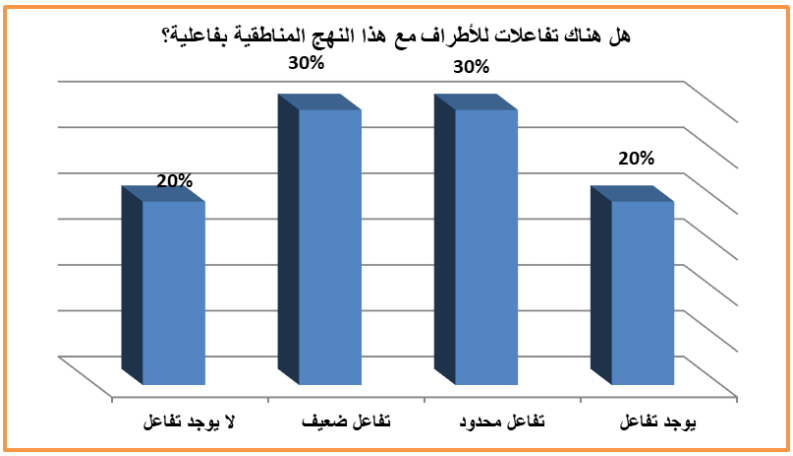

السؤال الحادي عشر: ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟

هناك اجماع بين الخبراء على ضرورة تقدم الرؤى والخطط البيئية الملائمة ورفد التجمعات العنقودية برأس المال البشري المؤهل وأن يكون للقطاع الخاص دور كبير في عملية الاستثمار والانتاج والتسويق, كذلك ضرورة التكامل والمشاركة بين جميع الأطراف الفاعلين سواء الحكومات أو العاملين على الخطط العنقودية، وذلك لخدمة المجتمع الفلسطيني, هذا بالإضافة إلى نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع بأهمية التجمعات العنقودية, كذلك ضرورة تحديد هدف مشترك, وتغيير في نمط واسلوب التفكير, وتوفير بيئة تعاونية وتشاركية, وخلق حالة من التنافس الإيجابي.

السؤال الثاني عشر: أي الأبعاد الثلاثة الآتية هي الأكثر تأثيرًا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بعد بيئة الأعمال)، ولماذا؟

أظهرت نتائج المقابلات أن 55% من الخبراء يرون بأن جميع الأبعاد الثلاثة مهمة والبعد الجغرافي هو الأكثر تأثيراً لدوره الكبير في تسهيل عملية التسويق للمنتجات, بينما 35% يرون بأن البعد الجغرافي هو البعد الأهم مقارنة بباقي الأبعاد, معتبرين أن البعد الجغرافي مهم وواضح، ويجب أن يكون القائم على تصميم العنقود للمنطقة هو من نفس منطقة العنقود، ويقيم جميع جوانبها، أما البعد القطاعي؛ فيجب أن تكون هناك شخصية واضحة لكل قطاع تطبق على جميع المؤسسات في هذا القطاع، أما في بعد بيئة الأعمال؛ فيجب أن تكون هناك قوانين خاصة بكل قطاع أو اتحاد أو تجمع يضبط هذه البيئة، والثلاثة أبعاد مؤثرة، ولا يمكن تفضيل بعد على الآخر, في حين أن 10% يرون بأن بيئة الأعمال هي الأهم معللين ذلك بأنها ممكنة من حيث القوانين والاستراتيجيات والتسهيلات والحوافز اللازمة لتطوير العناقيد.

وهناك من ربط بين القطاع والأبعاد, ففي القطاع الزراعي يعتبر البعد الجغرافي هو الأهم؛ لأنه يرتبط بالظروف المناخية، والنمط الزراعي، وتوفر الموارد والمصادر، وفي قطاع السياحة يعتبر بعد بيئة الأعمال هو الأفضل؛ لأن معظم الاستثمارات التي تتم في العنقود السياحي هي استثمارات قطاع خاص، وبالتالي بيئة الأعمال هي المهمة هنا، أيضا في قطاع التكنولوجيا يعتبر بعد بيئة الأعمال هو البعد الأهم فيها.

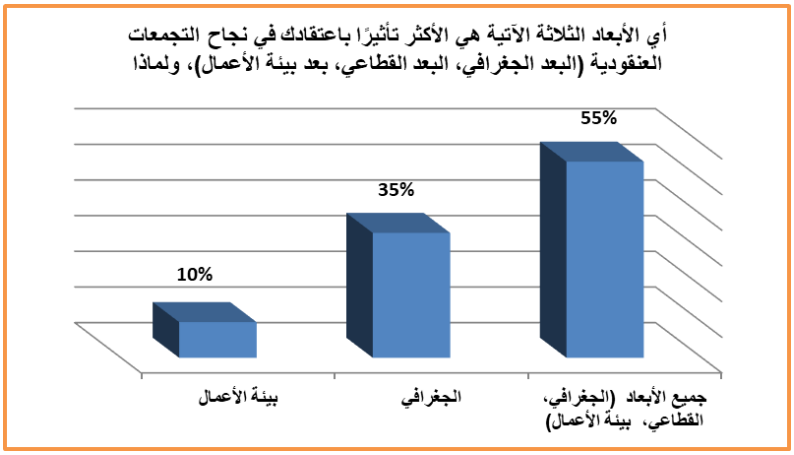

السؤال الثالث عشر : هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟

تبين أن جميع الخبراء يرون بأن التجمعات العنقودية تعتبر أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية. مع اختلافات التفسير, منهم من يرى أن فعالية التجمعات العنقودية كأداة لخلق تنمية مناطقية يتوقف على توفير العوامل المحفزة للنجاح, ومنهم من يرى أن ذلك يتوقف على قدرة هذه التجمعات في خلق قيمة مضافة, كما أن فكرة العناقيد تحتوي على التخصص, والتخصص في العناقيد يدعم فكرة التنمية المناطقية.

السؤال الرابع عشر : كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

اختلفت آراء الخبراء حول كيفية خلق قيمة مضافة، تنوعت الطرق وكانت كالآتي: العمل بشكل منظومة متكاملة، والعمل على الخدمات والصناعات الداعمة لكل عنقود من العناقيد، الأشخاص المؤهلين الفنيين، والمتخصصين، ومراكز البحوث، والعقليات المطورة (العنقود الأدمي)، استغلال المواد الخام ومدخلات الإنتاج استغلالاً صحيحاً، والأبحاث والتطوير، والانغماس في التدخلات من قبل جميع الأطراف، والتي تدعم كل تجمع، وكل منطقة من المناطق.

إضافة إلى ما سبق يمكن خلق قيمة مضافة من خلال تفعيل حالة الحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام, وخلق فرص عمل تحد من نسب البطالة., وتوفير مشاريع صغيرة للشباب, وتقليل المشكلات على المستوى السياساتي, وتعزيز قدرات القطاع الخاص على تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني, وايضا من خلال استغلال الموارد الطبيعية والمالية والبشرية.

السؤال الخامس عشر: ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك على هذه الإستراتيجية في التنمية؟

هناك من اعتقد أن هناك فرصة لنجاح التجمعات العنقودية، وأن البعد الجيوسياسي يبقى الأكثر تأثيراً في نجاح هذه التجمعات، لأن السيادة الاقتصادية والجغرافية أساس نجاح التنمية العنقودية, مع الاخذ بعين الاعتبار أن تنفيذ العناقيد مهمة صعبة جدا وليست سهلة رغم أهميتها ورغم المزايا التي سوف تتركها أو التي تشكلها على ارض الواقع, ففرصة نجاح التجمعات العنقودية في فلسطين رهينة بعدة عوامل داخلية

وهناك من ذكر المعوقات التي تعيق هذا النجاح لفكرة التجمعات العنقودية، وأن فكرة نجاح التجمعات رهينة بالوضع السياسي مع الاحتلال والوضع السياسي الفلسطيني, ومرتبطة بمدى الدعم والمحفزات التي يمكن تقديمها من قبل الحكومة للقطاع الخاص، لدعم وإنجاح هذه العناقيد، وخلق بيئة أعمال ناظمة ومحفزة.

تحليل المقابلات الثانية :

السؤال الأول: هل تعتقد أنَّ التجمعات العنقودية فرصة لتحقيق التنمية المستدامة لدول جنوب المتوسط؟؟

خبير رقم (1):

"القطاع الخاص محرك للقدرة التنافسية، والنمو، والحد من الفقر؛ واليوم يتمُّ الاعتراف بمشاريع تعزيز التجمعات من قبل كل من منظمات التنمية الدولية والبلدان المستفيدة، على أنها مبادرات فعالة وكفؤة لإزالة القيود التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز تنمية القطاع الخاص، وهو أيضًا نهج يعزز قدرة القطاع الخاص على تنظيم نفسه بشكل مستقل بالشراكة مع بيئته المؤسسية المباشرة؛ بهدف التنمية المستدامة والتشاركية".

خبير رقم (2):

"حسب رأيي تعتبر فرصة، ولكن هذه الفرصة تعتمد على عدة عوامل، وهي أولًا طبيعة المشروع، وعلى طبيعة الفاعلين، وعلى البيئة بشكل عام، مثلًا طبيعة المشروع (هل هذا المشروع يعتمد على موارد خصوصية؟ هل يعتمد على جودة خصوصية؟ هل يعتمد على قيمة إضافية للمنطقة لو للمنتج؟)، أيضًا طبيعة الفاعلين (هل هؤلاء الفاعلين ينتمون لمؤسسات؟ هل هناك مشاركة بين

الفاعلين، هل هناك مؤسسات وسياسة هذه المؤسسات مقبولة من قبل الفاعلين؟) أما على البيئة (هل هناك بيئة مجتمعية تساعد على تطبيق هذا المنهج أم لا)؟"

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 100%، في الرأي الأول اعتبرت الخبيرة أن القطاع الخاص هو المحرك للحدِّ من الفقر والقدرة التنافسية، وطالما أن هناك اعتراف دولي بفكرة التجمعات في يومنا هذا؛ فهذا يعدُّ أحد الفرص التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل كتجمعات لتعزيز وضعها كقطاع خاص، وذلك بهدف الوصول لتنمية مستدامة وتشاركية أفقيًا وعموديًا بين المؤسسات، أمَّا في الرأي الثاني اعتبرها الخبير فرصة مشروطة تعتمد على عدد من العوامل، منها: طبيعة المشروع، طبيعة الفاعلين، البيئة التي تعمل بها هذه التجمعات.

خبير رقم (1):

"هناك بعض التجارب الناجحة في دول المغرب العربي".

خبير رقم (2):

"للأسف في دول الجنوب لا توجد تجارب ناجحة كثير، كانت هناك تجارب في السياحة الريفية في المغرب، وهي التي اعتمدت على وجود مؤسسات محلية فعلًا استفادت من الموارد التراثية في المغرب، واستفادت من التنسيق مع الهيئات المحلية، ومن الأعمال اليدوية، ومن وجود الثقة بين الفاعلين، وهي تعتمد كتجربة على قطاع السياحة، ولكنها في مراحلها الأولى، أيضًا في القدس في فلسطين توجد بعض هذه الحركات للموارد التراثية".

النتيجة:

نسبة الإجابة على هذا السؤال كانت 100%، أجمع ~~الخبيرون~~ الخبيران أنَّ التجارب الناجحة محدودة في دول المغرب و ان التجربة الناجحة كانت في دولة المغرب، وكانت في قطاع السياحة، وتمَّ ذكر الأسباب التي سببَّت نجاح هذه التجربة.

السؤال الرابعالثالث: ما هي أهم التحديات التي واجهت التجمعات العنقودية في دول الجنوب؟

خبير رقم (1):

"التحدي الأهم في رأيي يتعلق بتنظيم الفاعلين والعمل بالتعاون والتشاور".

خبير رقم (2):

"التحديات التي تواجه العناقيد: أولًا- البنية التحتية المنسية، وهي البنية التحتية الجماعية للعنقود، ثانيًا- مشكلة الخدمات العامة، ثالثًا- اللامركزية في القرارات والصلاحيات والسلطة، في دول الجنوب معظمهم غير موجود فيها هيئات ورؤساء البلديات، وغالبًا يتم تعيينهم، والمحافظ يتم تعيينه، رابعًا- ضعف الأنشطة الاقتصادية في إطار الاقتصاد، ومعظم الفاعلين يعتمدون على السلطات في تمويلهم، وليس لهم موارد تمويل خاصة بهم أو إضافية، والتمويل الحكومي محدود في هذه المناطق، خامسًا- معوقات اجتماعية تتعلق بالفاعلين؛ ففي كثير من المناطق لا يملك الفاعلون الوعي، أو التنسيق، أو التنظيم، ويفقدون الابتكار والريادة.

تم إضافة سؤال آخر في هذا السؤال وهو (ما هي المميزات في هذه المناطق؟)

هو وجود موارد تراثية، والسكان الموجودون في المناطق الريفية يمتلكون عادات وتقاليد وطقوس خصوصية، فمثلًا: في جنوب فلسطين هناك موارد خصوصية (ثقافية، دينية، تاريخية)، ويتعلق هذا الموضوع بالندرة؛ حيث إن لكل قرية خصوصية مختلفة عن الأخرى في الثقافات والعادات".

كانت نسبة إجابة السؤال من الخبراء 100%، اتفقت الإجابات الأولى والثانية في سبب واحد يتعلق بتنظيم الفاعلين، واعتبرته الخبيرة الأولى هو التحدي الأهم، أما الخبير الثاني فسرد لنا جميع التحديات التي تواجه التجمعات، وكان من ضمنها أن الفاعلين لا يملكون الوعي أو التنسيق أو التنظيم.

السؤال الخامسالرابع: هل ساهمت التجمعات العنقودية في زيارة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في دول الجنوب؟؟

الخبير رقم (1):

"على حد علمي، فإن تجربة التجمعات في بلدان الجنوب ليست متطورة بما يكفي، أو قديمة بما يكفي للإجابة على هذا السؤال، بالمقابل في بلدان الشمال الجواب نعم".

"لا توجد لدى دول الجنوب ثقافة التجمعات العنقودية الكاملة لإعطاء القرار في مثل هذا الموضوع، ولكن العناقيد لها أهمية تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، من حيث إنها تخلق قيمة مضافة للمناطق، وتزيد أيضًا من تنافسية المناطق، وتخلق أيضًا ما يسمى بِـ (ريع الجودة المناطقي)؛ لذلك هو يحسن القدرة التنافسية للمنتج".

النتيجة:

كانت نسبة إجابة هذا السؤال هي 100%، واتفقت الإجابتان في أن تجربة العناقيد في دول الجنوب غير مكتملة للحكم عليها، ولكن بالنظر لتجارب دول الشمال فكانت الإجابة نعم، وبناءً على الخبرة فإنها تؤدي لزيادة القدرة التنافسية للقطاعات.

السؤال ~~السادس~~الخامس: أي الأبعاد الثلاثة هي الأكثر تأثيرًا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)؟

الخبير رقم (1):

"لا شكَّ أن البعد الأهم هو بيئة الأعمال الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول الجنوب!"

"البعد الاقتصادي (بيئة الأعمال الاقتصادية) هو الأول، البعد الاجتماعي هو الثاني، البعد التنظيمي والمؤسساتي ثالثًا؛ والبعد الاقتصادي هو وجود موارد وتمويل وبنية تحتية، البعد الاجتماعي هو وجود فاعلين لديهم رغبة، ونيَّة، وتبادل معلومات، وتنسيق، وهذا التفاعل يمكن أن يؤدي إلى (اكتشاف الموارد)، ويعمل على خلق قيمة مضافة".

النتيجة:

كانت الإجابة على هذا السؤال بنسبة 100%، وهنا نجد أن بعد بيئة الأعمال الاقتصادية هو الأهم من وجهة نظر الخبيرين، ولكن من وجهة نظر الخبير الثاني هناك البعد الاجتماعي والمؤسساتي، وهما بعدان مهمان أكثر من الجغرافي، والقطاعي من وجهة نظره.

السؤال السابعالسادس: هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

الخبير رقم (1):

"تحدِّد التنمية المناطقية نهجًا للتنمية يكون في نفس الوقت محليًا ومنسقًا ومتكاملًا: أما محليًا فلأنه معني بمناطق جغرافية صغيرة؛ ومتضافرًا لأنه يعطي مكانًا مرجحًا للمواطنين والسكان في تحديد متجهين للتنمية، ومتكاملًا لأنها تتجاوز التنمية الاقتصادية لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية في منظور مستدام ومنصف "(Camus, 2019)، الكتلة لأن الجهات فاعلة محلية ومنسقة ومتكاملة مختلفة، وتعرف المجموعة بأنها "مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تشترك في نفس مجال الخبرة، وهي قريبة جغرافيًا، ومترابطة ومتكاملة" (بورتر، 1999)، يستجيب تمامًا لتعريف التنمية المناطقية، وهذا يعني أن التجمعات العنقودية أداة فعالة للتنمية المناطقية".

الخبير رقم (2):

"أكيد، هو وسيلة فعالة، وهو أمر متعارف عليه، ولكن السؤال يكمن في القدرة على تنفيذ هذه التجمعات على أصولها وكما هي مطلوبة".

النتيجة:

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

نسبة الإجابة على هذا السؤال كانت 100 %، أكَّد الخبراء أنَّ التجمعات العنقودية هي أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية، ولكن بشرط أن تنفذ هذه التجمعات على أصولها، وكما هي.

السؤال السابعثامن: كيف تعاون الفاعلون في إنشاء التجمعات العنقودية في دول الجنوب؟

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

الخبير رقم (1):

"يجب على القطاع العام قيادة العملية والتعاون مع القطاع الخاص، ويجب على القطاع الخاص الالتزام بهذه العملية؛ ولكن لهذا يجب على القطاع الخاص أن يفهم الفوائد التي يمكن اكتسابها من هذا النهج، وأن يكون مجانيًا في إطار هذا التعاون".

الخبير رقم (2):

"1ـ الحوار 2ـ التدريب والتعليم والمعرفة 3 ـ الثقة المتبادلة 4ـ الإدارة الذاتية 5ـ الاستقلال 6ـ القيادة والريادة البديلة بالمشاريع 7ـ الارتباط بالأرض 8ـ تبادل المعرفة وليس المعلومات فقط ".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال هي 100% ، إجابة الخبيرة الأولى ذكرت أن الفاعلين هم القطاع العام والقطاع الخاص، ويجب عليهم التعاون، أما الخبير الثاني فذكر طرق التعاون، وهي: الحوار، والثقة المتبادلة، وغيرها، وأهمها كانت تبادل المعرفة كمعرفة تم التوصل إليها، وليس كمعلومات.

السؤال الثامنتاسع: كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟؟

الخبير رقم (1):

"يسمح تنظيم العناقيد (التجمعات العنقودية) للجهات الفاعلة بالاستفادة من المزايا التنافسية بفضل "العوامل الخارجية" التي تولدها (وفورات الحجم، ومشاركة المعلومات، وما إلى ذلك)، وهنا تكمن القيمة المضافة".

الخبير رقم (2):

"1- تقييم الموارد 2- الاجتماع حول تراث ثقافي أو ديني معين 3- تحديد وتعريف وتحويل الموارد لإنتاج منتج (بجودة خصوصية)، وليست جودة عادية كباقي المنتجات4- الاعتماد على الميزة الاختلافية والخصوصية؛ إذا سلسلة القيمة في التجمعات تدعمها وتكملها وتعطيها قيمة إضافية".

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال هي 100%، كانت وفورات الحجم في الرأي الأول هي السبب في خلق قيمة إضافية، أما حسب الرأي الآخر فهي تقييم الموارد وإنتاج منتجات بجودة خصوصية، والاعتماد على الميزة الاختلافية هو ما يخلق قيمة مضافة.

السؤال العاشرالتاسع: أي الأبعاد الآتية تؤثِّر في وجود تنمية مناطقية في منطقة ما (الموارد المناطقية، مجموعة الفاعلين، الحكومة المناطقية) ولماذا؟

الخبير رقم (1):

"سأجيب بالترتيب من حيث الأهمية، في رأيي: الحوكمة المناطقيةهيالمناطقية هي الأهم، وثانيًا الجهات الفاعلة المعنية: أهميتها، وتعبئتها، وأخيرًا تحديد الموارد المحددة لإقليم ما وتقييمها".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 50%، وبرأيي اختارت الخبيرة الحوكمة المناطقية أولًا؛ لأنَّ الحوكمة تحتوي على الشفافية والمساءلة وغيرها، وهذا ما تحتاجه باقي الأبعاد للعمل بشكل صحيح ومتعاونومتعاون.

السؤال الحادي عشرالعاشر: كيف يتم تقييم الموارد في نشوء التجمعات العنقودية؟؟

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

الخبير رقم (1):

"من الواضح أن الموارد التي سيتم تطويرها مهمة، وهي أساس إنشاء الكتلة (العنقود)، إذا لم تكن هناك موارد، فلا توجد مجموعة... ولكن كل شيء يمكن أن يكون موردًا: المنتجات الزراعية، والتراث، والثقافة، والتاريخ... والأهم هو خصوصيتها وترسيخها المناطقي".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 50%، وحسب رأي الخبير فإن تقييم الموارد ليس فقط حسب وجودها الطبيعي، وإنماالطبيعي، وإنما حسب اكتشافها، وخلقها كمورد خصوصي للمنطقة.

خبير رقم (1):

"تتعلق التنمية المناطقية فقط بالمناطق الجغرافية المحلية من خلال تعزيز مواردها المحددة، مثال: فرنسا _على سبيل المثال_ أدَّى الترويج للمنتجات المحلية (AOP, AOC) إلى تمكين العديد من المناطق الجغرافية من المنافسة في السوق المحلية والوطنية والدولية".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 50%، إذن ما يمكن استنتاجه هو أن التنمية المناطقية وتمكين العديد من المناطق يؤدي إلى تحقيق قدرة تنافسية.

السؤال الثاني الثالث عشر: هل تعتقد أن الميزة الاختلافية لها قدرة على المنافسة أكثر من الميزة التنافسية لدافيد ريكاردو في دول الجنوب؟؟

خبير رقم (1):

"من المرجَّح أن تعمل الميزة الاختلافية فيالاختلافية في بلدان الجنوب؛ لأنه على أي حال لا تستطيع بعض البلدان (بما في ذلك فلسطين) التنافس مع دول الجنوب الأخرى، أو مع دول الشمال".

النتيجة:

نسبة الإجابة على هذا السؤال كانت 50 %، يمكننا القول هنا إنَّ الاجابة هي نعم حسب رأي الخبيرة.

السؤال الثالث الرابع عشر: أي القطاعات في بلدك مناسبة للتجمعات العنقودية في دول الجنوب ولماذا؟؟

خبير رقم (2):

"لا يوجد قانون معين لذلك، ويعتمد ذلك على خصوصية كل بلد، وفي دول الجنوب يجب البدء بقطاع السياحة والزراعة، ثم القطاع الثقافي".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة لهذا السؤال 50 %؛ إذن بناءً على ذلك فإننا يمكننا القول إنه لا توجد قطاعات مناسبة وقطاعات غير مناسبة للتجمعات العنقودية، ولكن لكل بلد خصوصية؛ لذلك فإن نشوء التجمعات العنقودية يعتمد على خصوصية هذا البلد.

السؤال الرابع الخامس عشر: أي الأبعاد الآتية هي الأكثر تأثيرًا باعتقادك في وجود قدرة تنافسية للمناطق (الميزة الاختلافية/ العائد المناطقي/ الاستدامة) ولماذا؟

الخبير رقم (1):

"الثلاثة؛ لأنه يجب تعبئة هذه الأبعاد بطريقة متكاملة، تحديد موارد معينة، وتحديد مزاياها المختلفة، وتعزيزها أثناء التفكير في الاستدامة".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 50%، وبناءً على الإجابة يمكننا القول إنَّ الثلاثة أبعاد مجتمعة تؤثر بنفس النسبة على القدرة التنافسية للمنطقة وبطريقة متكاملة.

السؤال السادس عشر: ما هي فرصة وجود تنمية مناطقية وتجمعات عنقودية حسب رأيك في فلسطين عامة؟؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي على هذه التنمية؟

الخبير رقم (1):

"لست على دراية كافية بالوضع في فلسطين للإجابة على هذا السؤال، ويجب أن يقتنع الفاعلون المحليون بالعملية، وأن يكونوا مستعدين للعمل معًا؛ ففلسطين أرض محتلة، وهي تحت نير المستعمر، لكنها تتمتع بميزة تفاضلية مهمة: التعاطف الذي تحظى به في قلوب جميع الأفراد والبلدان؛ سيساعدها ذلك في تطوير مواردها الزراعية، والتراثية، والثقافية، والسياحية؛ فلماذا لا؟ عليك فقط معرفة كيفية الاستفادة من هذه الميزة... وعلى المدى الطويل، يجب أن تكون جودة مواردها أن تكون قادرًا على التحسين المستمر".

النتيجة:

كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 50%، ومن وجهة نظر الخبيرة فإنَّ فلسطين تمتلك ميزة تفاضلية، وهي التعاطف من جميع الأفراد والبلدان، ويجب علينا معرفة كيفية الاستفادة من هذا التعاطف.

التساؤل الرئيسي ~~الأول~~ الأول: ما واقع تطبيق أبعاد التنمية المناطقية في فلسطين ؟

بالرغم من المشاكل و المعوقات التي ذكرها الخبراء عن الإجابة على أسئلة المقابلات و هي: (الاحتلال الاسرائيلي و سيطرته على الموارد المائية و الأراضي الفلسطينية خصوصا سيطرته على مناطق (ج) ، عدم وجود ربط جغرافي بين الضفة الغربية و قطاع غزة ، أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع و مرتبط بالاقتصاد الاسرائيلي ، أن التنمية في فلسطين معتمدة على المانحين و التمويل الخارجي ، و توسع القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية في فلسطين ، السيطرة على المعابر و الحدود، و غيرها من العديد من الأسباب و لكن تعتبر الأسباب السابقة

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

هي أهمها ولكن من أحد المميزات و التي تساعد على التنمية في فلسطين حسب أراء الخبراء كانت العنصر البشري و مهاراتهم و قدرتهم على الابتكار) .

الا أنه هناك مبادرات للتنمية المناطقية ظهرت في فلسطين في عدة مناطق تزامنا مع تطبيق استراتيجية التجمعات العنقودية مثل : منطقة بيت لحم هي جيدة في السياحة(السياحة الدينية) ، أيضا ذكرت قطاعات أخرى مثل أريحا جيدة في قطاع في التمور ، الخليل جيدة في قطاع الجلديات ، أيضا رام الله في السياحة ،قطاع غزة كان من الممكن أن يكون ريادي في القطاع الزراعي لولا ممارسات الاحتلال ، أيضا قلقيلية تتميز بتوفر الموارد المائية التي تساعد على الزراعة و مناخها الفريد لإنتاج محاصيل فريدة من نوعها و تصديرها للخارج ، اذا كل منطقة في الواقع تمتلك مورد خاص و مميز و تمتلك شخصية تميزها عن المناطق الأخرى في فلسطين مما يؤهل و بقوة لنشوء تنمية مناطقية .

فعند التطرق للموارد الخصوصية لكل منطقة من المناطق في فلسطين نجد : هناك اجماع على أن السياحة و الخدمات التابعة لها هي المورد الخصوصي لبيت لحم ،صناعة الحجر هو مورد خصوصي للضفة الغربية عامة ، الأسماك هي المورد الخصوصي لقطاع غزة ، التمر المجهول هو أحد الموارد الخصوصية لأريحا ، المياه المتوفرة للزراعة تعتبر مورد خصوصي لقلقيلية ، أيضا الثروة البشرية هي أحد الموارد الخصوصية ، و الموارد التراثية تعتبر موارد خصوصية للسياحة في فلسطين ، فجميع هذه الموارد الموجودة و الخاصة بكل منطقة من المناطق في فلسطين و غيرها من الموارد التي يمكن ابتكارها أو اكتشافها مثل الموارد التراثية تشكل في الواقع عماد قوي و مميز للتنمية في فلسطين خصوصا التنمية التي تعتمد على المناطق.

وخلاصة لما سبق فانه بالرغم من وجود معوقات مختلفة تواجه التنمية بشكل عام والتنمية المناطقية بشك خاص هناك فرصة ظهرت لمبادرات تنموية مناطقية تجلت في عدد من المناطق والقطاعات. هذا المبادرات بحاجة الى تكاثف الفاعلين ودعم مؤسسات السلطة الوطنية لتصبح نهج تنموي فعال.

التساؤل الرئيسي ~~الثاني:~~الثاني: ما واقع تطبيق أبعاد التجمعات العنقودية في ~~فلسطين؟~~فلسطين؟

لقد بدأت التجمعات العنقودية في الظهور في فللسطين في العام 2012 بدعم و تمويل (5 مليون يورو) من الوكالة الفرنسية للتنمية. شملت هذه التجمعات قطاع النخيل ومشتقاته في غزة، الجلود

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Justify Low, Right-to-left

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Justify Low, Right-to-left

والحجر في الخليل، الأخشاب في نابلس، عنقود السياحة والاثار في بيت لحم والقدس. نجح قطاع الجلود والحجر في الاستمرار بشكل لافت بفضل اندماج القطاع الخاص و تعاونه مع القطاع العام وهذا ينطبق مع راي الباحثة سناء مسلم في أهمية التعاون بين القطاعين في نجاح العناقيد. بعد ذلك ظهرت مبادراتيمكننا القول أنه بالفعل هناك تطبيق لخطط التجمعات العنقودية في فلسطين في منطقة أريحا ، و قلقيلية ، و غزة و غيرها و لكن التعثر الذي يحدث في هذه الخطط بسبب اعتمادها الرئيسي على التمويل و المنح الخارجية، و عدم التعاون بين القطاعين العام و الخاص، ، حيث رأى الخبراء و الباحثون المتطلعين على تلك الخطط أنها خطط شاملة و متكاملة و طموحه، ، و فرصة نجاحها كبيرة و لكن تحتاج الى موارد مالية كبيرة، و هذا صعب تحقيقه في ظل عجز الحكومة المالي، مما يتطلب مشاركة القطاع الخاص لسد العجز في التمويل، بالرغم من ذلك ، و لكن يرى ايرى لخبراء أيضا أن هذه التجمعات ستساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين ، لأنها بالأصل فكرة تقوم على الاستفادة من الميزات التنافسية للمناطة و القطاعات

بناء على ما سبق ترى الباحثة ، و نرى أيضا أن هناك عدة قطاعات مناسبة للتجمعات العنقودية : قطاع صناعة قطاع صناعة قطاع الأخشاب و قطاع الجلود إلا أنه توجد بعض القطاعات الأخرى التي تتمتع بميزات تنافسية و لكن لا تعمل في قطاع في يتحالف فيه الفاعلون في التخطيط و التمويل و التنفيذ. كما في قطاع الجلود في الخليل.

~~القطاعات في فلسطين، حيث أن بعض الخبراء كان يرى أن القطاع الأفضل هو القطاع الذي يتوفر له أسباب النجاح و هي (التخطيط، التمويل، الكفاءات البشرية)~~

التنمية المناطقية ؟

يرى الخبراء أن كل منطقة لها خصوصية و مورد مختلف و خصوصي عن المناطق الأخرى هو الذي يوجهها الى التجمع العنقودي الذي يجب أن تتبع له ، و يرى البعض أن هذا التخصيص للموارد في كل منطقة يخلق لها ميزة تنافسية للمنطقة تميزها عن المناطق الأخرى و تشجع الاستثمار فيها و نشوء الشركات الصغيرة و المتوسطة ، فمثال ذلك يرى بعض الخبراء أن العنقود الصناعي و خاصة الصناعات الجلدية، سيتمتع بميزة تنافسية عالية في منطقة الخليل و ذلك لتوفر البنية التحتية الصناعية و العنقود السياحي سيتمتع بقدرة تنافسية عالية في منطقة بيت لحم و القدس بسبب المعالم السياحية و غيرها ، و يرى البعض أن الأسماك هي المورد الخصوصي لمنطقة قطاع غزة.

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Justify Low, Right-to-left

لذلك ترى الباحثة ان العلاقة بين جميع الابعاد مهمة في كافة المناطق والقطاعات حيث يعمل الفاعلون على تعظيم الموارد الخصوصية وتختلف أهمية هذه الابعاد حسب الموقع الجغرافي الموارد المادية وغير المادية. ~~، اذا جميع أبعاد التجمعات العنقودية وشرط نشؤها~~ يتأثر شرط نشوء هذه الابعاد في المقام الأول بوجود مورد خصوصي في كل من منطقة من المناطق التي سيتكون فيها العنقود ، و أما أن يكون هذا المورد موجود بالفعل أو أن يتم ايجاده (خلقه) في تلك المنطقة ، ففي حالة دول المغرب نرى أن المورد التراثي هو مورد تم ايجاده في المنطقة و إيجاد النشاطات الداعمة له لتكون العنقود التراثي و بداية نجاحه ، و هذا يمكن الاستفادة منه في مدينة القدس . ولكن ترى الباحثة أن البعد الأهم هو بيئة الأعمال الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول الجنوب!" لان هذه البيئة تشجع الابتكار والابداع في تنظيم الفاعلين لخلق موارد خصوصية قادرة على خلق ريع مناطقي يزيد من القدرة التنافسية. ~~، اذا جميع أبعاد التجمعات العنقودية وشرط نشؤها يتأثر في المقام الأول بوجود مورد خصوصي في كل من طقة من المناطق التي سيتكون فيها العنقود ، و أما أن يكون هذا المورد موجود بالفعل أو أن يتم ايجاده (خلقه) في تلك المنطقة ففي حالة دول المغرب نرى أن المورد التراثي هو مورد تم ايجاده في المنطقة و إيجاد النشاطات الداعمة له لتكون العنقود التراثي و بداية نجاحه ، و هذا يمكن الاستفادة منه في مدينة القدس .~~

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

لذلك ترى الباحثة انه في
يكون في نفس الوقت
لأنه يعطي مكاناً مو
التنمية الاقتصادية ل
لأن جهات فاعلة مـ

~~التساؤل الرئيسي~~التساؤل الرئيسي الرابع : ما طبيعة العلاقة بين كل بعد من أبعاد التنمية المناطقية و القدرة التنافسية للمناطق ؟

تعتبر العلاقة مهمة جدا بين ابعاد التنمية المناطقية المختلفة، حيث تعتبر الحوكمة المناطقية هي الإطار الداعم لتنظيم وتحالف الفاعلين لمواجهة التحديات الخارجية بالتركيز على مواردهم الخصوصية المادية وغير المادية لخلق ميزة اختلافية تزيد من قدرة المنطقة التنافسية.

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Justify Low, Right-to-left

~~وبالتالي ترى الباحثة ان ابعاد الهوية المناطقية هي : الحوكمة المناطقية هي الجهات الفاعلة الأهم ، تليها الموارد المناطقية.~~

وهذا يتطابق مع أهم مبادئ التنمية المناطقية التي تعتمد على ما يعرف ب (المناطق المبتكرة) وليس (المناطق الممنوحة). حيث ان العنصر الاهم في التنمية المناطقية هم الفاعلين الذين يجب ان ينتظمون في اطار من الحوكمة المناطقية لابتكار موارد خصوصية كامنة في المنطقة بخصائصها الجغرافية و التراثية. created territories ، donated territories

أبعاد التنمية المناطقية يؤدي الى خلق قدرة تنافسية للمناطق و المنتجات المحلية ، و أن تكامل أبعاد القدرة التنافسية للمناطق سيوصلنا الى الاستدامة في التنمية ، ولكن يمكننا القول بأن الميزة الاختلافية كأحد أبعاد القدرة التنافسية للمناطق لها القدرة على المنافسة أكثر من الميزة التنافسية لدافيد ريكاردو ، و ذلك لأن الميزة الاختلافية ستفيد في حالة دول الجنوب ، وذلك لأن بعض البلدان (بما في ذلك فلسطين) لا تستطيع التنافس مع دول الجنوب الأخرى أو مع دول الشمال ، لذلك فأن فكرة وجودة ميزة اختلافية تجنبها هذه المنافسة .

التساؤل الرئيسي ~~الخامس~~ الخامس: ما دور التجمعات العنقودية في تحقيق القدرة التنافسية ~~للمناطق؟~~ للمناطق؟

تبدأ العلاقة هنا بالبداية من خلال إمكانية خلق قيمة إضافية للقطاعات من خلال التجمعات العنقودية ، فحسب إجابة الخبراء هناك عدة طرق متنوعة لخلق تلك القيمة المضافة و هذه الطرق هي : العمل على بشكل منظومة متكاملة ، العمل على الخدمات و الصناعات الداعمة لكل عنقود من العناقيد ، و مراكز البحوث الداعمة ، جميع هذه الأسباب ستؤدي الى خلق قيمة للقطاعات المختلفة في المناطق المختلفة ، اذا في خلق هذه القيمة المضافة للمناطق و القطاعات ، سيؤدي ذلك الى انخفاض البطالة في المناطق ، توفر مشاريع صغيرة في المناطق ، و غيرها سيؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لتلك المناطق .

يمكننا القول أن التجمعات العنقودية على سبيل المثال ليست متطورة بما فيه الكفاية في دول الجنوب لخلق قدرة تنافسية للمناطق ، انما كانت متطورة بما يكفي لخلق القدرة التنافسية للمناطق في دول الشمال ، اذا يعتمد خلق القدرة التنافسية للمنطقة على مدى تطور العنقود ، و ذلك يعود

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Right, Tab stops: 0.2", Right + 0.3", Right + 0.39", Right + 0.49", Right

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Justify Low, Right-to-left

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

Formatted: Font: Not Bold, Complex Script Font: Not Bold

لأنه لا يوجد لدى دول الجنوب ثقافة التجمعات العنقودية الكاملة لإعطاء القرار في مثل هذا الموضوع.

ترى الباحثة ان ولكن العناقيد لها أهمية كبرى تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في كل منطقة منطقة، من حيث انه يخلق قيمة مضافة للمناطق، ويزيد أيضا من تنافسية المناطق، ويخلق أيضا ما يسمى (بريع الجودة المناطقي) لذلك هو يحسن القدرة التنافسية للمنتج، و لكن تكمن هذه الاهمية في مدى تطبيق التجمعات العنقودية بأبعادها المختلفة و مبادئها الاساسية.

.

كما اسلفنا أسلفنا في الاطار النظري تتمثل أبعاد التنمية المناطقية في: الحوكمة المناطقية، وهو البعد الأهم، والجهات الفاعلة المعنية؛ أهميتها، وتعبئتها...، وأخيرًا تحديد الموارد المحددة لإقليم ما، وتقييمها (الموارد المناطقية)، وتتعلق التنمية المناطقية فقط بالمناطق الجغرافية المحلية من خلال تعزيز مواردها المحددة.

بالرغم من أن التنمية المناطقية تشكل فرصة حقيقية للتنمية في فلسطين الا انها تواجه العديد من المشاكل و المعوقات، بالنظر الى ابعادها المذكورة اعلاه، أهمها غياب دولة مستقلة ذات سيادة تسيطر على مواردها و حدودها و ما يترتب على ذلك من تبعات وهي : التبعية للاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته على الموارد الاقتصادية، حيث يمارس الاحتلال استراتيجية جيومكانية (Geospatial strategy) من خلال سيطرته على مناطق (ج) و مواردها و الطرق المؤدية اليها ، اضافة الى الطرق الالتفافية و الجدار العازل الذي يحصر خلفه موارد و مناطق زراعية ضخمة، هذا بالإضافة الى الحصار المفروض على قطاع غزة و التحكم بحركة الاشخاص و البضائع والفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يضاف الى ذلك تبعيةَ الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، واعتماده بشكل رئيسي على المانحين خاصة في تمويل المشاريع التنموية التي ادت الى توسُّع القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية.

ولكن بالرغم من تلك التعقيدات فان هناك فرصة للهروب من تلك المشاكل بالاعتماد على العنصر البشري، ومهاراتهم، وقدرتهم على الابتكار (حسب اراء الخبراء)، هذه الفرصة تتمثل في التنمية المناطقية.

عند الحديث عن التنمية المناطقية في فلسطين؛ فإنه يجب الحديث عن كونها فرصة وليس بديلا عن التنمية التقليدية حيث تتمثل هذه الفرصة في الاعتماد على الموارد المحلية الخصوصية التي يمكن اكتشافها في المناطق والتركيز عليها وتثمينها. تتميز المناطق الفلسطينية بتنوعها الجغرافي والتراثي الذي يشكل ميزة يمكن ابرازها ميزة لكل منطقة، واستغلال واكتشاف مواردها الطبيعية والبشرية، وهذا ما يشجع التمويل المحلي والوطني ويجذب كذلك الاستثمارات الخارجية.

و لكن يجب النظر الى التنمية المناطقية على انها منهج يحتاج الى شروط أهمهاَ يكون الأشخاص المسؤولون عن التنمية المناطقية على مستوىً عالٍ من المسؤولية، وأن يكون العمل جماعيًا، وليس فرديًا، وبشكل تكاملي؛ و مبني على التعاون و الثقة المتبادلة بين الفاعلين التي تعزز المنافسة الايجابية (co-competiton)، خيث سيحقق التعاون بين الفاعلين المكسب لكل منهم و ليس على حساب أي منهم (win –win) game

يكمن جوهر التنمية المناطقية في خلق ميزة اختلافية لكل منطقة اعتمادا على مواردها الخصوصية مادية كانت ام تراثية و تخالف الفاعلين لابراز هذا الخصوصية في منتجات كل منطقة لكسب قدرة تنافسية اختلافية تشكل فرصة تنموية حقيقية.

بالرغم من ان التنمية المناطقي تحتاج الى مؤسسات و نظام حوكمة داعم الا ان ذلك يمكن تجاوزه من خلال الاعتماد على الحوكمة المناطقية التي تعتمد على تحالف الفاعلين المحليين في خلق قيادة محلية تعمل علة التنسيق لخلق مؤسسات محلية قادرة على سد الفراغ في حوكمة الدولة State governance .

تتقاطع التنمية المناطقية مع عدة مناهج تنموية حديثة أهمها التنمية السيادية التي تعتمد على التمويل المحلي حيث يمكن الاستغناء تدريجيا عن التمويل الخارجي الذي يشكل تهديدا لاستمرار عملية التنمية كما يشكل فرصة كما راينا في توقف خطط التجمعات العنقودية نتيجة نقص التمويل

الخارجي. لذلك فان التنمية المناطقية التي يمكن تمويلها من المحليين تعتبر فكرة تطويرية و قادرة على التحرك بالعملية التنموية للأمام، و تعتبر فرصة أيضا لخلق علامة تجارية محلية مثل (زيت الزيتون) .

وعند الحديث عن التنمية المناطقية كواقعٍ؛ يجب الحديث عن وجود مظاهر لهذه التنمية في فلسطين عامة؛ حيث توجد بعض المحاولات الجادة في بعض المناطق التي تتميز بخصوصية معينة من ومن هذه المناطق (كما ذكر الخبراء): منطقة بيت لحم هي جيدة في السياحة (السياحة الدينية)، أيضًا ذُكرت قطاعات أخرى مثل: أريحا (جيدة في قطاع في التمور و السياحة)، الخليل (جيدة في قطاع الجلديات)، أيضًا رام الله في السياحة، وقطاع غزة كان من الممكن أن يكون رياديًا في القطاع الزراعي و السمكي، لولا ممارسات الاحتلال، كما تتميز قلقيلية بتوفر الموارد المائية التي تساعد على الزراعة، ومناخها الفريد لإنتاج محاصيل فريدة من نوعها، وتصديرها للخارج، إذن تمتلك كل منطقة في الواقع موردًا خاصًا، ومميزًا، وشخصية تميزها عن المناطق الأخرى في فلسطين؛ ما يؤهل وبقوة للقيام بتنمية مناطقية.

في طوباس مثلا تحالف الفاعلون في استخدام مواردهم الخصوصية معتمدين على التنسيق المشترك والثقة المتبادلة لإنتاج ماركة منافسة من زيت الزيتون تعتمد على الجودة الخصوصية حققت ميزة اختلافية اخترقت السوق المحلي والدولي. هذا الانجاز حدث بفضل فهم الفاعلين لمصلحتهم المشتركة وبفضل مبادرة القياديين المحليين وبدعم من الهيئات المحلية التي لا يجب اغفال دورها في تطوير كل منطقة على حدة، ولكن ما تفتقده هذه المبادرات هو التكامل بين الجمعيات والمؤسسات العاملة في القطاعات المختلفة، وفي القطاع نفسه، والتي لها علاقة بالتنمية المناطقية.

إذن في النهاية هناك مظاهر للتنمية المناطقية مع الفروقات في النجاح والفشل من منطقة لأخرى، وذلك كله مرتبط بتوفر الموارد وتعاون الفاعلين المحليين مع توفر الدعم الحكومي.

فيما يخص التجمعات العنقودية في فلسطين بدأ يتجسَّد هذا الواقع منذ قرار الحكومة الفلسطينية استخدام العناقيد كإستراتيجية تنموية لها؛ لذلك في البداية يجب تقييم هذه الخطط العنقودية من حيث مناسبتها للوضع الفلسطيني، فنجد أنَّ هناك تباينًا في الرأي حول الخطط العنقودية، وينبع هذا التباين من كون الخطط غير مكتملة الأعداد بعد، والمكتملة منها أعدت لتخدم الظروف الموجودة حاليًا، وتخدم الواقع الفلسطيني؛ فمثلًا خطة العناقيد الزراعية التي يتم العمل على تطبيقها حاليًا تعدُّ خطة واقعية، فهي عبارة عن تحدي، كما أنها مثالية لوضع فلسطين الراهن.

وقبل البدء بالعمل في الخطط العنقودية، والعمل عليها؛ تمت دراسة القطاعات في فلسطين لأخذ القرار فيما يتعلق بأي الخطط المناسبة لكل قطاع في فلسطين حسب واقعها التي تعيشه، وجاءت كالآتي: أولًا القطاع الزراعي في جميع أنحاء الوطن، وخصوصًا في قلقيلية التي بدأت الجهات المعنية بتطبيق العنقود الزراعي فيها، قطاع السياحة في بيت لحم، ورام الله؛ نظرًا لوجود الأماكن التراثية والسياحية في هذه المناطق، مع صعوبة تطبيقه؛ نظرًا لأن الواقع الفلسطيني يحتوي العديد من العراقيل، والتحديات التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي، أيضًا من القطاعات الطموحة التي يمكن تطبيق إستراتيجية العناقيد فيها هي قطاع تصنيع الأخشاب، والأثاث، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، خصوصًا في غزة، وهي قطاعات تناسب الواقع الفلسطيني الراهن، أيضًا القطاع الصناعي في نابلس والخليل.

وللوصول إلى تحقيق هذه المنظومة المتكاملة، وتطبيق إستراتيجية العناقيد؛ يجب علينا تحديد مجموعة الفاعلين والأطراف المشاركين في هذه الإستراتيجية الوطنية، وهم كالآتي: القطاع الحكومي العام، القطاع الخاص، قطاع منظمات المجتمع المدني هي الطرف الثالث المهم، ولاكتمال ثلاثية الأبعاد؛ لا بدَّ من وجود مراكز البحوث والجامعات، أيضًا المستفيدين من هذه العملية أو القطاع، وجمعياتهم التي تمثلهم، وأيضًا الأطراف المشغلة لكل قطاع، وأخيرًا العمالة الفنية والعمالة الماهرة، ولكن هذه الأطراف لن تكون أطرافًا فاعلةً إلا بشرط التكامل بينها أولًا، و تحريك الفاعلين ضمن منظومة مؤسساتية ليأخذ كل دوره حسب اختصاصه، مع ضرورة وجود تخصص لكل عنقود، ولكل قطاع؛ فالدور المطلوب من هؤلاء الفاعلين في العناقيد هو التكامل والمشاركة للوصول إلى الهدف المشترك.

لذلك يجب توسيع دائرة المشاركة لتشمل الفاعلين من جميع الاطراف ما فيهم الاطراف الحكومية و القطاع الخاص و الاهلي بما يخدم مصلحة الفاعلين جميعا ، وليس مصلحة الحكومات فقط، مطلوب أيضًا وضع سياسات حكومية داعمة لهذا المنهج تشمل تشجيع الاستثمار في هذه العناقيد، والتحفيز على الابتكار والإبداع في إيجاد حلول للمشاكل، وتطوير العناقيد لتصبح أكثر ملاءمة للواقع الفلسطيني.

وللنهوض بهذه العناقيد لتصل إلى وضع ملائم للواقع الفلسطيني، يجب تطبيق أبعادها الثلاثة، وهي: البعد الجغرافي، وبعد بيئة الأعمال، والبعد القطاعي؛ حيث إنَّ في بُعد بيئة الأعمال يجب توفر بيئة أعمال ممكنة من حيث القوانين، والإستراتيجيات، والتسهيلات، والحوافز اللازمة لتطوير العناقيد؛ فيجب أن تكون هناك قوانين خاصة بكل قطاع، أو اتحاد، أو تجمع يضبط هذه البيئة، أما البعد الجغرافي فنجده مهمًا في جميع القطاعات، ما عدا قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد

على العالم الافتراضي، أما بالنسبة للبعد القطاعي؛ فيجب أن تكون هناك شخصية واضحة لكل قطاع تطبق على جميع المؤسسات في هذا القطاع، ولكن في النهاية للوصول إلى تجمع عنقودي واقعيٍّ ومُرْضٍ، لا يمكننا الفصل بين الثلاثة أبعاد في أي قطاع من القطاعات في فلسطين، وذلك لأن التجمعات العنقودية تخلق قيمة مضافة لكل تجمع من هذه التجمعات، وذلك من خلال عدة أشكال، ومنها: العمل بشكل منظومة متكاملة، والعمل على الخدمات والصناعات الداعمة لكل عنقود من العناقيد، الأشخاص المؤهلين الفنيين والمتخصصين ومراكز البحوث والعقليات المطورة (العنقود الآدمي)، استغلال المواد الخام ومُدخلات الإنتاج استغلالًا صحيحًا، والأبحاث والتطوير، الانغماس في التدخلات من قبل جميع الأطراف التي تدعم كل تجمع، وكل منطقة من المناطق.

لذلك يمكننا القول وحسب الواقع الفلسطيني إنَّ هناك فرصة واضحة لنجاح فكرة وإستراتيجية التجمعات العنقودية في فلسطين، ولكن بالرغم من ان نجاح التجمعات رهينة بالوضع السياسي مع الاحتلال، الا ان دور الفاعلين المحليين مهم لتجاوز هذه العقبة.

يمكن الاستفادة من دول المغرب العربي في التنمية المناطقية و العنقودية، بربطها بالتنمية التنمية المستدامة، حيث وُجِد أن هناك علاقة بين الاستدامة وإستراتيجية العناقيد، ففي دول الجنوب يكون القطاع الخاص محركًا للقدرة التنافسية، والنمو، والحد من الفقر؛ واليوم يتم الاعتراف بمشاريع تعزيز التجمعات من قبل كلٍّ من منظمات التنمية الدولية والبلدان المستفيدة، على أنها مبادرات فعالة وكفؤة لإزالة القيود التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز تنمية القطاع الخاص، وهو أيضًا نهج يعزز قدرة القطاع الخاص على تنظيم نفسه بشكل مستقل بالشراكة مع بيئته المؤسسية المباشرة؛ بهدف تحقيق التنمية المستدامة المعتمدة على المشاركة. هذا النجاح يعتمد على عدة عوامل اهمها طبيعة المشروع، وطبيعة الفاعلين، والبيئة بشكل عام، مثلًا: طبيعة المشروع (هل هذا المشروع يعتمد على موارد خصوصية؟ هل يعتمد على جودة خصوصية؟؟ هل يعتمد على قيمة إضافية للمنطقة أو للمنتج؟)، وطبيعة الفاعلين (هل هؤلاء الفاعلين ينتمون لمؤسسات؟ هل هناك مشاركة بين الفاعلين؟ هل هناك مؤسسات وسياسة هذه المؤسسات مقبولة من قبل الفاعلين؟)، أما البيئة (هل هناك بيئة مجتمعية تساعد على تطبيق هذا المنهج أم لا؟).

لذلك في دول الجنوب كحالة تستخدم العناقيد، وتحدد التنمية المناطقية نهجًا للتنمية يكون في نفس الوقت محليًا، ومُنسقًا، ومتكاملًا؛ فهو محلي لأنه معني بمناطق جغرافية صغيرة، ومتضافر لأنه يعطي مكانًا مرجحًا للمواطنين والسكان في تحديد متجهين للتنمية، ومتكاملة لأنها تتجاوز التنمية الاقتصادية لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية في منظور مستدام ومنصف" الكتلة(Camus, 2019)؛ لأن جهات فاعلة محلية ومنسقة ومتكاملة مختلفة المجموعة هي

"مجموعة من الشركات والمؤسسات تشترك في نفس مجال الخبرة، وهي قريبة جغرافيًا ومترابطة ومتكاملة" و هو ما يتقاطع مع تعريف بورتر لهذا النهج، وهو يستجيب ايضا لتعريف التنمية المناطقية، وهذا يعني أن التجمعات العنقودية أداة فعالة للتنمية المناطقية.

السؤال المهم يكمن في القدرة على تنفيذ هذه التجمعات على أصولها، وكما هي مطلوبة.

في حالة فلسطين، فيمكننا القول إن هذه التجمعات سوف تعمل على تطوير متكامل في المنطقة، وخلق وإيجاد جميع الصناعات والخدمات في المنطقة، وتعمل على توفير فرص عمل، وزيادة الدخل للأسر المتواجدة في المنطقة، وتحتوي فكرة العناقيد على التخصص، على سبيل المثال: عند التفكير في عمل عنقود لمكان معين، ولا يوجد نجاح في العموميات لذلك التخصص في العناقيد يدعم فكرة التنمية المناطقية؛ لأنَّ التخصص الأكثر يأتي من التخصص؛ فدراسة مجال واحد لإقامة عنقود يعدُّ نوعًا من التخصص الذي يدعم فكرة التنمية المناطقية، ولكن يجب أن تختص لتساعد في خلق تنمية مناطقية ، ويمكن أن تكون العلاقة تبادلية، وهذا تحدده الخطط والرؤية للحكومة أيضًا، وأخيرًا في حال تطبيقها بشكل ناجح بعد إزالة جميع المعوقات حولها أيضًا، تعدُّ أداة فعالة.

إذن يتَّضح ممَّا سبق أن طبيعة العلاقة هي أنَّ التجمعات العنقودية تعدُّ أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية، ولها العديد من المزايا والفوائد، ولكن بشرط تطبيقها بشكل صحيح يلائم الواقع.

إذن نستنتج هنا وجود علاقة بين أبعاد التنمية المناطقية والقدرة التنافسية للمناطق، حيث إنَّ تطبيق أبعاد التنمية المناطقية يؤدي إلى خلق قدرة تنافسية للمناطق والمنتجات المحلية، وأنَّ تكامل أبعاد القدرة التنافسية للمناطق سيوصلنا إلى الاستدامة في التنمية، ولكن يمكننا القول إنَّ الميزة الاختلافية كأحد أبعاد القدرة التنافسية للمناطق لها القدرة على المنافسة أكثر من الميزة التنافسية لدافيد ريكاردو، وذلك لأنَّ الميزة الاختلافية ستفيد في حالة دول الجنوب، وذلك لأن بعض البلدان (بما في ذلك فلسطين) لا تستطيع التنافس مع دول الجنوب الأخرى، أو مع دول الشمال؛ لذلك فإن فكرة وجودة ميزة اختلافية تجنبها هذه المنافسة.

فيمكننا القول إنَّ التجمعات العنقودية _على سبيل المثال_ ليست متطورة بما فيه الكفاية في دول الجنوب لخلق قدرة تنافسية للمناطق، إنَّما كانت متطورة بما يكفي لخلق القدرة التنافسية للمناطق في دول الشمال؛ إذ يعتمد خلق القدرة التنافسية للمنطقة على مدى تطور العنقود، وذلك يعود لأنه لا يوجد لدى دول الجنوب ثقافة التجمعات العنقودية الكاملة لإعطاء القرار في مثل هذا الموضوع، ولكن العناقيد لها أهمية تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في كل منطقة، من حيث أنه يخلق قيمة مضافة للمناطق، ويزيد أيضًا من تنافسية المناطق، ويخلق أيضًا ما يُسمى بـ (ريع الجودة المناطقي)؛ لذلك هو يحسن القدرة التنافسية للمنتج.

أمَّا في الحالة الفلسطينية، فتتبع أهمية تنفيذ سياسة التجمعات العنقودية من منطق توفير جميع الإمكانيات البشرية والمادية لمعالجة جميع الاحتياجات وآليات التدخُّل، والتي تهدف بشكل رئيس إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية والمناطق الفلسطينية، وذلك من خلال إنشاء جميع الروابط بين جميع الجهات ذات العلاقة في نفس سلسلة القيمة، وفي نفس المنطقة، ووضع السياسات والتدخلات المناسبة لتطويرها، بالإضافة إلى تعزيز فرص التكاملية بين جميع الأطراف، وتوحيد الجهود، وتحسين آليات الحوار بين جميع الأطراف المبنية على التكاملية، وليس التنافسية، ولكن يجب البدء بذلك على المستوى المحلي، ثم تكرار هذه التجارب، وهذا التكرار في المناطق سيجعل التجارب مفيدة وناجحة، والعمل على جميع أشكال التطوير، وإعادة الهيكلة أو التنمية، فبذلك ستكون الخطط العنقودية محددة في القدرة التنافسية للمناطق؛ فستزيد هذه الخطط القدرة التنافسية للمناطق التي تطبق فيها، والقطاعات المختلفة التي ستكرر فيها، ولكن يجب أن تتم مراجعة الخطط العنقودية لزيادة التركيز في التدخُّلات، وتكون أكثر واقعية.

65 الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

1.5 النتائج:

- **التنمية المناطقية فرصة وليست بديل**

التنمية المناطقية هي فرصة كبيرة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين، فلكي يتم معالجة المشكل الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي فان النهج المناطقية قد يكون فرصة للتغلب غلى بعض مشاكل التنمية التقليدية المتعلقة بالمنافسة غير العادلة، وذلك باعتبار ان كل منطقة في فلسطين تمتلك ميزة نسبية تميزها عن غيرها.

- **ديناميكية يمكن أن تكون مناطقية:**

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Normal, Indent: Before: 0.25", No bullets or numbering

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

Formatted: List Paragraph, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

أظهر المسح أن هناك ديناميكية كبيرة في السياق الفلسطيني، على الرغم من ~~القيود~~ ~~القيود~~، في عدة أماكن ~~و~~ ~~قطاعات~~وقطاعات. يمكن إضفاء الطابع المناطقي على هذه الديناميكية بناءً على نقاط القوة في المناطق و القطاعات وقدرة الجهات الفاعلة على تنظيم نفسها. تنعكس هذه القدرة التنظيمية في حوكمة مناطقية ناشئة وفي المشاريع المشتركة سواء في التجمعات العنقودية المختلفة او في القطاعات المختلفة.

- **من الميزة التنافسية الى الميزة الاختلافية**

اوضحت النتائج ان المناطق الفلسطينية تعاني من ضعف القدرة التنافسية بسبب عدة قيود أهمها: غياب الدولة المستقلة التي تسيطر على حدودها ومواردها ~~و~~ ~~ضعف~~وضعف المؤسسات بالإضافة الى ضعف البنية التحتية ~~و~~ ~~التمويل~~والتمويل. كل هذه القيود تجعل من تنمية التجمعات العنقودية ~~و~~ ~~التنمية~~والتنمية المناطقية تحديا صعبا كما رأينا في توقف العمل في بعض التجمعات الزراعية نتيجة جائحة كورونا و نتيجة لوقف التمويل ومع ذلك، لان نهج العناقيد الزراعية يعتبر في نفس الوقت فرصة للتغلب على هذه القيود و الهروب من القدرة التنافسية التي تعتمد على مبدأ الميزة النسبية الى القدرة التنافسية التي تعتمد على الميزة الاختلافية التي تتوفر في الأراضي الفلسطينية نظرا لامتلاكها كثير من الموارد الخصوصية التراثية و الطبيعية و البشرية. ان التغلب عبى هذا القيود يتطلب تنظيم وتحريك الفاعلين بكفاءة ~~و~~ ~~فاعلية~~وفاعلية لتعظيم ~~و~~ ~~تحويل~~وتحويل ~~و~~ ~~اكتشاف~~واكتشاف الموارد المادية و غير المادية التي يمكن ان تشكل نواة لتنمية مناطقية في اطار من اللامركزية و الحوكمة الفعالة. ~~و يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:~~

- **تنمية مناطقية معتمدة على التجمعات العنقودية**

تعتبر التجمعات العنقودية والتنمية المناطقية استراتيجيات تابعة للمنهج المناطقي، وذلك لاعتمادها على البعد الجغرافي والمميزات للمناطق التي سيقرر عمل تنمية مناطقية فيها، لذلك

- **التجمعات العنقودية محرك للقدرة التنافسية**

فكرة التجمعات العنقودية هي فكرة تحتوي على التخصص، وذلك لأنه لا يوجد نجاح في العموميات، فان التخصص في العناقيد يدعم فكرة التنمية المناطقية، لذلك تعتبر التجمعات العنقودية احد عناصر إطار العمل للقدرة التنافسية، فازدهار المواقع والفرص المتاحة للشركات في الموقع لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية يرجع لان التجمعات العنقودية تعتبر جزءا من بيئة الأعمال القائمة وتستفيد من هذه البيئة لتحقيق أداء اقتصادي أعلى، لذلك وحسب نتائج الدراسة

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold
Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Indent: Before: 0", Tab stops: 0.2", Right + 0.3", Right + 0.39", Right + 0.49", Right
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Normal, Indent: Before: 0.25", No bullets or numbering
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt
Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold
Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold
Formatted: Justified, Line spacing: single, Tab stops: 0.2", Right + 0.3", Right + 0.39", Right + 0.49", Right
Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

نجد ان العلاقة هنا تبادلية ولكن تبدأ هذه العلاقة من تطور الأعمال لأن ~~ه~~ العناقيد المتطورة والمتكاملة تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في كل منطقة، حيث تساعد في خلق قيمة مضافة للمناطق وتزيد من تنافسية هذه المناطق، ويحقق احد أبعاد القدرة التنافسية للمناطق بشكل مباشر وهو (العائد المناطقي)، وهذا يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتج.

- **مبادرات حكومية أو خاصة تحتاج الى تمويل وتنسيق كبير بين جميع الفاعلين.**

~~1- وجود مبادرات حكومية أو خاصة تحتاج الى تمويل وتنسيق كبير بين جميع الفاعلين.~~

ذكرها في فلسطين، وذلك لان منهجية العناقيد التنموية ستساعد على تحديد الأولويات التنموية وستكون بذلك معتمدة بشكل مباشر على الميزات التنافسية لكل من القطاعات والمناطق. أهم الأطراف **الفاعلين في التنمية المناطقية أو التجمعات العنقودية هم (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الجامعات ومراكز البحوث، منظمات المجتمع المدني، المستفيدين من العملية، العمالة الفنية الماهرة والخبرات)** ويجب ان يعمل الفاعلين بشكل متكامل وتشاركي وتخصصي للوصول إلى التنمية المناطقية، ولتطبيق إستراتيجية التجمعات العنقودية.

- **خصوصية الواقع الفلسطيني وتجربة العناقيد**

~~الوضع الجغرافي والسياسي (الجيوسياسي)~~ الفلسطيني سيجعل مهمة التجمعات والتنمية المناطقية صعبة بعض الشئ ولكن ليست مستحيلة فهي أيضا تعتبر أدوات للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين وأهمها الاحتلال الإسرائيلي، وفكرة تطبيقها تحتاج إلى إرادة حقيقية.

~~7- تعتبر التجمعات العنقودية والتنمية المناطقية استراتيجيات تابعة للمنهج المناطقي، وذلك لاعتمادها على البعد الجغرافي والميزات للمناطق التي سيقرر عمل تنمية مناطقية فيها.~~

~~8-~~ **الاولويات القطاعية.**

~~9-~~ يعتبر القطاع الزراعي في فلسطين هو مفتاح التنمية، ونظرا لتوفر الموارد لهذا القطاع في فلسطين أكثر من غيره فيعتبر هو القطاع الأفضل للتجمعات العنقودية، بالإضافة الى بعض الصناعات الغذائية و صناعة الجلود، كما ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات هو احد القطاعات الواعدة إذا تم تطبيق فكرة العناقيد عليها.

- **الاولويات الجغرافية (الاقليمية)**

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Bold

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Bold

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Bold

Formatted: Right, Line spacing: Multiple 1.15 li, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5", Tab stops: Not at 0.39" + 0.49" + 0.59"

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Bold

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Normal, Indent: Before: 0.25", No bullets or numbering

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Normal, Left, No bullets or numbering, Tab stops: Not at 0.39" + 0.49" + 0.59"

Formatted: Font: 14 pt, Bold, Complex Script Font: 14 pt, Bold

Formatted: Right, Line spacing: Multiple 1.15 li, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5", Tab stops: Not at 0.39" + 0.49" + 0.59"

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Normal, No bullets or numbering

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Bold

Formatted: Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Bold

10—كل منطقة في فلسطين تمتلك مورد خصوصي أو مجموعة موارد خصوصية، هذه الموارد تخلق للمنطقة ولمنتجاتها ميزة اختلافيه عن باقي المناطق ولكن يجب البدأ في الخليل و اريحا و بيت لحم حيث مقومات النجاح هي الافضل حيث يمكن الاستفادة من الموارد الثقافية و التنسيق مع الهيئات المحلية، من الأعمال اليدوية، ومن وجود الثقة بين الفاعلين ويمكن ان تكرر هذه التجربة في القدس.

بعض النتائج النظرية الرئيسية

تتعلق النتيجة الأولى بالعلاقة بين الضعف والقدرة التنافسية. على عكس النهج الكلاسيكي الذي يبني تحليلاته على الميزة النسبية ، فإن تحسين القدرة التنافسية يتطلب زيادة الإنتاجية. تؤدي هذه الإنتاجية في حالة التنمية الاقتصادية الفلسطينية إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الشحيحة وبالتالي تزيد من ضعف هذه الموارد. يهدف النهج المناطقي إلى زيادة القدرة التنافسية من خلال الميزة التفاضلية القائمة على الموارد الاجتماعية والثقافية التي توفر قيمة متزايدة دون تدهور. هذا الانتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التفاضلية يقوي الروابط بين التنافسية والاستدامة

لقد أظهر بحثنا ، خلافا للاعتقاد السائد ، أن النهج المناطقي ليس استراتيجية مخصصة للدول الغنية والمتقدمة ، التي جربت الإنتاجية ورغبت في الهروب منها ، ولكن على العكس من ذلك ، يبدو أنها مفيدة ومفيدة بنفس القدر للدول الناميية، وبعيدًا عن كونه حصريًا ومخصصًا لمجال الصناعة والخدمات ، فإن هذا النهج ينطبق على العالم الريفي والزراعي للبلدان التي تتمتع بموارد طبيعية حيث يمارس ضغوط بشرية قوية ، مما يهدد تنميتها.

أخيرًا، تركز النتائج على آفاق التنمية المناطقية وعلاقتها ببناء الدولة الفلسطينية التي يدعو إليها المجتمع الدولي.

من الواضح أن فلسطين لديها موارد محددة ذات جودة استثنائية ورمزية وعالمية (زراعية ودينية وثقافية وتراثية) والتي يجب استغلالها بشكل أفضل طالما خفت القيود السياسية. وهي تستفيد من شبكة كبيرة من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية والدولية التي تعمل على أرض الواقع وتعزز الاعتراف بهذا التراث العالمي. تشارك هذه الشبكة من الجهات الفاعلة بنشاط في تنفيذ الأنشطة المناطقية على الرغم من الصعوبات السياسية والمؤسسية الحقيقية للغاية ، والتي تعكس بطريقة ما شكلاً أصليًا من المقاومة للمنافسة التي فرضتها القوة الاستعمارية. تمارس هذه المنافسة على استخدام الموارد الطبيعية والاجتماعية والثقافية – وهي قضية رئيسية في الصراع بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إن التضامن الدولي الذي يتجلى يتعلق بالتحديد بهذه القضية.

يساهم ظهور هذه الشبكة من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر في هيكلة وبناء الدولة الوطنية ، والتي لا يمكن أن تظهر إلا في ظل زخم المجتمع المدني وأشكال التعبير الديمقراطي التي تعبر عنها هذه المنظمات والجمعيات التي تم إنشاؤها في إطار العمل الاقتصادي. تطوير. وبالتالي فإن المنطقة (territorialization) على المستوى الإقليمي والمحلي وهيكلية سلطة مركزية يعزز كل منهما الآخر.

2.5 ~~2.5~~ التوصيات:

1. التنمية المناطقية فرصة و التجمعات وسيلة ضرورية، ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير وأن نخلق اقتصادًا قريبًا (proximity economics) ملائمًا للابتكار التقني والتنظيمي الذي يتضمن نهجًا استباقيًا من قبل الجهات الفاعلة الخاصة والرسمية.

~~4. التنمية المناطقية و الحوكمة يتطلب نجاحها وجود نظام حكم لامركزي مع تمكين أكبر للمجتمعات المحلية و هذا ما يجب العمل عليه في المرحلة القادمة~~

مركزي يعمل على التنسيق والتكامل بين الهياكل المحلية والوطنية والدولية مع تمكين أكبر للمجتمعات المحلية وهذا ما يجب العمل عليه في المرحلة القادمة.

~~3. بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، يقع على عاتقها التنسيق والتكامل بين الهياكل المحلية والوطنية والدولية.~~

3. دعم التنسيق والتعاون بين الفاعلين

من المهم تحديد دور كل من هذه الهياكل في عملية تنظيم الجهات الفاعلة. تسعى الحكومة الى توفير البنية المادية و ~~الاطار~~ الإطار المؤسسي و ~~جلب~~ جلب التمويل اللازم يساعدها ايضا القطاع الخاص في توفير التمويل المحلي، تركز المنظمات غير الحكومية المحلية أنشطتها على تحديد المشاريع الناشئة عن احتياجات الجهات الفاعلة المحلية. من خلال القيام ~~بذلك~~ بذلك، يحاولون الجمع بين الجهات الفاعلة وتنسيق أعمالها مع الجهات الفاعلة الأخرى وهيكل مبادراتهم. تقدم المنظمات غير الحكومية الدولية خبراتها الفنية والقانونية وخبراتها في إدارة المشاريع أو الهندسة وقدراتها التمويلية. كما أنها ~~تساهم~~ تساهم، في ظل القيود المفروضة على حرية حركة الرجال والسلع والخدمات.

4. ال~~2~~. التركيز على الموارد المناطقية الخصوصية ذات ~~الجودة~~ الجودة الخصوصية المعترف بها عالميا

Formatted: Indent: Before: 0", First line: 0", Outline numbered + Level: 2 + Numbering Style: 1, 2, 3, … + Start at: 5 + Alignment: Right + Aligned at: 0.2" + Indent at: 0.59", Tab stops: 0.2", Right + 0.3", Right + 0.39", Right + 0.49", Right

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Bold, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt, Bold

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 14 pt, Complex Script Font: Simplified Arabic, 14 pt

في حين أن الموارد الطبيعية (المياه والتربة) محدودة وهشة ومقيدة في استخدامها من قبل الاحتلال الاستعماري وسوء الإدارة المحلية، إلا أن هناك مع ذلك موارد مناطقية ومعرفة محلية تحتاج إلى شرح أفضل. هذه الموارد تتعلق بالتراث المادي أو غير المادي التي يجب ان تعظم من قبل الجهات الفاعلة في التنمية أو حتى بنائها.

يمكن هنا تذكر الأشكال الثلاثة للكشف عن الموارد التي تم رصدها

الشكل الأول يتعلق بالديناميات الذاتية التي لوحظت داخل المناطق، و التي تشير الى المحاولات المختلفة الجارية التي تم التعرف عليها في دراستنا وقد أظهرنا في دراستنا أنها يمكن أن تتلاءم دون صعوبة كبيرة في عملية التنمية المناطقية ، وهذا حتى لو كان تنسيق الجهات الفاعلة حول بناء ريع مناطقي لازال صعبا تحقيقه.

الشكل الثاني من الكشف عن الموارد يتعلق بدور الفاعلين الاجتماعيين الاقتصاديين بقيادة مختلف المنظمات الوطنية أو الدولية العامة أو الخاصة. إلى جانب الجمع البسيط للمعلومات حول استراتيجية أو سلوك المواطنين ، تتيح هذه الاستطلاعات الشروع على مستوى هؤلاء الفاعلين أنفسهم المرتبطين بتشخيص مناطقهم ، وإعادة فحص تصوراتهم وأوضاعهم. وتمثيلاتها للإمكانيات الإقليمية القائمة. في الواقع ، تشكل هذه الاستطلاعات شرطًا أساسيًا لعملية تعلم مشتركة وعمل جماعي موجه نحو المنطقة.

الشكل الثالث: تتمثل بشكل جيد في طريقة المسح التي طبقناها لأعمالنا البحثية. نريد ببساطة أن نذكر هنا طريقة المقابلات و طرق لم نطبقها لضيق الوقت و هي ورش العمل والمجموعات.

~~3. التنمية المناطقية فرصة و التجمعات وسيلة ضرورية ، ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير وأن نخلق اقتصادًا قريبًا (proximity economics)ملائمًا للابتكار التقني والتنظيمي الذي يتضمن نهجًا استباقيًا من قبل الجهات الفاعلة الخاصة والرسمية.~~

3ـ ضرورة التكامل والتشارك بين الفاعلين في عملية التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية، وذلك للوصول إلى حالة تنموية فعلية والانتقال من الوضع الإغاثي إلى الوضع التنموي.

4ـ الاستفادة من تجارب الدول النامية في التجمعات العنقودية ومحاولة ابتكار موارد خصوصية أكثر لكل منطقة من المناطق، للوصول إلى الميزة الاختلافية التي ستميز منتجات وخدمات هذه المنطقة.

5ـ يجب إعداد خطط عنقودية لجميع القطاعات في فلسطين وتكون هذه الخطط تتلائم مع الواقع الفلسطيني، وتطويعها لتصبح مناسبة له لكل قطاع من القطاعات، أيضا محاولة التركيز في الخطط على جميع الجوانب في القطاع الواحد.

6ـ محاولة تفعيل ودعم دور البحوث العلمية بشكل اكبر وأكثر، وذلك لتدعم عملية التنمية بشكل عام في فلسطين.

3.5 مواضيع مقترحة للبحث:

1ـ دور الموارد المناطقية (الخصوصية) في تحقيق ميزة اختلافيه لزيادة القدرة التنافسية للمناطق.

2ـ دور الحكومة المناطقية كأحد أبعاد التنمية المناطقية للوصول إلى القدرة التنافسية للمناطق.

76 المصادر والمراجع:

1- إبركان، ي. (2013). "أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات ودعم تنافسيتها، جامعة قالمة، يوم 7/6 مايو.

2- أبو الفيلات، ط. (2015). "التجمعات العنقودية تجربة يجب أن تعمم" 2015/8/2، دنيا الوطن.

3- أبو شمالة، ن. (2012). أهمية المنهج المناطقي في تشجيع الاستثمار وخلق مشاريع إبداعية (ورقة بحثية)

4- الاستراتيجية الوطنية للعناقيد التنموية، عنقود محافظة الخليل، ومحافظة نابلس، الفريق الوطني للعناقيد الصناعية التنموية، 1/أكتوبر/ 2020.

5- آية، زقزوق .(2021). مقال موقع المرسال، بعنوان "ما هو الفرق بين المنافسة والتنافسية" 2021/5/19.

6- عبدالهادي، إ. و محسن، س. (2012). "دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد30، جامعة بغداد.

7- برهم، ن. (2015)، إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية الأردنية- الأردن، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد42، ملحق2.

8- البنك الدولي، (2015). "مدن تنافسية: حل محلي لنقص عالمي في النمو والوظائف"، 2015/12/10.

9- البنك الدولي، (2014). "تعزيز القدرة التنافسية: خلق فرص العمل والحد من عدم الإنصاف، 2014/2/27.

10- بهلول، ل.؛ حليمي، س.؛ مطرف، ع.. (2020)، استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- التجربة اليابانية 2020/12/6، الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية.

11- بوشناقة، أ.، عادل، ف.، (2011). "أنظمة الانتاج المحلية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 5/4/3، مايو 2011.

12- تباني، ر.، عماني، ل.، مسفوني، م. (2019)، دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة، الجزائر.

13- تقرير التنافسية الأوروبية، 2003.

14- تقرير التنافسية العربية، الإصدار الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

15- ثابت، ع. (2002). "الإدارة الاستراتيجية :مفاهيم ونماذج تطبيقية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

16- جديدي، س.، وجرمون، أ. (2018). التجمعات الصناعية ضمن سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية لترقية الصناعات في الدول النامية، تجمعات صناعية السيارات في الهند نموذجاً (2016-2009)، جامعة البليدة، الجزائر.

17- جريدة العرب الاقتصادية، "التجمعات العنقودية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية"، 1/مايو/ 2009، المجلة الاقتصادية.

18- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، تقرير الناتج المحلي الإجمالي.

19- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، تقرير نسبة البطالة في فلسطين.

20- جوردان، ل. (1996). "مشاركات إستثمارية من أجل الرخاء في بناء إدارة التحالفات الاستراتيجية"، ترجمة سعاد الطينبولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

21- حشماوي، م. (2006). "الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية" جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه.

22- حفصي، ن. (2019)، العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني (عرض تجارب دولية)، (جامعة 8 ماي، قالما)، الجزائر.

23- حليمي، س. و بوعيشة، م. (2018)، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي (المملكة العربية السعودية نموذجاً)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9، 6.

24- الخالدي، ر. (2020)، فرص وتحديات تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد في السياق الفلسطيني على ضوء التجارب الدولية وأولويات التنمية، معهد ماس للدراسات.

25- الخرابشة، ع. (2012) ، أساليب البحث العلمي ، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.

26- دعزوني، م. (2019)، عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال 2019/1/16.

27- يوسف، ر. (2000). "بحوث التسويق"، دار زهران، عمان.

28- زبيري، ر. (2019). الشراكة الصناعية والتجمعات العنقودية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة أحمد دارية، أدار.

29- سلام، ش. (2019). التنظيم الإدارية للعناقيد الصناعية كمتطلب تنموي وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية المملكة 2030، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي، الجزائر.

30- ساق الله، س. (2009). "العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في فلسطين"، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

31- السيسي، ص. (2009). "استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي، مصر.

32- الطيبي، ع. (2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التيسير، جامعة وهران 2 الجزائر.

33- عابد، ل.، ودهان، م. (2019). تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجاً – الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال (JFBE) المجلد3، العدد1.

34- عبد عبيدلي، محمد علاوي (2016). تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادية الدول العربية الفترة (2014-2005)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر، الجزائر، عدد11.

35- عبدالكريم ص. (2008). "مفهوم التنافسية ومؤشراتها"، جملة الركن الأخضر، ركن الاقتصاد2008/6/25.

36- علي، ع. (2008). "تخفيض التكاليف باعتماد سلسلة قيمة الصناعة"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد2، جامعة البصرة، ص177.

37- التغميش ، ع. (2020). "التجمعات الصناعية و(التشابول) الكورية، 2020/10/2، مجلة مال الاقتصادية.

38- عدوكة، ل. وآخرون (2011). "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمات الافتراضية تحديات عالم الأعمال اليوم"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد9، المركز الجامعي خميس مليانة.

39- الزعبي، ع. (2013). "الإبداع التسويقي مدخل استراتيجي لتعزيز المزايا التنافسية في منظمات الخدمات الأردنية"، الملتقى الدولي الثاني حول "دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال"، عمان، الأردن، 21-2013/5/22.

40- الغزالي ، ع. (2003). "القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد24، ديسمبر 2003، السنة الثانية، الكويت.

41- الفقهاء، س. (2018)، أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

42- الحسيني، ف. (2000). " الإدارة الاستراتيجية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

43- قوفي، س.، تقديرات، ي.، الأشهب، س. (2017). " التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائر، جامعة محمد خضير.

44- قوفي، س.، تقديرات، ي.، الأشهب، س. (2020)، التجمعات العنقودية مسار نحو بناء مقاربة مشتركة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خبرات دولية رائدة وآفاق مستقبلية واعدة)، الجزائر، حملة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد2، العدد1.

45- علية، م. (2013). "الموسوعة الاقتصادية الحديثة (فرنسي – انجليزي – عربي)، تونس، مركز النشر الجامعي، دار سحر للنشر.

46- بن بوزيان ، م. (2004). "تكنولوجيا الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10/مارس 2004.

47- مديح ، م. (2003). "القدرة التنافسية وقياسها"، دورية جسر التنمية، العدد24، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

48- كباب، م. ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2017/2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، دور الابتكار التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية.

49- العارف ، ن. ، "التخطيط الاستراتيجي والعولمة"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

50- وكالة معاً (2020)، الاستراتيجية الوطنية للعناقيد الصناعية التنموية، الفريق الوطني للعناقيد الصناعية التنموية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) 2020/10/1، تاريخ الزيارة 2021/1/23، الرابط:
https://www.maannews.net/news/2027854.html

51- الجفري، ياسين عبدالرحمن (2019). مقال في صحيفة نبض نبض الإلكترونية، بعنوان "الميزة النسبية والميزة التنافسية" 2019/3/23.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. A. Marshall, (1980), "Economic Science and statistics", sixtiet Meeting, helds at leeds, Jstor.
2. A. Mollard, "Economic rurale", 2001, Quality et development territorial :un grille da'nlyse the or iquea partirde la rented", presee. Fr.
3. A. Mollard, and B.Pecqueur, 2001," Ameeting between quality and territorialism: the rent theory reviewed in the context of territorial development, French examples, International Journal of inderscience online. Com.

4. A. O. Hirschman, "The Stability of Neutralism" the American Economic Review, 1964, Jstor.
5. A. O. Hirschman, "Three easy ways of complicating some categories of economic discourse", 1985, Cambridge. Org.
6. Akimove, Irina, Kharkor, "Development of market Orientation and competitive of UKrainaia firms", Europen Journal of market, 2000.
7. Amro, Alaa ali, (2016). Clustering for competitiveness in the SME's in Hebron. Al Quds university.
8. B. PECQUEUR , H. Gumuchian, (2007), "Le ressources territorial, page 53, Communication conference europeene du Torodes- chypre.
9. Benko G. Lipietz A. (dir), (2000), "Le richesse des regions". La nouvelle geographie socio-economique, PUF. Paris, open Edition Journals.
10. Bernard Pecquer, 2013, "Territorial development anew approach to development", INTER thesis, UFSC.
11. Boualem Alliouat, "less Strate'gies de cooperation industrielle", e'dition Economic, paris, 1966.
12. C. Courlet, "Leconomie territorial", 2008.
13. Cheshire, P-C, and Gordon, 1-A, 1996, "Territorial competition and the predictability of collective (In) Action, Black well.
14. Claude lacour, (1989), "Des origins a (1906),(French Edition)
15. Csilla, Filo, "I ndicators of territorial competitiveness", 28/April/2014, HAL.
16. Danielescu. A. (2020). Industrial clusters drivers of the European economy, (2014/2020) panorama report, cluster Coll ABORATION plasform.
17. Dr. Ulrich Harmes – Liedtke, "Bench marking Territorial competitiveness", Mesopartner working paper No.9, (GTZ), Buenos Aires, 2007.
18. EURO social, 2019, June, "Territorial develop pment".
19. Funde, "Territorial development".
20. G.Colletis et B. Becqueur (1993/1994), I ntegration des espaces et quasi integration des firmes: Versv de nouvelles rencontres productive, pp489-508.
21. Guy Di Meo, 1998, " Les territoires du quotidian".

22. Hussian, Z. I. (2018). Modern Polorization Policies and Spatial Development: Study of the Industrial Clusters Policy-Karbala Case Study. KnE Engineering, 308-326.
23. J P. Gilly, 1987, In novation et technologie Pour une approche meso economique des techno poles, revue d Economies Regional et Urbane.
24. J. Schumpeter (1954), "History of economic" new york, Oxford University press.
25. Jean – Benoit Zimmermann, "GRAPPES DENTREPRISES ET PETITS MONDES", vol. 53 No.3, 2002.
26. K. Ahouzi, H. Assyakh, L. Nati Haddou, A. Messaaudi, "Territorial competitiveness and smart city", 5th International coriference on smary city application 7-8 October, 2020, Turkey (online), virtual safranbolu.
27. Kalecki Mi, "Theory of economic dynamic", oxford, clarendon Press (1991).
28. Krugman p.,(1991), "Increasing returns and economic geography", working paper No.3275, National Bureau of economic research , Cambridge.
29. Krugman p- (1995): Development, Geography and Economic, theory, MIT press, Cambridge, 117 page.
30. Leader 1999, "La Competitive territorial construer une strategies de development territorial a la lumiere de' I experience", LEADER.
31. Maillat D., and kebirl. (1999), "Learning region et systemes territoriaux de production. Revue deconomie regionale et Urbaine, 3".
32. Maillat D., Quevit M. Sennl. (1993) "Introdaction, reseaux dinnovation e't milieu innovateurs: Un pari pour le developpement regional, GREMI, IRER, EDES P3-12.
33. Marx K. (1894),"A critique of political economy" volume 3, London, Lawrence and wishart (1970).
34. Michael Porter and others, "The Determinant of National competitive", Cambridge, 2012.
35. Michael porter, Christian ketels, "clusters and I ndustrial Districts: common Roots coming in: Giacomo Becattine, Maroco Bellandi, and Lisa De propris (Eds.) :Hand book of Industrial Districts, Edward Elgar publisher.
36. Mindlin Kolpak, Gustative, 2016, "cluster in system of Instron mints of territorial development of Russian Federation", IRM4, EJ.

37. Mossing, I, (2006). Net2werke der Kulturoekonomie0lokale knoten, USA, Bielefeld.
38. Mukhammad Kholid Mawardi Ty choi, "The factors of SMEs cluster development in developing country: The case of Indonesian clusters", Sydney Business school, paper swedan, 2011.
39. Oughtonc., (1997), "competitiveness policy in qos", the economic Journal, 107,(444), pp.1484−1485.
40. Pascallon p. (1984) , " Lesyste'me moretaire international , culture et developpement , perse'e 2005- 2021 .
41. Pecqueur B. (2000), Acteurs, Institutions et. Dyamique des territoires. Artide.
42. Pecqueur B. (2001), "Qualite et developpement territorial", revue de economie rurale, N261.
43. Pecqueur, le touraant territorial de leconomie global, 2006, Revue Escape et Societes 12-3, 124-125
44. Porter M. (1990), "The competitive Advantage of Nations", New york, The Free press.
45. PORTER, M. (2001). Location, culsters and company strategy: The oxford hand book of Economic geography.
46. Rallet A., Torre A. (eds) (1995), "Economic industrielle et economie spatiale" Economica, paris.
47. Scott (2000), "Global City – regions: trends, theory, policies" Oxford university press.
48. Sergio A., Berumen, "An approach to local and reglonal compitivness", cuad. Adm. Vol. 18.
49. Sharples , J. and Milham N., (1990) , longrun competitireness of Australian agriculture, (No.243) United state department of agriculture.
50. Shyam upadhyaya and shoherh yeganeh, "competitive industrial performance" 2014, Vienna, UNIDo, 2015.
51. Silria Rucinska, "Factors of regional competitiveness" January 2007, University of Economics in Batislava.
52. Stephane Garelli, "The Fundmentals and History of competitiven", TMD world, 2014.
53. Theresa Thampson chaudhry, Industrial cluster in Developing countries : Asurvey of literature, "The Lahore Journal of economics, 10:2", Lahore school of Economics, Lahore, 2005.

54. TP4D, 2018, "Fostering territorial perspective for development".
55. Wilson, J. (2008). "Terrtorial competitiveness and development policy', Institute of competitiveness and development. May, 2008, (1-31)

87 الملاحق

ملحق رقم (1): مقابلة هيكلية. فلسطين.

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين.

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

12.أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟

13.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

14.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

ملحق رقم (2): مقابلة (2)

1.هل تعتقد ان التجمعات العنقودية فرصة لتحقيق التنمية المستدامة لدول جنوب المتوسط؟؟

2.ما هي أهم الأدبيات التي اعتمدت عليها التنمية العنقودية في دول الجنوب؟

3.ما هي أهم التجارب الناجحة لقطاعات العناقيد في دول الجنوب؟؟

4. ما هي أهم التحديات التي واجهت التجمعات العنقودية في دول الجنوب؟

5.هل ساهمت التجمعات العنقودية في زيارة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في دول الجنوب؟؟

6.أي الأبعاد الثلاثة هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي،البعد القطاعي، بيئة الأعمال)؟

7.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

8.كيف تعاون الفاعلين في إنشاء التجمعات العنقودية في دول الجنوب؟؟

9.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟؟

10.أي الأبعاد التالية تأثر في وجود تنمية مناطقية في منطقة ما (الموارد المناطقية، مجموعة الفاعلين ، الحكومة المناطقية) ولماذا؟

11.كيف يتم تقيم الموارد في نشوء التجمعات العنقودية؟؟

12.هل تحقق التنمية المناطقية قدرة تنافسية لهذه المنطقة؟؟

13.هل تعتقد ان الميزة الاختلافية لها قدرة على المنافسة أكثر من الميزة التنافسية لدافيد ريكاردو في دول الجنوب.كيف؟؟

14.أي القطاعات في بلدك مناسبة للتجمعات العنقودية في دول الجنوب ولماذا؟؟

15.أي الأبعاد التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في وجود قدرة تنافسية للمناطق (الميزة الاختلافية /العائد المناطقي /الاستدامة) ولماذا؟

16.ما هي فرصة وجود تنمية مناطقية وتجمعات عنقودية حسب رأيك في فلسطين عامة؟؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي على هذه التنمية.

ملحق رقم (3): أسماء الخبراء المشاركين في المقابلة الأولى :

الاسم	المسمى الوظيفي	الدولة
د . نصر جبر	مستشار اقتصادي ، وكيل مساعد في وزارة الاقتصاد و مسؤول عن المناطق الصناعية سابقا .	فلسطين – الضفة الغربية
م. علي أبو شهلا	مهندس مدني ، مكلف من رئيس الوزراء بدراسة و اعداد عنقود ساحل بحر غزة .	فلسطين – غزة
د. محمود صبرة	خبير اقتصادي ، رئيس قسم الاقتصاد في جامعة الأزهر .	فلسطين – غزة
م . حسن الأشقر	مدير عام التخطيط و السياسات الزراعية في وزارة الزراعة ، و مشارك في اعداد و تنفيذ استراتيجية العنقود الزراعي .	فلسطين – الضفة الغربية
الدكتور مازن العجلة	خبير اقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني و محاضر غير متفرغ في الجامعات الفلسطينية ،	فلسطين – غزة
الدكتور محمود عيسى	باحث اقتصادي في مركز التخطيط	فلسطين – غزة
الدكتور محمود الجدبة	أستاذ و رئيس قسم الجغرافيا في الجامعة الاسلامية	فلسطين– غزة
الدكتور جمال الفاضي	باحث و استشاري مشاريع تنموية و محاضر جامعي في العلاقات الدولية	فلسطين – غزة
الدكتور علي عبد الحميد النجاح	خبير في التخطيط – كلية الهندسة في جامعة	فلسطين الضفة الغربية
الدكتور محمد	دكتور و محاضر في قسم الجغرافيا الحضرية و	فلسطين القدس

Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt

الخطيب	التنمية جامعة القدس أبو ديس	
الدكتور وسام المدهون	خبير استدامة و عميد كلية الهندسة في جامعة غزة	فلسطين – غزة

Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt

Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt

Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt

Formatted: Font: 14 pt, Complex Script Font: 14 pt

محق رقم (4): أسماء الخبراء المشاركين في المقابلة الثانية :

الاسم	المسمى	الدولة
د.سناء مسيلم	مدرس باحث في جامعة مولاي اسماعيل – خبير في التجمعات العنقودية و التنمية	المغرب
د.عمر بسعود	دكتور و خبير في المنهج المناطقي	المغرب

ملحق رقم (5): المقابلات

1- Do you think that clusters are an opportunity to achieve sustainable development for the countries of the South?

Le secteur privé est un moteur pour la compétitivité, la croissance et la réduction de la pauvreté. Aujourd'hui, les projets de promotion de clusters, sont reconnus, tant par les organisations internationales de développement que par les pays bénéficiaires, comme des initiatives efficaces et efficientes pour lever les contraintes auxquelles font face les PME et stimuler le développement du secteur privé. Il s'agit par ailleurs d'une approche qui renforce la capacité du secteur privé à s'organiser de façon autonome en partenariat avec son environnement institutionnel immédiat, dans une perspective de développement durable et participatif.

The private sector is an engine for competitiveness, growth and poverty reduction.

Today, cluster promotion projects are recognized, both by international development organizations and by beneficiary countries, as effective and efficient initiatives to remove the constraints faced by SMEs and stimulate private sector development.

It is also an approach that builds the capacity the private sector to organize itself independently in partnership with its immediate institutional environment, in a perspective of sustainable and participatory development.

2- What is the most important literature on which the cluster development strategy in the countries of the South was based?

There is a rich bibliography on clusters in English. In French, you have to do research on industrial districts (authors like Beccatini for example). But the first who spoke about industrial districts was Alfred Marshall ... See interesting article below:

Formatted: Justified, Indent: Before: 0", First line: 0", Tab stops: 0.2", Left + 0.3", Left + 0.39", Left + 0.49", Left

Formatted: Tab stops: 0.2", Left + 0.3", Left + 0.39", Left + 0.49", Left

Formatted: Justified, Tab stops: 0.2", Left + 0.3", Left + 0.39", Left + 0.49", Left

https://journals.openedition.org/cybergeo/23513

3- What are the most important successful experiences of cluster sectors in the countries of the South?
see study below on the Maghreb countries

https://www.unido.org/sites/default/files/2013-11/interno_web_DEF_0.pdf

See on the UNIDO website, maybe the study exists in English.

4- What are the most important challenges facing the clusters in the south?
The most important challenge in my opinion concerns the organization of the actors and the work in collaboration and in consultation.

5- Did the cluster strategy contribute to increasing the competitiveness of the targeted economic sectors in the countries of the South?
To my knowledge, the experience of clusters in southern countries is not sufficiently developed or sufficiently old to answer this question. On the other hand, in the countries of the North, the answer is yes.

6- Which of the following three dimensions do you think have the most impact on the success of the cluster strategy (geographical dimension / sectoral dimension / business environment dimension) ?
Definitely, the most important dimension is that of the economic environment, from which most of the countries of the South suffer!

7- Do you think clusters are an effective tool in creating territorial development?
The definition of territorial development is as follows:
"Territorial development designates an approach to development that is at the same time local, concerted and integrated: local because it is concerned by small geographic areas; concerted because it gives a preponderant place to citizens and populations in determining the vectors of development, and integrated because it goes beyond economic development to include the social, environmental and cultural aspects of development in a sustainable and equitable perspective. " (Camus, 2019). The cluster, because local, concerted and integrating different actors (A cluster is "a group of companies and institutions sharing the same area of expertise, geographically close, interconnected and complementary" (Porter, 1999).) responds perfectly to the definition of territorial development.

8- How did the actors cooperate in creating clusters in the countries of the South?

The public sector must pilot the process and the private sector must adhere to this process. But for this, the private sector must understand the benefits to be gained from this approach and that it be free within the framework of this collaboration.

9- How is added value created through clusters in different sectors?

The cluster organization allows actors to benefit from competitive advantages thanks in particular to the "externalities" they generate (economy of scale, information sharing, etc.)

10- Which of the following dimensions affect the existence of territorial development in a region (territorial resources, group of actors, territorial governance)?

I will answer in order of importance. In my opinion, territorial governance is the most important? secondly, the actors involved: their importance, their mobilization, ... and finally, the identification of the specific resources of a territory and their valuation ...

11- How do you assess the importance of resources in the formation of clusters?

Obviously, the resources to be developed are important and at the base of the creation of a cluster. If no resources, no cluster ... but everything can be a resource: agricultural products, heritage, culture, history ... the most important is their specificity and their territorial anchoring.

12- Does territorial development achieve a competitive ability for the territory?

Territorial development only concerns localized geographic areas through the enhancement of their specific resources. The example of France, for example, is edifying. The promotion of local products (AOC, AOP, ...) has enabled many geographic areas to be competitive on the local, national and international market.

13- Do you think that (the differential advantage) has more ability to compete than the (competitive advantage) of David Ricardo in the countries of the South, how??

Formatted: Tab stops: 0.2", Left + 0.3", Left + 0.39", Left + 0.49", Left

Formatted: Justified, Indent: Before: 0", First line: 0", Tab stops: 0.2", Left + 0.3", Left + 0.39", Left + 0.49", Left

The differentiating advantage is more likely to work in southern countries because anyway, some countries (including Palestine) cannot compete with other southern countries or with northern countries.

14- Which sectors in your country are suitable for clusters in the countries of the South and why?

https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2016-2-page-93.htm

interesting article to read on the subject

15- Which of the following dimensions do you think have the most impact on the competitiveness of the regions (differential advantage/ territorial return/sustainability)?

The three. because these dimensions must be mobilized in an integrated manner: identify specific resources and identify their differentiating advantages, enhance them while thinking about sustainability

16- What is the chance of having territorial development and clusters in your opinion in Palestine in general?? What is the impact of the geopolitical situation on this development?

I am not enough familiar with the situation in Palestine to answer this question. Local actors should be convinced by the process and be ready to work together. Palestine is occupied territory and it is under the yoke of the colonizer, but it enjoys an important differentiating advantage: the sympathy it has in the hearts of all individuals and countries. This will help it in the development of its agricultural, heritage, cultural and tourist resources, why not ... You just have to know how to take advantage of this advantage ... And in the long term, the quality of its resources should be able to continuously improve.

مقابلة الدكتور: عمر مسعود

السؤال الاول:

حسب رأي تعتبر فرصة ولكن هذه الفرصة تعتمد على عدة عوامل وهي أولا طبيعة المشروع، وعلى طبيعة الفاعلين، وعلى البيئة بشكل عام، مثلا طبيعة المشروع (هل هذا المشروع يعتم على موارد خصوصية؟ هل يعتمد على جودة خصوصية؟؟ هل يعتمد على قيمة إضافية للمنطقة لو للمنتج؟)، أيضا طبيعة الفاعلين (هل هؤلاء الفاعلين ينتمون لمؤسسات؟ ، هل هناك مشاركة بين الفاعلين، هل هناك مؤسسات وسياسة هذه المؤسسات مقبولة من قبل الفاعلين؟) أما على البيئة (هل هناك بيئة مجتمعية تساعد على تطبيق هذا المنهج أم لا)؟

السؤال الثاني:

المنهج هو(industrial distric) و Marshall البريطاني، والمدرسة الايطالية(التجمعات العنقودية) (لبيكاتيني) هي التي طورت نظرية العنقود معتمدا في ذلك على نظرية (مارشال) (industrial distric)، واهم ما تم الاعتماد عليه هي العلاقة الاقتصادية التي تحقق القرب الجغرافي والمؤسساتي والفيزيائي أو المادي بين الفاعلين، ويساعد القرب الجغرافي والمؤسساتي بتحقيق اقتصاد (وفورات الحجم)

السؤال الثالث:

للأسف في ول الجنوب لا يوجد تجارب ناجحة كثير، كانت هناك تجارب في السياحة الريفية في المغرب، وهي التي اعتمدت على وجود مؤسسات محلية فعلا استفادت من الموارد التراثية في المغرب. واستفادت من التنسيق مع الهيئات المحلية واستفادت من الأعمال اليدوية، واستفادت من وجود الثقة بين الفاعلين ، وهي تعتمد كتجربة على قطاع السياحة ولكنها في مراحلها الأولى، أيضا في القدس في فلسطين توجد بعض هذه الحركات للموارد التراثية.

السؤال الرابع:

التحديات التي تواجه العناقيد: **أولا/** البنية التحتية المنسية وهي البنية التحتية الجماعية للعنقود / **ثانيا/** مشكلة الخدمات العامة/ **ثالثا:** اللامركزية في القرارات والصلاحيات والسلطة، في دول الجنوب معظمهم غير موجود فيها هيئات ورؤساء البلديات غالبا يتم تعيينهم، والمحافظ يتم تعيينه / **رابعا :** ضعف الأنشطة الاقتصادية في إطار الاقتصاد ومعظم الفاعلين يعتمدون على السلطات في تمويلهم وليس لهم موارد تمويل خاصة بهم أو إضافية، والتمويل الحكومي محدود في هذه المناطق، خامسا/ معوقات اجتماعية تتعلق بالفاعلين ففي كثير من المناطق الفاعلين لا يملكون الوعي أو التنسيق أو التنظيم، ويفقدون الابتكار والريادة.

تم إضافة سؤال آخر في هذا السؤال وهو **(ما هي المميزات في هذه المناطق):**

هو وجود موارد تراثية، السكان الموجودين في المناطق الريفية الذين يمتلكون عادات وتقاليد وطقوس خصوصية، فمثلا في جنوب فلسطين هناك موارد خصوصية (ثقافية، دينية، تاريخية) ويتعلق هذا الموضوع بالندرة حيث انه كل قرية لها خصوصية مختلفة عن الأخرى في الثقافات في العادات.

السؤال الخامس:

لا يوجد لدى دول الجنوب ثقافة التجمعات العنقودية الكاملة لإعطاء القرار في مثل هذا الموضوع، ولكن العناقيد لها أهمية تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، من حيث انه يخلق قيمة مضافة للمناطق، ويزيد أيضا من تنافسية المناطق، ويخلق أيضا ما يسمى (بريع الجودة المناطقي) لذلك هو يحسن القدرة التنافسية للمنتج.

السؤال السادس:

البعد الاقتصادي هو الاول، البعد الاجتماعي هو الثاني، البعد التنظيمي والمؤسساتي ثالثا.

البعد الاقتصادي هو وجود موارد وتمويل وبنية تحتية، البعد الاجتماعي هو وجود فاعلين لديهم رغبة ونية وتبادل معلومات وتنسيق وهذا التفاعل يمكن ان يؤدي إلى (اكتشاف الموارد)، ويعمل على خلق قيمة مضافة.

السؤال السابع:

أكيد، هو وسيلة فعالة وهو أمر متعارف عليه، ولكن السؤال يمكن في القدرة على تنفيذ هذه التجمعات على أصولها وكما هي مطلوبة.

السؤال الثامن:

1ـ الحوار/ 2ـ التدريب والتعليم والمعرفة / 3 ـ الثقة المتبادلة/ 4ـ الإدارة الذاتية/ 5ـ الاستقلال/ 6ـ القيادة والريادة البديلة بالمشاريع/ 7ـ الارتباط بالأرض/ 8ـ تبادل المعرفة وليس المعلومات فقط.

السؤال التاسع:

1- تقييم الموارد/ 2- الاجتماع حول تراث ثقافي أو بني معين/ 3- تحديد وتعريف وتحويل الموارد لإنتاج منتج (بجودة خصوصية) وليست جودة عادية كباقي المنتجات/4- الاعتماد على الميزة الاختلافية والخصوصية. إذا سلست القيمة في التجمعات تدعمها وتكملها وتعطيها قيمة إضافية.

السؤال العاشر:

لا يوجد قانون معين لذلك، يعتمد ذلك على خصوصية كل بلد، وفي دول الجنوب يجب البدء بقطاع السياحة والزراعة، القطاع الثقافي.

مقابلة د. محمود صبرة

السؤال الاول:

تعتبر التنمية حالة متقدمة من حالات التطور الاقتصادي واعتقد ان فلسطين تخضع حتى الآن لعدة قيود على رأسها وجود الاحتلال ووجود التشوه الهيكلي سواء الناجم عن وجود الاحتلال، أو عن الأداء الاقتصادي في فلسطين،وفلسطين تعاني من توسع في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية، نلاحظ ان القطاعات الإنتاجية على مر الزمن بسبب الاحتلال و بسبب السلوك الاقتصادي من أيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهناك تراجع للقطاعات الزراعية، بالإضافة لوجود القيود التنموية الأساسية التي تحد من النمو الاقتصادي، وسيطرة الاحتلال على الموارد المالية والحدود والمعابر والموارد الاقتصادية والأرض والمياه للفلسطينيين هذه جميعها تحد من تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، أيضا هناك عامل فرعي وهو سوء استغلال المساعدات الخارجية والذي أدى لزيادة التضخم في الجهاز البيروقراطي وزيادة فاتورة الرواتب وزيادة الإنفاق الجاري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والذي حد من قدرتها على خلق البنى التحتية المادية والطرق والمعابر، والبني الاجتماعية مثل نظام التعليم والصحة، بالتالي لم تؤسس لنواة تنموية، أو لتوسيع القطاعات الإنتاجية، وهذه جميعها معضلات تواجه إمكانية تحقيق التنمية حتى في المستقبل.

السؤال الثاني:

ان الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد صغير ويجب العمل بشكل جزئي وتكاملي في المناطق الزراعية وفي المناطق المهمشة بسبب التباين الجغرافي، مشاكل التنمية هي وجود تشوه اما ان يكون قطاعيا وأما ان يكون جغرافيا وفي الحالتين موجودات عنا بسبب وجود الاحتلال، والتنمية المناطقية يجب ان يكون لها أفقين، أفق في حالة استحواذ الفلسطينيين على مواردهم في حالة الاستقلال والتحرير وافق في الوضع الحالي وضع السيطرة على الموارد والاحتلال، يجب اجراء

شكل من أشكال التحديث التطوير حتى في وجود الفرص الرائعة جدا التي يمكن ان تحدث شكل من أشكال التكامل ضمن منطقة جغرافية محددة على سبيل المثال منطقة زراعية محددة تتكامل فيها جميع المشاريع والعديد من الأفكار التي يمكن ان تحدث فرصة لخلق النمو وخلق فرص تشغيل وإنتاج سلع يمكن ان يستعاظ بها عن السلع المستوردة، وخلق نواة لمشاريع جديدة ريادية ومبتكرة خصوصا ان التمويل الخارجي يتم تركيزه على دعم هذه المشاريع المبتكرة، وان يتحول الدعم الخارجي من إنمائي إلى أنمائي.

السؤال الثالث:

أنا اعتقد انه لا يوجد شكل من أشكال التكامل بين الجمعيات والاتحادات ذات العلاقة بالتنمية المناطقية والريفية والزراعية، والمشاريع الممولة من قبل الحكومة وهذه نادرة أو شبه معروفة، والممولة من المانحين ولا يوجد تكامل فيما بينهما، لذلك لا نجد نموذجا متكاملا داخل قطاع غزة،أو الضفة الغربية كذلك، إلا إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الضفة ممكن ان توصلنا إلى ذلك، لكن النموذج كنموذج كامل لا اعتقد انه موجود في فلسطين.

السؤال الرابع:

هناك فكرة عامة عن الخطط العنقودية ولكن الخطط التنموية بشكل عام هي عبارة عن شكل لاستدرار المساعدات الخارجية أو لتجميل الشكل الخارجي أو التطبيق الفعلي لم نجد خطة تنموية حقيقية تم تطبيقها أو تفعيلها أو دعم قطاع من القطاعات، فجميع الخطط تعتبر شكل لجلب الدعم، أو لعمل تجميل سياسي للأحزاب والحكومات.

السؤال الخامس:

يجب ان تزيد الخطط العنقودية القدرة التنافسية للمناطق، وهذه القناعة قائمة ولا يجب الكف عن العمل أو إحداث أشكال من التطوير أو التكامل، أو تطبيق الخطط التنموية أو حتى تطبيق الخطط العنقودية في ظل الاحتلال الإسرائيلي والعوائق القائمة هي فكرة غير صالحة أو صائبة، ولكن يجب ان يكون هناك عمل وعمل مستمر، ولكن يجب لن يكون هناك شكل من أشكال التكامل بين الأنشطة في منطقة ما بحيث ان مخرجات الأنشطة تكون مدخلات أنشطة أخرى في نفس الكلام وتكون جميع الأنشطة في نفس المكان، بحيث تتكامل أنشطة التسويق مثلا للمنتجات الزراعية مع باقي الأنشطة، ولكن يجب البدء بذلك على المستوى المحلي ثم تكرار هذه التجارب، هذا التكرار في المناطق سيجعل التجارب مفيدة وناجحة، لأني أنا ضد إيقاف جميع أشكال العمل والتطوير

وإعادة الهيكلية أو التنمية، فانا مقتنع ان الخطط العنقودية ستكون محددة في القدرة التنافسية للمناطق.

السؤال السادس:

القطاع الزراعي حسب اعتقادي، وهي الممكنة لان البداية تكون عادة مع القطاعات التي فيها ميزة تنافسية للدولة التي يمكن العمل فيها على هذا القطاع، والقطاع الزراعي هو القطاع الاول الذي يمكن العمل عليه والذي يمكن ان يؤدي زيادة عدد المشاريع المتكاملة مناطقيا، والخط المناطقية تؤدي إلى زيادة عدد مشاريع التصنع الزراعي على سبيل المثال مثل التبديد والتعبئة وذلك يؤدي إلى زيادة سلسلة القيمة تدريجيا، أما البداية بتجمعات عنقودية أو تنمية مناطقية في قطاع الصناعة أمر غير منطقي، فالقطاع الزراعي هو الأولى بمثل هذا النوع من التنمية، أيضا هناك قطاع الأخشاب وتصنيع الأثاث فالتكامل فيما بينهما وتوفير دعم، وخلق دعم لوجستي وتسويق ومصادر تمويل، ولكن جميع هذه القطاعات يجب ان تمتلك ميزة تنافسية للبيع محليا والتصدير خارجيا.

السؤال السابع:

أفضل المناطق مقسمة حسب القطاع، مثلا قطاع غزة سيكون ريادي في المجال الزراعي ولكن ستواجه بعض المشاكل ولكن ستكون منطقة غزة اقل من غيرها وهذا لان المواد الأولية الممنوعة ستكون محدودة ولها بدائل فيما لو تم منع المبيدات أو الأسمدة يمكن إيجاد بائل معينة لها، أيضا منطقة الخليل يمكن ان تكون رائدة بالصناعات الجلدية، فهذا يعتمد على الميزة المناطقية التي ستضاف للقطاع، أي ان يكون هناك ميزة للمنطقة في قطاع معين، أيضا رام الله في السياحة. أيضا بيت لحم السياحة الدينية، ولكن سياسة الاحتلال تسيطر على الفنادق وجميع أنشطة السياحة، كذلك يمكن ان تتكامل المناطق فمثلا قطاع غزة يمكن ان يتكامل مع الخليل في صناعات الأثاث والجلديات، ولكن سياسة الاحتلال تمنع هذا التكامل، وذلك لان تكامل المناطق سيؤدي إلى تكامل القطاعات وسنصل إلى التنمية.

السؤال الثامن:

الفاعلين مما لا شك فيه هم ثلاثة الإبداع (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الجانب العلمي وهم الجامعات ومراكز البحوث). وجامعتنا لديها القدرة على هذه البحوث، ولكن ينقصنا الإرادة لتكامل الجهات الثلاثة، ويجب ان تكون البداية من القطاع الحكومي لوضع رؤية تشمل القطاعات الثلاثة والتكامل بينها وتعمل بشكل تشاركي لاستغلال المساعدات والموارد، خصوصا المساعدات الخارجية التي تصب لدعم هذه القطاعات، وتصل لوضع خط لإحداث تغيير تنموي.

السؤال التاسع:

حتى الآن هذه الأطراف منفصلين تماما ولا يوجد أي شكل من أشكال التنسيق الأولى حتى، ولا يوجد تنسيق داخلي داخل القطاعات (تنسيق بيني)، ولا يوجد تنسيق بين منظمات المجتمع المدني حتى في المشاريع المقامة حاليا وهناك تكرار إعادة في المشاريع حتى تحولت وجهة المشاريع من تنموية إلى إنمائية.

السؤال العاشر:

اعتقد انه من الصعب الفصل بين الثلاثة أبعاد، لأنه بيئة الأعمال تحتاج إلى دور حكومي ويجب ان تكون فاعلة وصديقة، ومن الصعب إعطاء أولوية ويجب التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة.

السؤال الحادي عشر:

بلا شك التجمعات العنقودية أساس في خلق تنمية مناطقية ولكن إجابة هذا السؤال تحتاج إلى مراجعة أدبيات لإجابته، ولكن تعتبر بشكل أولي أساس للتنمية المناطقية، ويمكن ان تكون العلاقة تبادلية، وهذا تحدده الخطط والرؤية للحكومة أيضا.

السؤال الثاني عشر:

استغلال المواد الخام، استغلال مدخلات الإنتاج لان الكثير من مدخلات الإنتاج لا يتم استغلالها بالشكل الصحيح، وتباع في بعض الأحيان بشكل رخيص لإسرائيل، فلا تصب في مصلحة خلق قيمة مضافة، فيمكن إنتاج سلعة أو سلعة وسيطة للتشغيل وبيعها، كسلعة وسيطة أو سلعة نهائية وهذا ينطبق على الأخشاب، الجلود، وغيرها نبيعها كواد أولية يفقدها قيمتها أما تحويلها في مناطقها إلى منتجات نهائية هو ما سيكسبها قيمة مضافة وينمي المناطق في فلسطين، وعندما نضيف لذلك الأبحاث والتطوير سيضيف ذلك لها قيمة مضافة أكثر وهذا سيزيد مستوى الدخل، إذا النواة للتنمية المناطقية تزيد.

السؤال الثالث عشر:

فرصة نجاحها ممكنة ولكن نحن نحتاج إلى إرادة لتحقيق، لأنه هناك قيود حقيقية من الجانب الإسرائيلي، وأنا اعتقد ان هناك عائق فعلا يجب التغلب عليه من هذا الجانب، لان سياسة إسرائيل واضحة عبر الزمن خصوصا فترة الاحتلال فهناك إضعاف للقطاعات بشكل ممنهج عبر الزمن، خصوصا ان الاقتصاد الفلسطيني هو قطاع تابع، فهو حديقة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي لذلك فعليا نحتاج إلى إرادة فاعلة.

مقابلة حسن الأشقر:

السؤال الاول:

أهم المشاكل تواجه التنمية في فلسطين هي الاحتلال وهي ليست شماعة نعلق عليها، الاحتلال بسيطرته على مدخلات الإنتاج بسيطرته على الأراضي على مصادر المياه، أيضا 62% من الأراضي هي مناطقC ومسيطر عليها، وانأ أتحدث من منطلق زراعي لان أساس التنمية في فلسطين هي الزراعة، حتى عند الحديث عن الحجر كمورد من الموارد، فان سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على كل هذه المصادر يعتبر عائق.

السيطرة على المعابر لأنه إذا كان هناك معبرين أو ثلاثة مسيطر عليهم لا يوجد مجال لاستيراد مدخلات الإنتاج، لا يوجد مجال لاستيراد التكنولوجيا من الخارج، إذا أساس إعاقة التنمية هو الاحتلال وهذا ظاهر في تقرير البنك الدولي انه لا وجود لسيطرة الفلسطينيين وطلاق يدهم لاستغلال مواردهم الطبيعية.

الموارد المالية أيضا محدودة وبدون موارد مالية لا يوجد تنمية، فالمجتمع الفلسطيني كله يعتمد على المنح والمساعدات في جزء كبير سواء منح خارجية أو مساعدات داخلية مثل الإقراض والقروض، لذلك الموارد المالية ليست كافية لتركيز التنمية، ونحن ليس لدينا مشاكل فنية، أي ان الشباب من ناحية الابتكار ومن ناحية التعليم ومن ناحية الثقافة والوعي لا ينقصهم شئ ويعملون في الخارج بمهاراتهم أي انه ليس لدينا مشاكل في الموارد البشرية والدليل ان هناك العديد من الابتكار التي تظهر عند الحاجة وخصوصا في قطاع غزة، ولكن تطبيقها وتنفيذها بحاجة إلى موارد سواء طبيعية أو مالية وهذه هي المشكلة.

السؤال الثاني:

إلى حد كبير نعم تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية، لكي أعالج المشاكل المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي قد يكون النهج المناطقي بديل على اعتبار انه كل منطقة من

المناطق لها ميزة نسبية، هناك مناطق متوفر فيها مياه، هناك مناطق جغرافيا المناخ فيها مناسب لإنتاج محاصيل زراعية معينة، فالبتالي هذا جزء من موضوع اللامركزية أي انه اذا كانت هناك إمكانيات مباحة في منطقة محددة يجب ان استغل هذه الميزة النسبية فيها من اجل إنتاج منتجات خاصة، أيضا موضوع المناخ مهم جدا لإعطاء ميزة نسبية للمنطقة، ويمكن ان يتعارض ذلك مع الفكر الرأسمالي المرتبط بالعناقيد الصناعية ولكن تم معالجة الأمر في الخطة التنموية الحديثة على انه صناعة تفيد الإنتاج، إذا مما لا شك فيه ان التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشكل التنمية في فلسطين ولكن إذا طبقت بالطريقة الصحيحة والسليمة، أي بمعنى آخر إذا توفرت المصادر التي تم التحدث عنها سابقا، وإذا استطاع الممارسين لعملية الإنتاج الاقتصادي من تنفيذ التدخلات والأنشطة المطلوبة، والتمكين بتوفير مدخلات العملية الإنتاجية ، بالإضافة للموارد المطلوبة.

السؤال الثالث:

نعم يوجد مظاهر للتنمية المناطقية مع الفروقات في النجاح والفشل من منطقة لأخرى، بمعنى أخر كله مرتبط بتوفر الموارد كلما كانت الموارد محدودة يكون التنافس اكبر وبالتالي التعاون اقل، كلما كانت الموارد متوفرة أكثر يكون التنافس اقل والتعاون أكثر وتظهر مظاهر التعاون بين الفاعلين، مثال ذلك محافظة قلقيلية التي تولى موضوع التخطيط للعنقود الزراعي هناك هم المستفيدين، أي ان محافظ قلقيلية هو كان المسؤول عن الخطة ووزارة الزراعة تعتبر داعم وسكرتاريا للجنة كبيرة تشمل جميع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، بالإضافة لممثلي المستهدفين المزارعين، أيضا كان هناك الغرف التجارية، التجمعات السكانية، المجالس القروية والبلدية، وعلى الرغم من انه وضع محافظة قلقيلية صعب جدا من ناحية الاحتلال إلا ان توفر مصادر المياه ساعدت في خلق تنمية هناك، لان اهل قلقيلية كانوا على مر العصور يعرفون حفر الآبار، وهي تقع على الخزان الغربي ولكن المشكلة في قلقيلية كانت توزع المياه وذلك المستفيدين اقروا خطط تفيد بنقل المياه من منطقة لمنطقة أخرى من اجل احياء مناطق جديدة، وفتح مناطق مرورية جديدة وزراعتها محاصيل لها ميزة نسبية وهي انها لا تزرع إلا في محافظة قلقيلية وذلك بسبب جوها شبه الاستوائي وبذلك كان التركيز فيها على محاصيل شبه استوائية مناسبة في هذه المنطقة، ونجحت الفكرة وكان هناك تعاون.

تعتبر من مظاهر التنمية المناطقية هو ان قلقيلية أصبحت مصر رئيسي للافوكادو الى الاردن، ووزير الزراعة الأردني عقد اتفاقيات تصدير مع فلسطين لهذا المنتج، أيضا من المظاهر للتنمية المناطقية والعناقيد هي اندماج القطاع الخاص في الوقت الحالي القطاع الخاص يستثمر استثمارات عالية في قلقيلية في الجوافة خصوصا في خطوط التعبئة، التبريد والتغليف، بالرغم من ان المخاطرة في القطاع الزراعي مرتفعة نوعا ما إلا انه المستثمرين استثمروا في بعض الأنشطة في

قطاع الزراعة هناك على الرغم من انه قيما القطاع الخاص كان لا يجرؤ على الاستثمار في قطاع الزراعة، ويكون عندما وجود ان الإنتاج مرتفع في قلقيلية تجرا القطاع واستثمر في بيوت التعبئة ومصانع العصير هناك وتخصص في سلعة ونشاط واحد، وهذا يعتبر ميزة للتجمعات العنقودية والمنطقة نفسها لان عندما زادت زراعة المحاصيل و تكثيفها زاد الانتاج فيها، فأصبح المجتمع يحاول ويفكر كيف يمكن له ان يكمل سلسلة الإنتاج، لذلك في البداية لتنمية وتطوير المناطق في العنقود الزراعي بدا التفكير باستصلاح الأراضي ودعمها فزاد الإنتاج فاتجه التفكير بشكل عام لدى الجميع بالعمل على إكمال سلسلة الإنتاج، وزيادة أنشطة التصنيع والإنتاج لهذه المحاصيل لزيادة ورفع سلسة القيمة لهذه المحصول أو المنتج الزراعي، والعمل على تسويق هذا المنتج كان من اختصاص القطاع الخاص، فكان هذا تشجيع للغرف التجارية والقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الجزئي في سلعة الجوافة والمانجا والافوكادو.

السؤال الرابع:

اتطلعت على خطة العنقود الزراعي بشكل دقيق، تم إعداد الخطة كخطة واقعية لهدف ما، وتعتبر هذه الخطة هي تحدي نقل مشاريعنا من الجانب الإنمائي إلى الجانب التنموي، وذلك لان الخطة العنقودية هي خطة تنموية في الأساس، مثالية جدا وكبيرة جدا ولكن في ظل الوضع الراهن لا تلبي جميع الاحتياجات حتى الآن، ولكن وقت إعداد الخطة كان هناك طلب من الحكومة الفلسطينية والمجتمع الولي للتركيز على التدخلات .

السؤال الخامس:

اعتقادي نعم ستزيد هذه الخطط القدرة التنافسية للمناطق التي تطبق فيها والقطاعات المختلفة، ولكن يجب ان يتم مراجعة الخطط العنقودية لزيادة التركيز في التدخلات وتكون أكثر واقعية.

السؤال السادس:

قطاع تكنولوجيا المعلومات هو الأفضل لتطبيق خطط العناقيد، لإنتاج مدخلات إنتاج علية وكثيرة، الشخص يمكن ان يعمل وهو جالس في المنزل، واعتقد ان في مجال تكنولوجيا المعلومات نحن نجحنا فيه لأنه لا يحتاج مدخلات إنتاج موارد طبيعية ولكن مدخلاته الأساسية هي رأس المال البشري، يعني في مجال تكنولوجيا المعلومات فقط نحتاج إلى جهاز (لاب توب)

وإنسان مبتكر ونحن رائدين في هذا المجال، حتى ان تصدير المنتجات هي هذا القطاع سهلة.

أما في القطاعات الأخرى مثل السياحة تعتبر فلسطين مميزة فيها لأنها تحتوي على مناطق دينية مميزة ولكن طالما هناك احتلال إسرائيلي هذا يوقف السياحة ويضعفها ولكن التطور فيه يكون محدود لأنه مرتبط بسياسة ليس لنا أي سيطرة عليها، أيضا الزراعة من القطاعات التي يمكن ان

تكون ممكنة لذلك ولكن التفكير في المتاح وليس في التحديات، التركيز على المتوفر والتركيز على محاصيل وسلع عل الأقل قادرة على تحقيق الاكتفاء المطلوب مني كقطاع زراعي بحيث يقلل ذلك الاستيراد من الخارج، وتكون التنمية هنا مميزة،ة بحيث يتم التركيز على مجموعة من المحاصيل والسلع والتي لها ميزة نسبية.

السؤال السابع:

التمر(المجهول)الذي لا يزرع إلا في مناطق الأغوار وذلك لان نسبة الجفاف والحرارة عالية فيها وهي مناطق محدودة في العالم فهذه تعتبر ميزة نسبية للسلع والمحاصيل، لذلك تعتبر أريحا مميزة جدا في هذا المحصول الزراعي، أيضا عند التوجه لقطاع غزة عندما يتم استغلال البحر لرفع إنتاج السمك للاستهلاك المحلي هذه التنمية يكون له معنى، فالاستثمار في موضوع الإنتاج السمكي في غزة والتفكير به مثل (الاستزراع السمكي) سيزيد من إنتاج الثروة السمكية الموجودة لدينا، وهذا سيؤدي إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السمك ويخفف من استيراده، أيضا قطاع الحجر الفلسطيني (حجر جماعين ، حج قباطية 9 غير موجود إلا في فلسطين ولا يصدر إلا منها هذا يعني امتلاكه لميزة نسبية، أي انه أنا الآن لا أتعامل مع قطاعات كاملة ولكن المحاولة تكون في إيجاد ما نتميز فيه من النواحي المختلفة بسبب الاحتلال وسيطرته على الموارد، ونجد ما هي الميزة النسبية الموجودة لدينا في كل منطقة لزيادة الإنتاج، أيضا الثروة البشرية، الموارد التراثية أيضا نواة للسياحة.

السؤال الثامن :

أساليب الفاعلين هم المستفيدين النهائيين مثلا في القطاع الزراعي هم المزارعين وجمعياتهم وتجمعاتهم، أما في باقي العناقيد أهم الفاعلين هم عموم الناس الممارسين للعملية الاقتصادية، المشغلين والمتشغلين في العنقود على حسب طبيعته (الأفراد والتجمعات)، مثل الغرف التجارية المجالس البلدية والقروية أي أننا نتحدث عن ممثلين المجتمع المحلي، أيضا أصحاب المصلحة وهم القطاع الخاص والقطاع العام.وقطاع المجتمع المحلي (المؤسسات الغير حكومية) هؤلاء هم أساس الفاعلين، والاهم من جميع الفاعلين هو الممول (وزارة المالية والمانح الأجنبي)، والاحتلال الإسرائيلي هو معوق ولا يمكن إشراكه في العملية التخطيطية، لأنه حسب علم الإدارة كل طرف يعيق العملية يتم إشراكه فيها والتخطيط وتحويله لأصحاب مصلحة ولكن ذلك لا يمكن مع الاحتلال بسبب الوضع السياسي.

السؤال التاسع:

كان في البداية نعم، مع التأخر في التنفيذ مع العقبات والمشاكل التي ظهرت في هذه المرحلة ضعف الحماس لدى تلك الأطراف وهذا معيق كبير في تنفيذ الخطة، لان هؤلاء أصحاب مصلحة، والمصلحة هي الاستفادة والمصلحة هنا توقفت بسبب تلك العقبات، والمطلوب منهم هو الحماسة للتنفيذ، التحويل.

السؤال العاشر:

في الزراعة يمكننا القول انه البعد الجغرافي لأنه يرتبط بالظروف المناخية والنمط الزراعي وتوفر الموارد والمصادر، في قطاع السياحة مثلا يمكننا القول انه بعد بيئة الأعمال لأنه معظم الاستثمارات التي تتم في العنقود السياحي هي استثمارات قطاع خاص وبالتالي بيئة الأعمال في المهمة هنا، أيضا قطاع التكنولوجيا بيئة الأعمال هو البعد الأهم فيها، أما القطاع الصناعي بعد بيئة الأعمال والجغرافية مهمة جدا هنا.

السؤال الحادي عشر:

نظريا نعم، وفي حال تطبيقها بشكل ناجح بعد إزالة جميع المعيقات حولها أيضا نعم تعتبر أداة فعالة.

السؤال الثاني عشر:

القيمة المضافة تحصل عندما ينغمس الجميع في التدخلات في القطاعات وذلك بعد معرفتهم للفائدة التي ستحصل من التجمعات والتنمية المناطقية، وبالتالي سيحدث ابتكار خاص واستثمار إضافي سيحدث من المجتمع المحلي في الأنشطة المصاحبة للنشاط الرئيسي وهذا سيرفع المنتجات لأعلى سلسلة القيمة ويعطيها قيمة مضافة، مثل التفكير بالسوق والتخزين للمنتجات الذي سيتم من المجتمع المحلي ويتم ابتكار طرق جديدة غير موجودة وتدخلات تزيد من سلسلة القيمة للمنتجات.

السؤال الثالث عشر:

العناقيد لم يقر منها الآن سوى العنقود الزراعي من قبل مجلس الوزراء لأنه يعتبر هو القريب للاكتمال من جميع جوانبه، لان هناك اهتمام بالعنقود الزراعي.

مقابلة: م. علي أبو شهلة

السؤال الاول:

مشكلتنا في جميع المشاكل في التنمية انه لا يعطي المنصب لأهله، ولكن يعطي لغير أهله وهذا يتسبب بتنفيذ كل شئ بشكل خطأ.

السؤال الثاني:

إلى حدا ما المفروض ان يكون تنفيذه يتم بهذه الطريقة للتغلب على المشاكل ولكن بنفس الشرط ان يتم تولية الرجل المناسب في المكان المناسب وإعطاء المسؤولية لأهلها، ويجب ان يكون لأشخاص المسؤولين عن التنمية المناطقية على مستوى عالي، ويعملون عمل جماعي ولا يكون شكل العمل فردي، ويجب ان يكون هناك تكامل في العمل بحيث انه يجب ان يعلم كل طرف ما يفعله الآخر وما هي مهامه، حيث تحدث عملية تبادل آراء بما فيه مصلحة الكل.

السؤال الثالث:

هناك مظاهر ولكن موجودة بأسلوب آخر وذلك من خلال البلديات ومن خلال المدن، يعني على سبيل المثال ساحل غزة هناك خمس محافظات، ولكن الخمس محافظات فيها أكثر من 20 ساحل بحر وكل بلدية تقع على ساحل بحر غزة ليس هناك عمل جماعي يربط هؤلاء الأشخاص مع بعضهم البعض والمشاريع التي يعملون بها.

السؤال الرابع:

ان عملت عن العناقيد الموجودة وتخلصت هذه العناقيد في الوضع الاقتصادي بالذات، كان هما ان كل عنقود له تخصص اقتصادي يدر دخل للدولة، ولكن برأي ان نحن مجتمع فقير وبالتالي نبحث في المقام الاول عن طرق للربح وجمع المال، ولكن هناك عناقيد تحتاج إلى دعم لتتطور وبالتالي نحن نسينا الجوانب الأخرى للموضوع وضع غير كامل ويجب بحث الجوانب الأخرى ،

على سبيل المثال عند الحديث عن دبغ الجلود هذا الدبغ سيؤثر على نواحي أخرى فانه يؤثر على المياه، ومياه الصرف الصحي، ويؤثر على البيئة لذلك من سيقوم بإصلاح الخراب الناتج عنه، لذلك هناك أمور جانبية تحتاج إلى معالجة والى أموال لإصلاحها وبالتالي هذا الثمن ستدفعه الدولة بدون النظر للتنمية النهائية، فعند المقارنة بين ما سيدخل للدولة وما سيصرف

عل الآثار الجانبية لهذه الخطط ذات الطبع الاقتصادي تكون الدولة في حالة خسارة، اذا الخطط من وجهة نظري ليست مكتملة وليس مدروسة بشكل كامل، إنما هي مدروسة بشكل اقتصادي فقط لا غير، مثال رام الله مسؤولة عن السياحة ولن هذه السياحة تحتاج (مرشدين سياحيين، طرق، مقاهي، مطاعم) يعني ان هناك أشياء تحتاجها السياحة، لذلك نحن لا ننظر إلى ما سيكون الدخل من السياحة ولكن يجب التخطيط لما سيتم إنفاقه على السياحة من (دعايات ونشرات، ندوات، مؤتمرات) كل ذلك يحتاج إلى دراسة كاملة ومستغيضة لأرى الناتج من وراء ذلك هل هو ايجابي أو سلبي، أي ان هناك عدم اهتمام بالأنشطة الداعمة في العنقود نفسه يجب العمل على هذه الأنشطة لنقيس مدى نجاح العنقود، وهل هو في حالة خسارة أو ربح.

السؤال الخامس:

يعتبر اقتصادنا اقتصاد تابع، نحنا محاصرين من دولة إسرائيل من جهة ومن مصر من الجهة الأخرى، فعلى مدى السنين نحن نعتبر اقتصاد تابع ما عدا الفترة ما قبل 48، وكان لواء غزة في تلك الفترة منطقة مصدرة (مثال تصدير الشعير لخيل الجيش للانجليز)

السؤال السادس:

ليس هناك قطاع أفضل من الآخر، كل عنقود له وضعه الخاص وسياسته الخاصة ودخله الخاص، ويمكن الوضع في غزة لا يسمح بمحاسبة المسؤولين الموجودين، وجميع الضرائب التي يتم تجميعها تذهب لوزارة المالية، والسلطة الحالية في غزة تبحث فقط عن جمع المال لذلك لا يمكننا تمييز عنقود عن الآخر.

السؤال السابع:

التجمع العنقودي ينتج عن منطقة لها وضع خاص مثل بيت لحم (مدينة سياحية)، أريحا (تنتج التمور)، غزة كانت في الماضي (حيث كانت تصدر غزة قبل 20 سنة 200 ألف طن حمضيات) الآن غزة لا تصدر شئ، حيث تصدير غزة في ذلك الوقت كان يدر دخل عل غزة كبير وهنا بسبب اضمحلال الموارد المائية، وحالة غزة السياسية والداخلية والحروب وتجريف اليهود للأراضي، والأراضي جفت بسبب ان استهلاكنا من المياه الجوفية أكثر من منسوب الأمطار.

السؤال الثامن:

رام الله السياحة، نابلس ، مصانع، لكن معظم الإنتاج للاستهلاك الداخلي وليس للتصدير ، هناك إمكانيات موجودة في المناطق وخصوصا غزة لو تم استغلالها بشكل جيد سينتج عن ذلك عدة عناقيد وليس عنقود واحد، (سواء الملابس، صناعة الأثاث على إسرائيل وعلى الضفة الغربية، وهذا يعني هناك العديد من الجوانب لو تم التركيز عليها والاهتمام بها ستشكل اكتفاء ذاتي وسيتم تصديرها، ولكن الوضع السياسي الداخلي الآن يسمح بذلك ويزداد سوء.

السؤال التاسع:

أهم الأطراف في الفاعلين هو ان يكون الشخص أو الرجل المناسب في المكان المناسب، يعني التنقل الذي يحدث بين الوزارات والسلطات وعدم التخصص لا يخدم هذه الحالة، لأننا نمتلك عمالة فنية ماهرة، وعمالة نشيطة جدا ولدينا عقول فذة، يعني نحن نملك إمكانيات كامنة لم تعطي الفرص حتى تثبت نفسها ويستفيد منها المجتمع الفلسطيني.

السؤال العاشر:

ليس في كل المواضيع والجوانب وهناك خلافات حكومية.

السؤال الحادي عشر:

يجب ان يكون هناك تفاعل بين الأطراف والحكومات، بين العاملين على الخطط العنقودية بما يخدم مصلحة الشعب وليس مصلحة الحكومات فقط، والمطلوب منهم العمل لخدمة فلسطين وإعلاء كلمة فلسطين.

السؤال الثاني عشر:

البعد الجغرافي مهم وواضح ويجب ان يكون القائم عل تصميم العنقود للمنطقة هو ابن المنطقة نفسها ويقيم جميع جوانبها.

أما البعد القطاعي فيجب ان تكون هناك شخصية واضحة لكل قطاع تطبق على جميع المؤسسات في هذا القطاع.

أما في بعد بيئة الأعمال فيجب ان يكون هناك قوانين خاصة بكل قطاع أو اتحاد أو تجمع يضبط هذه البيئة، الثلاثة أبعاد مؤثرة ولا يمكن تفضيل بعد على الاخر.

السؤال الثالث عشر:

نعم، لأنها فكرة العناقيد تحتوي عل التخصص على سبيل المثال عند التفكير في مل عنقود لمكان معين ولا يوجد نجاح في العموميات، لذلك التخصص في العناقيد يدعم فكرة التنمية المناطقية، لان التخصص الأكثر يأتي من التخصص، فدراسة مجال واحد لإقامة عنقود يعتبر نوع من التخصص الذي يدعم فكرة التنمية المناطقية، ولكن يجب ان تختص لتساعد في خلق تنمية مناطقية.

السؤال الرابع عشر:

تطوير أي عنقود يحتاج إلى أشخاص مؤهلين فنيين متخصصين ففي كل مرة نقوم بإدخال هؤلاء الأشخاص في عنقود معين، هؤلاء هم القيمة المضافة لأي عنقود، أيضا عمل الأبحاث ومراكز البحوث هو الذي سيضيف القيمة لأي عنقود، فبالتي نقص البحوث والتطور فيها يعني إلغاء الشعوب وعقليتها وإتباع فقط مراكز القوى مثل الوزراء وغيرها). القيمة المضافة هي وجود عقليات مفكرة ومطورة، تصمم على النجاح. خلق القيمة المضافة يكون بتطوير رأس المال البشري ، الاهتمام بالعنقود البشري (العنقود الآدمي) هو خلق القيمة المضافة.

السؤال الخامس عشر:

هناك فرصة كبيرة لنجاح فكرة التجمعات ولكن بتغير الوضع السياسي القائم على الأقل الوضع الداخلي.

مقابلة الدكتور نصر جبر:

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

– الاحتلال الإسرائيلي من حيث التحكم بمعظم الموارد في فلسطين مثل المياه ، الأراضي حيث ان حوالي 70% من مساحة الأرض في الضفة الغربية مناطق تصنف مناطق ج أي انها تحت السيطرة الإسرائيلية إداريا وامنيا .

– منع الفلسطينيين من الاستثمار في المناطق المصنفة ج والتي تشمل مناطق الاغوار (الأكثر مناطق زراعية)

– عدم وجود ربط جغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية

– انخفاض مستوى الدخل للفرد ، ارتفاع نسب الفقر والبطالة

– ارتباط اقتصاد فلسطين باقتصاد إسرائيل بشكل كبير

– ربط العمالة الفلسطينية بالسوق والاقتصاد الإسرائيلي

– ضعف أداء المؤسسات الفلسطينية ، بالإضافة الى ضعف الموارد المالية والبشرية لتنفيذ أي مخططات واستراتيجيات اقتصادية

اعتماد التنمية الاقتصادية في فلسطين على التمويل من المؤسسات الدولية

2. هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين.

تعتبر التنمية المناطقية فرصة كبيرة للتغلب على مشاكل التنمية حيث انها وسيلة للتغلب على المعيقات التي يضعها الاحتلال من حيث تقسيم المناطق ، ووضع الحواجز ، والعزل الجغرافي ، مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة (موارد بشرية وطبيعية)، ويساهم في ابراز ميزات كل منطقة عن الأخرى وجذب المبادرات والاستثمارات الخارجية على ان تكون جزءا لا يتجزا من التنمية الاقتصادية الوطنية .

3. هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

نعم بداية هناك الاستراتيجيات الوطنية للعناقيد حيث تم تقسيم المناطق والعناقيد حسب المناطق والموارد المتاحة ، على سبيل المثال تم اعتبار منطقة الخليل العنقود الصناعي ، قلقيلية العنقود الزراعي ، بيت لحم العنقود السياحى ، وهكذا .. ومن ثم تم اعداد الاسترتيجيات الفرعية للعناقيد وذلك بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة من مؤسسات وطنية، قطاع عام وقطاع خاص بالإضافة الى المؤسسات الدولية .

4. هل اطلعت ع الخطط العنقودية الفلسطينية وما رايك فيها ؟

تم الاطلاع بشكل مبدأي على خطة العنقود الزراعي والصناعي، تعتبر خطط شاملة ومتكاملة وطموحة حيث انها اشتملت على جميع مكونات التخطيط الاستراتيجي ، ولكن حتة يتم تنفيذها تحتاج الى موارد مالية كبيرة وهذا للأسف غير متوفر وذلك لما تواجهه الحكومة من عجز مالي ، مما يضع تنفيذ الاستراتيجيات مرهون بشكل أساسي على التمويل من المؤسسات الدولية والتي تميزت بالتذبذب في السنوات الأخيرة ، مما يؤدي الى إمكانية عدم تنفيذ الاستراتيجية بشكل شمولي ، والذي يؤدي في النهاية الى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من العناقيد.

5. هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

تنبع أهمية تنفيذ سياسة التجمعات العنقودية من منطبق توفير جميع الإمكانيات البشرية والمادية لمعالجة جميع الاحتياجات واليات التدخل، والتي تهدف بشكل رئيسي الى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية ، وذلك من خلال انشاء جميع الروابط بين جميع الجهات ذات العلاقة في نفس سلسلة القيمة وفي نفس المنطقة، ووضع السياسات والتدخلات المناسبة لتطويرها، بالإضافة الى تعزيز فرص التكاملية بين جميع الأطراف وتوحيد الجهود وتحسين اليات الحوار بين جميع الأطراف المبني على التكاملية وليس التنافسية.

6. اي القطاعات في فلسطين من وجهك نظرك هي الافضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

العناقيد الزراعية في قلقيلية: حيث انها تعتبر مناطق زراعية خصبة تتوفر فيها جميع عناصر متطلبات العناقيد ، حيث ان القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية في فلسطين من حيث الخبرات المحلية ، جودة المنتجات الفلسطينية وقدرتها على التنافسية في الأسواق المحلية والدولية ، القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات الحيوية التي تساهم في بناء الاقتصاد واستيعاب عدد كبير من العمالة . بالإضافة الى انشاء العديد من الصناعات القائمة على التصنيع الزراعي (مدخلات انتاج محلية) ، لا تعتمد على محددات الاستيراد والمعيقات التي توضع من قبل الجانب الإسرائيلي.

العنقود السياحي : وذلك لمكانة فلسطين الدينية والتاريخية على المستوى العالمي

7. اي المناطق في فلسطين من وجهك نظرك هي الافضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

اتباع المناطق التي تم اقتراحها من خلال الاستراتيجيات الوطنية والتي تم اقتراحها بناء على دراسات تحليلية لجميع المناطق ، امكانياتها ، والموارد المتوفرة فيها.

8. ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية و التجمعات العنقودية؟.

العنقود السياحي: بيت لحم تتوفر فيها معظم المناطق السياحية الدينية، والمنشئات الخدماتية لهذا العنقود

العنقود الصناعي: محافظة الخليل ومحافظة نابلس : حيث اعتبر هاتان المحافظتين عصب الاقتصاد الصناعي الفلسطيني ، حيث ان معظم الصناعات الفلسطينية تتركز في محافظتي الخليل ونابلس

العنقود الزراعي : محافظة قلقيلية اكثر المحافظات التي المناسبة للزراعة حيث تتوافر فيها كميات من المياه اللازمة للزراعة .

9. منن هم الاطراف او الفاعلين باعتقادك القادرين على استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين و من ينقصهم ؟؟

الحكومة " الجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص ، المنظمات الاهلية ذات العلاقة ، والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية .

ينقصهم موارد مالية، بعض الخبرات الفنية ، التغلب على المعيقات الخاصة بالنفاذ الى الأسواق الخارجية . سهولة الحصول على مدخلات الإنتاج ، والتكلفة العالية للمياه والكهرباء

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفاعلية؟

نعم هناك تفاعل كبير حيث ان هناك عدد من النشاطات والمشاريع التي تم تنفيذها من قبل الجهات ذات العلاقة ،

11. ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين ؟؟ تنفيذ سياسات العناقيد ، التعاون والحوار والتكامل بين جميع الأطراف ، وضع سياسات تحفيزية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه العناقيد ، التحفيز على الابتكار والابداع في إيجاد حلول للمشاكل وتطوير العناقيد.

12. اي الابعاد الثلاثة التالية هي الاكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي ، البعد القطاعي ، بعد بيئة الأعمال) ، و لماذا ؟

بيئة الاعمال ، حيث ان توفر البيئة اعمال ممكنة من حيث القوانين والاستراتيجيات والتسهيلات والحوافز اللازمة لتطوير العناقيد

13. هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك ؟؟

نعم حيث ان هذه التجمعات سوف تعمل على تطوير متكامل في المنطقة خلق وإيجاد جميع الصناعات والخدمات في المنطقة ، تعمل على توفير فرص عمل ، زيادة الدخل للاسر المتواجدة في المنطقة .

14. كيف يتم خلق قيمة اضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة ؟

التجمعات العنقودية تهدف الى بناء وتطوير منظومة متكاملة بهدف تطوير قدرات جميع المنشآت القائمة على العنقود لمكينها من المنافسة بشكل مجتمع وليس منفرد بالإضافة الى انها تعتمد على التنمية سلسلة القيمة المضافة عموديا وافقيا ، بالإضافة الى تشجيع الاستثمار وإقامة الصناعات والخدمات الداعمة للعنقود.

15. ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رايك في فلسطين ؟ و ما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رايك على هذه الاستراتيجية في التنمية ؟؟

تعتبر فرصة نجاح التجمعات العنقودية في فلسطين رهينة بعدة عوامل داخلية منها مدى الدعم والمحفزات التي يمكن تقديمها من قبل الحكومة للقطاع الخاص ولدعم وانجاح هذه العناقيد ، خلق بيئة اعمال ناظمة ومحفزة .

الوضع الجيوسياسي له تاثير على الاستراتيجيات حيث ان السياسات التي تتبعها إسرائيل من وضع المعيقات والحد من التطور ولكن العمل من قبل القطاعين العام والخاص الفلسطيني وجميع الأطراف ذات العلاقة من شانه ان يحد من اثر هذه المعيقات .

مقابلة الدكتور: مازن العجلة

مقابلة هيكلية فلسطين.

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

هناك العديد من التحديات تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية وتواجه إقامة الدولة الفلسطينية أيضا التحدي الرئيسي أولا الذي يواجه الاقتصاد الفلسطيني، هو التبعية للاقتصاد الإسرائيلي لأنها هذه التبعية كانت مستمرة طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، وكانت آمل ان تنتهي بوجود السلطة الوطنية، لكن الحقيقة اتفاق باريس ببنوده الغامضة والمخلة عزز حالة التبعية وقوننها وأسسها لأنه كاد يعلم ان اتفاق باريس جعل النظام الجمركي واحدا من الاقتصاد الفلسطيني يتبع النظام الجمركي الإسرائيلي وهذا فيه مخالفة اقتصادية كبيرة ، ومن ثم هذا اثر على كل قطاع التجارة الخارجية، التبعية الاقتصادية مرورا بالتجارة الخارجية واستخدام الأمن الإسرائيلية والاعتماد على إسرائيل في تحصيل الإيرادات الجمركية التي تسمى (بالمقاصة) وسوق العمل كل هذه محطات رئيسية وأشكال رئيسية للتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وهي لم تنتهي بل تعززت مع شرط بل خلقت فئات مرتفعة من هذه الحالة من التجار، ورجال الأعمال، وهي بالنسبة لهم الاستيراد من إسرائيل، وتعزيز العلاقة مع إسرائيل أسهل وارخص من الاستيراد من الخارج، فبالتالي استمرار هذه الأشكال من التبعية واستمرار آليات التبعية، تمثل تحدي رئيسي لأي استقلال اقتصادي ونشوء الدولة الفلسطينية بشكل عام.

هناك أيضا تحديات قطاعية ارتبطت بالتحدي الرئيسي بالتبعية، وارتبطت بأداء السلطة، وارتبطت بعوامل ذاتية وموضوعية كثيرة، منها على سبيل المثال ضعف القطاعات الإنتاجية الرئيسية خاصة الزراعة والصناعة، فبالتالي هاذين القطاعين، يمثلان أساس متين ومهم للتنمية الاقتصادية، ولسوق العمل، مثلا:

توفير فرص عمل ولكافة الأنشطة المرتبطة بهاذين القطاعين من الناحية الصناعية خاصة الصناعات الغذائية، وبالتالي معظم التوجه الاقتصادي في فلسطين بعد السلطة لم يعزز تنمية

القطاعات الإنتاجية ومن ثم انخفضت معدلات النمو في هذان القطاعين ولم يكن هناك تمويل كافي موجه من قبل المانحين وهم ركزوا على البنية التحتية وتمويل عجز الموازنة، وبالتالي استمر ضعف الإنتاجية بشكله الحالي، وأدى هذا إلى انخفاض مساهمتهم في الناتج المحلي، وكانوا يساهمان بحوالي (30%) من الآن مقارنة في الوقت الحالي ويساهمان م بعضهما حوالي(20%) قسمين 6%أو 7% للزراعة و15% للصناعة في الناتج المحلي. وأيضا استيعاب القوى العاملة أيضا هذا مهم جدا وأيضا تشوهات سوق العمل، التحديات المهمة للاقتصاد الفلسطيني في سوق العمل، أصبح عاجزا على توفير فرص العمل، **وابرز التشوهات تمثل:**

أ. ارتفاع معدلات البطالة خاصة في قطاع غزة بشكل كبير.

ب. انخفاض مستويات الأجور في القطاع الخاص، خاصة في قطاع غزة.

ج ـ انخفاض إنتاجية العمل وتدنيها وهذا ينعكس على مؤشرات أخرى مهمة.

دـ المشاركة الاقتصادية ضعيفة خاصة مشاركة المرأة الاقتصادية، فمجمل هذه المؤشرات تشير إلى تشوهات كبيرة في سوق العمل. أيضا هناك العجوزات 1ـ عجز الموازنة 2 ـ عجز الميزان التجاري معروف ان السلطة تزيد نفقاتها عن إيراداتها خاصة منذ العام(2000)، وان هناك اعتماد كبير على المساعدات لجسر هذا العجز، بمعنى ان العجز يتزايد ومن البداية كل الخبراء والباحثين حذروا من ان المساعدات لا تدوم وفي حال أنها انخفضت ستزول ستجد السلطة نفسها مكشوفة تماما وهذا ما يحدث منذ سنتين إلى ثلاث سنوات، وهذه السنة أيضا المساعدات انخفضت بشكل كبير لتصل إلى اقل من نصف مليار دولار، وهذا اثر على تزايد عجز الموازنة، الذي تجاوز المليار دولار، اقل المساعدات، أيضا عجز الميزان التجاري وهو زيادة الواردات عن الصادرات بشكل كبير هناك عجز كبير في الميزان التجاري، وهو السبب الرئيسي لعجز ميزان المدفوعات أيضا.وهذا العجز ناجم عن ضعف القطاعات الإنتاجية لأنها غير قادرة على التصدير، وهو ناجم عن نظام الجمركي الإسرائيلي الذي يعامل الواردات الفلسطينية الإسرائيلية مع مؤنسات المعيشة، ومتوسط الفرد في فلسطين منخفض جدا، وكل الهيكل الاقتصادي في فلسطين هيكل دوله نامية ومتخلفة وليس متقدما، وبالتالي لا يتناسب مع ان يكون هناك نظام جمركي واحد لدولة متقدمة ودولة نامية ضعيفة، فهذا أيضا عجز الميزان التجاري هو احد التحديات الهامة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وأيضا في سياقها يأتي انخفاض حجم الصادرات وهذا بحد ذاته تحدي لأنه الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي،ولخلق فرص العمل، والصادرات لا تأتي إلا بوجود قطاع صناعي قوي يستطيع ان ينتج منتجات ذات ميزة تنافسية وبالتالي يمكن ان يصدر بسهولة، ولكن هذا غير متوفر نتيجة هذه التحديات المجتمعة بشكل كبير، أيضا من ضمن التحديات قصور المساعدات الخارجية، القصور بمعنى، عدم كفايتها من ناحية الحجم لأنها تتراجع

باستمرار، وتوجيهها مقصودا يخدم أجندات الدول المانحة ولا يخدم بالضرورة الاحتياجات الفلسطينية وخطط التنمية الفلسطينية، ممكن جدا ان تكون المساعدات موجهة للقطاعات ليس الذات أولوية، ولكن تجبر الجهات المتلقية للموافقة على ذلك، حتى لا تضيع المساعدات، وبالتالي أيضا المساعدات لا تساهم بالدور المأمول بمعنى انه دخل على الاقتصاد الفلسطيني (35) مليار دولار منذ بداية السلطة أو أكثر، لكن مردوداتها ونحن نرى كل هذه المشكلات، تشير إلى ان هذا المردود للمساعدات غير مجدي كثيرا ومنخفض ولذلك هناك لوم عالسلطة أيضا في أنها لم تستغل المساعدات استغلالا جيدا ، لأنها هذه فرصة لا تعوض ولا تكرر دائما.

أيضا من ضمن التحديات : عدم المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة ، هناك انخفاض كبير في معدل المشاركة للمرأة حوالي 20% للدول العربية الذي يصل إلى 30% من الدول المتقدمة ويصل 50% ، وطالما نحن متفقين على ان المرأة عنصر عمل فبالتالي يوجد اثر سلبي كبير في عدم مشاركة المرأة، بالإضافة إلى ذلك الثقافة السلبية بمعنى ان مهارات البشر أفكارهم وسلوكهم العام سلوك استهلاكي وليس إنتاجي، نحن الاستهلاك لدينا أكثر من الإنتاج المحلي بمعنى نسبة 20% تقريبا وهذا ناتج عن سوء منهجية وطبيعة الاستهلاك التي تمارسه الأفراد والأسر سواء من كميات الشراء أو من طبيعة المأكل والمشرب والشراء الخ....

فهذه ثقافة ضد التنمية لا تتناسب مع توجيهات تنموية ، آخر شيء التحدي الرئيسي الانقسام والحصار إلى قطاع غزة يكفي ان نعرف ان الاقتصاد في قطاع غزة كان يساهم بنسبة 35% من الإنتاج المحلي الإجمالي إلى الآن يساهم في اقل من 20% وهذا اضر بالنمو الاقتصادي بصفة عامة واضر بزيادة الإنتاج المحلي ونصيب الفرد، وأيضا أدى إلى زيادة معدلات البطالة شاملة الضفة وقطاع غزة، لذلك كل هذه التحديات تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين؟

هي احد العوامل التي تساعد في التغلب على مشاكل التنمية لأنه في كل دول العالم خاصة النامية في هناك مشكلة سوء توزيع الثروات والموارد بين المناطق فبالتالي حينما يكون لدينا تنمية مناطقية المفترض ان نقول انه هناك توازن في التنمية في توزيع الموارد في الاهتمامات والأولويات بين المناطق المختلفة بمعنى على صعيد فلسطين والمحافظات وهذا يساعد في حل وجه من أوجه المشكلات أو احد العوامل التي تساهم في عدم الحصول على جيدة للتنمية، التنمية المناطقية يجب تأخذ في الاعتبار في خطط التنمية كلها ، لان إما ان يكون الاهتمام بالمناطق مصدره العدالة، وهذا مهم لأنه يجب ان تكون هناك

عدالة اقتصادية واجتماعية لكل الأفراد داخل الدولة وأما ان يكون مصدره الاهتمام داخل المنطقة لأنها تعاني من أعداد مرتفعة من الفقر والبطالة أو هي مهمشة أو ليس فيها عوامل للتشغيل كالمصانع وهكذا.

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

يوجد مظاهر وان كانت غير فاعلة وغير مهمة بمعنى انه عندما نأتي لخطط تنمية السلطة نتحدث بها عن المناطق نتحدث بها عن مشاريع قطاع غزة وأيضا مشاريع في القدس، يوجد اهتمام بالمناطق في فلسطين وان يكن الخطط كلها لا تطبق بسبب عدم توفر التمويل وبسبب معوقات الاحتلال فبالتالي تتأثر التوجهات المناطقية لدى السلطة بهذه العوامل ومن ثم نجد انه ما يكتب لا يطبق وبالتالي تستمر المشكلات المناطقية بمعنى التفاوت الإقليمي، في مستوى الدخل الفردي في معدلات البطالة بين المحافظات وهي تختلف منها منخفض ومنها مرتفع نتيجة تركز الأنشطة وهذا تركز الأنشطة يكون في القطاع الخاص وليس الحكومي، والحكومة تعمل سياسات للتأثير على اختيارات القطاع الخاص وتنوعها وتوزعها.

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

من خلال كتاب أصدره الدكتور محمد اشتية رئيس الوزراء أيضا يوجد خطط عنقودية انفعلت لقلقيلية والخليل فبالتالي كان في اطلاع على هذه الخطط العنقودية. هي فكرة مهمة وموضوع التنمية العنقودية أو استخدام التنمية في المنهج العنقودي موجودة في كثير من الدول في الدول المتقدمة أيضا يوجد اهتمام في هذا الموضوع، عندما نتكلم عن وادي السلكم تكنولوجي في أمريكيا، هذا نوع من التنمية المناطقية (التنمية العنقودية) فبالتالي هذا التوجه مهم جدا لكن لحد الآن حبر على ورق لا يوجد تمويل وهذه أهم خطوة واهم عامل يؤثر سلبا على تنفيذ التنمية بالعناقيد وفقا لرؤية رئيس الوزراء وعدم توفر التمويل ووجود مشكلات متعلقة بالمنطقة جيم وهي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر غير العناقيد لأنه يوجد تأثيرات سلبية على هذه المنطقة وسلوك المستوطنين، بالإضافة إلى خطط التنمية العنقودية التي عملتها السلطة (الحكومة) تحتاج إلى تقييم بمعنى تحتاج إلى تفصيل ينتهي بالمشاريع، وهو عمل رؤية ووزع الاختصاصات هذه المنطقة فيها زراعة مثلا عنقود زراعي في جنين وقلقيلية وأيضا يوجد عنقود صناعي في الخليل وأيضا يوجد عنقود بحري في غزة وعنقود سياحي في بيت لحم، وعنقود تعليمي وتنموي وإداري في القدس، لكن حسب استطلاعاتنا في منهجية العناقيد من أسفل إلى أعلى وعملها من أعلى إلى أسفل بمعنى وضع الرؤيا ووزع المناطق بناءا على اختصاصاتها ولم يستشر القاعدة الدنيا في هذا الموضوع، هذه العناقيد ترجع تنفذ من خلال المشاريع الموجودة أو مشاريع إضافية، وبالتالي لم نسال أصحاب المشاريع عن اهتماماتهم أو عالاقل نعرف فكرة العناقيد ام لا يعرفونها لان عدم وجود ثقافة لدى

أصحاب المشاريع فكرة العناقيد بحد ذاتها عامل سلبي ويؤثر على عدم القدرة على تنفيذ المشاريع المناطقية وبالتالي يوجد حاجة للتطوير الفكرة الأدبيات تقول انه هناك صعوبات لتنفيذ خطة العناقيد لكن ليست مستحيلة ومعظم التحديات التي ذكرت سابقا تأثر على فكرة العناقيد.

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

نعم تم تطبيق التنمية بالعناقيد سنستفيد من المزايا التي توفرها التنمية بالعناقيد، وهي تطوير العنقود نفسه وتأهيله و تحسين المهارات العاملين فيه وتطوير الإنتاج وتعزيزه هذا كله يعزز القدرة التنافسية للعنقود، وإذا أمكن بتعزيز القدرة التنافسية العنقودي، فهنا نحن أخذنا الايزو الخاص بالتصدير، وهذا الايزو كمثال باعتباره أقوى من الايزو الذي ذكر سابقا، إذا كان العنقود تأهل الميزة أصبح ميزة تنافسية فهو سيدخل في التصدير وهذا بحد ذاته من أهم مزايا العناقيد ان تستطيع العناقيد التصدير وامتلاك الميزة التنافسية، والمنافسة بالسوق العالمي سواء كان على صعيد القطاعات الإنتاجية، أو على صعيد قطاعات تكنولوجية مثلا الهند من مزايا العناقيد الآن مصدر رئيسي للتكنولوجيا، ونحن الآن عندما نتحدث عن تصدير التكنولوجيا نتحدث عن قيمة مضافة عالية جدا، وانسجام مع الاقتصاد الرقمي وهو التوجه العالمي الجديد.

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

حسب خطة مجلس الوزراء وضع عناقيد لكل القطاعات، خاصة القطاع الزراعي والصناعي والقطاع التعليمي والسياحي والبحري، وهذه تعتبر انه فكرة العناقيد تقوم عالمناطق بمعنى استغلال ميزة لكل منطقة بها تجمع معين وبها عوامل وموارد فبالتالي عندما نتحدث عن قطاع معين نفقد القيمة المناطقية بمعنى انه المفترض ان تكون العناقيد موزعة لاكن، لو تحدثنا عن القطاع الذي يجب ان يوجه له الأولوية، من وجهه نظرنا القطاع الصناعي والقطاع التكنولوجي، لأنه يوجد لدينا مهارات تكنولوجية كثيرة، وعندنا المبرمجين والمتخصصين يعملوا مع الخارج من خلال التعهيد والعمل عن بعد فالتالي لا يوجد اهتمام بالعنقود التكنولوجي وهذه تعتبر نقيصة، لأنه لابد ان يكون يوجد أيضا عنقود تكنولوجي وهذا ليس بالضرورة ان يكون في منطقة معينة نحن نختار منطقة، مثلا من اخطر العيوب في العناقيد هو عدم ترابطها الكافي مع الجامعات بشكل أساسي ومراكز البحوث، ممكن ان نختار جامعة يوجد بها التخصص التكنولوجي قوي أو حتى ننشأ جامعة تكنولوجية فقط ونبطها بعنقود تكنولوجي فقط في نفس المدينة ونعمل العنقود التكنولوجي، وهذا من أهم العيوب والمآخذ على خطة العناقيد التي تتبناها حكومة فلسطين حاليا.

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

طالما نتحدث عن قضية نتحدث عن الاهتمام والتوازن بين المناطق كلها لكن برأينا حسب التخصص أو حسب النشاط الموجود، الخليل تتبوأ المرتبة الأولى في الإنتاج والقيمة المضافة في موضوع الجلود والأحذية، وموضوع الرخام في شمال الخليل أيضا، فهنا يفترض ان يتم الاهتمام بها بشكل واضح، حتى نحصل على مزايا العناقيد .

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

كل العناقيد التي فعلتها الحكومة تستند إلى وجود ميزة أو مزايا في هذه المنطقة لا تتوافر في مناطق أخرى مثلا، عنقود السياحي في بيت لحم مناطق سياحية، عنقود الزراعة في جنين وطوباس وقلقيلية ارض خصبة وأيضا يوجد مزارعين مؤهلين في تجربة، العنقود البحري (التنمية البحرية) في غزة يوجد بحر وصيادين لديهم خبرة، وعنقود الصناعة في الخليل لأنها الخليل معروفة لأنها متوفر لديها مؤسسات صناعية مهمة، خاصة في موضوع الأحذية والجلود.

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

العناقيد سميت بهذا الاسم لأنها مترابطة بشكل كبير بين بعضها البعض، وبين العناقيد الأخرى وبين المؤسسات ذات العلاقة فبالتالي عندما نتحدث عن المؤسسات والمنشات التي تندرج في إطار عنقود، يجب ان يكون لديها ترابط مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة سواء على صعيد تنفيذ السياسات أو على صعيد التوجيه وعلى صعيد الضرائب والتمويل فبالتالي المؤسسات الحكومية من المؤسسات المهمة في الترابط بين العناقيد، المؤسسات التعليمية خاصة وهي مهمة جدا مثل (الجامعات، وزارة التربية والتعليم، المدارس) ونحن نفتقدها ، لا يوجد إمكانيات إلا ان نتكلم عن نهضة علمية من مرحلة رياض الأطفال ومن مرحلة الابتدائي أيضا، تتدرج بالمناهج التنموية إلى ان تصل الجامعة، وبالتالي من أهم المآخذ على فكرة العناقيد وعلى الواقع الموجود وعدم وجود ربط بين المؤسسات التعليمية المختلفة وبين العناقيد ويجب ان يكون هناك ترابط مهم لأننا الآن نعاني من سوق العمل عدم موائمة المخرجات التعليم مع سوق العمل، وهذه من ضمن تشوهات سوق العمل، وهذه موجودة لأنه الجامعة لا تنظر إلى سوق العمل، إنما تنظر إلى تلبية رغبات الأشخاص بالذي يرغبونه، أيضا المؤسسات المهمة وهي مؤسسات القطاع الخاص، سواء كانت النقابية أو المسؤولة عن إعداد الخطط أو التوجيهات مثل الغرفة التجارية، المؤسسات النقابية،

اتحاد الصناعات، تعتبر تجمع يدير شؤون الصناعات المختلفة بأنواعها في اتحاد الصناعات الملابس، الخشبية والمعدنية والكيميائية، وأيضا اتحاد العاملين في إطار التكنولوجيا (بيتا) و(بيكتي) هذه أيضا من ضمن الأشياء التي يجب ان يكون فيها ترابط مع مؤسسات الجودة، مؤسسات تسويقية، سواء كانت خاصة أو استشارية تابعة(ان جي اوز) أيضا يجب ان يكون في ترابط معها، ميزة العناقيد أنها على علاقة بكل من له تأثير على فكرة العناقيد.

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

هنا نقول بصفة عامة لا يوجد فعالية في الترابط بمعنى لا ننفي بان هناك علاقات وترابط بنوع ما لكن ليس هناك فاعلية، والفاعلية مقصود بها هنا الاستمرار في تفعيل هذا الترابط، والاستفادة من الترابط، لماذا نعمل ترابط مع تلك المؤسسات؟ لكي نستفيد من مخرجاته، وهم يستفيدو من مخرجاتنا، ونستفيد من التنسيق في هذا الموضوع هم ينقصهم شئ ونحن ينقصنا شئ فبالتالي هذه الفعالية غير موجودة وتحتاج إلى مؤسسة جيدة وحوكمة جيدة حتى يمكن ان نقول هذا الترابط مجدي ونافع.

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

كل مؤسسة من هذه المؤسسات لها دور المؤسسات التعليمية لديها مهمة رئيسية وخطيرة جدا وهي رفض هذه العناقيد بالمهارات وبالكوادر المؤهلة وبالتدريب وهذا لا يوجد عناقيد من غير مهارات ولا تطوير القدرات خاصة عندما يجب ان يكون معروف انه في مجال عنقود نتحدث عن العنقود وعن المبادرات العنقودية وعن المنظومة العنقودية، العنقود هو العنقود الزراعي مثلا المبادرات العنقودية هي التي سوف تنفذ السياسات، العنقود كيف يكون عنقود؟ من خلال مهارات عنقودية تشمل المشاريع الموجودة، فبالتالي هذه المؤسسات كل مؤسسة لها دور تؤثر ايجابيا وسلبيا على العناقيد.

12.أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟

هذه الأبعاد الثلاثة مهمة جدا، البعد الجغرافي، بيئة الأعمال، والبعد القطاعي، وهو الحقيقة نعتبر البعد القطاعي وبيئة الأعمال هو الأهم لأنه منه تأتي المشاكل، الآن البعد القطاعي موجود تم ترسيخه في الخليل يوجد بعد قطاعي واضح يريد ان يتطور لكن يوجد مشكلات تواجهه من بيئة الأعمال، ليس من الجغرافيا لأنها الجغرافيا أصبحت واضحة ومحسومة، لكن بيئة الأعمال المسؤولة عن الجو الاستثماري التي تأتي بنا من ناحية الضرائب وأيضا القرارات التسويقية التي تعمل ترويج للمستهلك التي تأتي بنا بالإنتاج بصفة عامة هي التي تعمل على تنمية قدرات الفرد،

يوجد ملاحظة مهمة انه بعض الدراسات اكتشفت ان الاقتصاد الفلسطيني تقوده عوامل الإنتاج، ويوصي ومن ضمن التوصيات لنجاح العناقيد ان يتم الاهتمام بعناقيد تقودها الكفاءة، والكفاءة لديها قوة وصلابة أكثر على مواجهة هذه المشكلات كفوأ يستطيع ان يبتكر والابتكار شئ مهم للعناقيد ونفتقده في فلسطين، الابتكار هو محاولة التغلب على المشكلات أو خلق بدائل جديدة قد تكون أكثر عائق، وبالتالي قد تكون تورد الابتكار بمعنى انه يجب بيئة الأعمال تساعد في توليد الكفاءة وتطويرها واعتمادها كعامل رئيسي للتأثير على تطور العناقيد وتحقيق الأهداف.

13.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

إذا نجحت العناقيد فهي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ التنمية المناطقية، لأننا متفقين انه العنقود منطقة معينه أو مناطق وبالتالي إذا نجح العنقود تنجح هذه المناطق وتزدهر، من ابرز التجارب التي يستفيدوا منها الدول في تجربة التنمية الصينية وهي مهمة أنها كانت تتوجه للمقاطعات الفقيرة والتي ليس لديها أي ميزة لتقيم فيها منشات، فالحكومة تستطيع ب ادواتها التي تستخدمها ماليا وصناعية توجيه الاستثمار في هذه المناطق من خلال العناقيد.

14.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

إذا لم تنتج العناقيد قيمة مضافة أو إضافية فهي فاشلة إلى حد ما، لأنه الهدف الرئيسي من العنقود ان يقدم قيمة مضافة، سواء بامتلاكه ميزة تنافسية جديدة سواء بامتلاكه بمنتجات ذات جودة عالية أو على أسعار معقولة سواء بامتلاكه بالمهارات أو الكفاءة، كل هذه تعتبر قيمة مضافة، واهم شئ ان يتم الاستثمار في المشاريع ذات القيمة المضافة، بمعنى انه لا نستخدم مشاريع تعطينا عائد بسيط نحن نريد مشاريع وقطاعات ذات قيمة مضافة عالية، مثل التكنولوجيا التي ذكرناها سابقا، تعطينا قيمة مضافة اعلى، فبالتالي هذه مسؤولية العنقود ان يشكل قيمة مضافة في كل هذه المجالات التي ذكرناه.

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

تنفيذ العناقيد مهمة صعبة جدا وليست سهلة رغم أهميتها ورغم المزايا التي سوف تتركها أو التي تشكلها على ارض الواقع لأنها تواجه تحديات كبيرة سواء على صعيد مواجهة الاحتلال وسياساته خاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة حصار وبالتالي حظوظها من التنفيذ منخفضة إلا إذا كان هناك حملة قوية لمحاولة جني المكاسب ودع هذه العناقيد في مواجهة الاحتلال أو مواجهة المانحين وتوجيه التمويل أو على صعيد السلطة لان هذه العناقيد تحتاج إلى قيادة تحتاج إلى حوكمة وتحتاج إلى مهارات وتحتاج إلى قدرات هذا كله من مسؤولية السلطة، من ثم الفرص صعبة لكنها غير

مستحيلة يجب ان يكون هناك هذه العوامل كلها متوفرة من قبل السلطة على صعيد الاستراتيجيات الواضحة على صعيد السياسات وعلى صعيد الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ السياسات والضرائب وغيرها وعلى صعيد توفير المؤسسات التي ترفض هذه العناقيد تدريب والقدرات المطلوبة سوف توجه السلطة صعوبات في قطاع غزة، لن تستطيع تنفيذ وجهة نظرها في العنقود البحري لأنه هذه السلطة في الأمر الواقع في قطاع غزة هي احد أسباب فشل العناقيد، على فرض لدينا عناقيد لانتهت، بسبب السياسات التي تتبعها السلطة في الأمر الواقع وخاصة موضوع الضرائب العالية التي لا تتناسب مع ضعف المشاريع وهشاشتها والعوائد الضعيفة وانخفاض القيمة الشرائية في البلد فبالتالي هذه مشكلة احد تنفيذ العناقيد خاصة في قطاع غزة لأنها الحكومة لم تكتفي بقطاع غزة بإشارة إلى العنقود البحري إنما قالت أيضا غزة بها مناطق العناقيد الصناعية وعناقيد زراعية فبالتالي ان لا اعتقد ان السلطة ستحقق نجاح هنا نتيجة غباء وعدم مروءة سلطة الأمر الواقع، بمعنى ان الانقسام سيحول دون تنفيذ العناقيد في قطاع غزة، وسيحول دون تنفيذ أي شئ والواقع سبعت عشر سنه تؤكد ذلك . (17)

إجابات أسئلة المقابلة مع د. علي عبد الحميد – خبير تخطيط حضري وإقليمي،

مدير وحدة التخطيط الحضري والإقليمي

جامعة النجاح الوطنية، نابلس

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994 بوضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكانت ترتكز معظم هذه الخطط على الاعتماد على الذات, والتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان.

ولكن كانت هذه الخطط تصطدم بجملة من التحديات الداخلية والخارجية المتداخلة التي تتسبب في إعاقة العمل التنموي الفلسطيني, وأهم هذه التحديات:

- الوضع الجيوسياسي المعقد واللايقيني للمناطق الفلسطينية. فوجود الاحتلال لفترة زمنية طويلة وغياب دولة تسيطر على حدودها ومواردها، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة، أدى إلى الضغط الشديد على الموارد الطبيعية واستنزافها، مما أضعف الاقتصاد الفلسطيني وأنهكه.
- الانقسام السياسي والإداري الداخلي،
- تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية.

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين؟

بالتأكيد يمكن اعتبارها فرصة للتغلب على مشاكل التنمية كونها تستهدف تطوير وتنمية مناطق مختلفة بناء على الفرص والامكانيات المتاحة في كل منطقة.

ان إتباع تنمية مناطقية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين تلك المناطق عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في المنطقة، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى التحتية وتطويرها. والتي تعبر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية–الاجتماعية.

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

بشكل دقيق من الصعب الحديث عن مظاهر حقيقية للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية. ويمكن القول بأن هناك محاولات أو توجهات من خلال خطة التنمية بالعناقيد التي تبناها مجلس الوزراء الفلسطيني.

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

نعم لدي إطلاع على هذه الخطط بشكل عام من حيث توزيعها على مستوى المحافظات الفلسطينية المختلفة على أساس الموارد والمقومات (زراعية، صناعية، سياحية، تكنولوجية، وغيرها) التي تمتاز بها كل محافظة.

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

من المتوقع أن تساهم هذه التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات ذات الصلة.

إن التخطيط بالعناقيد من شأنه أن يساهم في تعزيز العملية الاقتصادية الشاملة من خلال الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة من المحافظات، وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية . فالعنقود بموجب هذا المنظور هو المحافظة بحدودها الجغرافية.

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

باعتقادي لكل قطاع أفضليته، حيث لكل محافظة أو منطقة عنقود يلائم طبيعتها وطبيعة النشاط الاقتصادي المهيمن فيها، وتطويره والبناء عليه وإحداث التراكم اللازم لتحقيق التنمية. ويمكن إعطاء بعض الأفضلية لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات التجارية وقطاع التكنولوجيا كونها القطاعات الأقدر على المنافسة مقارنة بقطاعي الزراعة والسياحة.

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

ربما المناطق الأقل من حيث المحددات الجيوسياسية (مناطق أ و ب) هي الأفضل لسهولة التنمية فيها دون وجود قيود أو عراقيل. من جهة أخرى المناطق ذات النشاط الاقتصادي الحالي قد يكون لها أفضلية.

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

المناطق ذات الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية وبدرجة أقل السياحية.

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

- القطاع الحكومي.
- القطاع الخاص.
- المشتثمرون ورجال الأعمال.
- الغرف التجارية والصناعية.

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

باعتقادي التفاعلات محدودة وبحاجة لتطوير وربما وضع إطار مؤسسي لتنظيمها وتفعيلها.

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

المطلوب مزيد من التعاون والتنسيق والعمل على جلب التمويل اللازم للمشاريع التنموية في هذه التجمعات.

12.أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)، ولماذا؟

ربما جميع هذه الأبعاد ذات أهمية، إلا أن البعد القطاعي قد يكون أكثرها أهمية كونه مرتبط بالموارد اللازمة للتنمية المناطقية في هذه التجمعات. ويلي هذا البعد في الأهمية بيئة الأعمال كونها تشكل الحاضنة والداعم لهذه التنمية.

ويأتي البعد الجغرافي في المرتبة الثالثة كون الخصائص الجيوسياسية للمواقع مهمة كذلك.

13.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

يمكن لهذه التجمعات أن تكون أداة فاعلة

التنمية بالعناقيد من شأنها أن تخلق التوازن المطلوب لخلق تنمية شاملة بين مختلف مناطق وشرائح الشعب الفلسطيني، كما أن التنمية المناطقية تمكننا من التركيز على بعض المناطق بحيث يتم استغلال الفرص المتاحة فيها مثل الأغوار الفلسطينية والمنحدرات الشرقية والمناطق الجبلية ومنطقة الساحل في قطاع غزة.

14.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

التنمية بالعناقيد يمكن أن تساهم في تقليص الفجوات بين مختلف المناطق الفلسطينية من خلال فتح المناطق الريفية، وقطاع غزة والقدس للاستثمارات الجديدة والموجهة، سواء أكانت زراعية أم صناعية أم سياحية، وتوفير التسهيلات المالية والقروض الميسرة لتلك المناطق .ومن هنا أتأتي همية ودور القطاع المالي والدول المانحة في إسناد التنمية الاقتصادية الشاملة بالإضافة للبنية التحتية الضرورية لتوفير بيئة اقتصادية مناسبة بحيث تكون هذه الأموال مساندة لعملية التخطيط التنموي وليس عائقاً أمامها.

يقوم المفهوم التنموي الجديد على تعزيز تداخل العناقيد وتفاعلها الوظيفي .فبالإضافة للتطور العمودي داخل العنقود الواحد، يساهم النموذج التنموي الجديد في تعزيز التعاون والتطور الأفقي مع بقية العناقيد وذلك من أجل تعزيز المنفعة العامة.

وبهذا فإن التنمية تتيح الاستفادة من التكامل بين العناقيد، بما يقلل التكاليف ويزيد الانتاجية عبر الاختصاص .كما أن هذا النموذج التنموي الجديد يساهم في توفير وتواصل الخدمات وعدم تكرارها وتنسيقها، وهو ما سيساعد في توفير في المال والجهد وترشيدهما.

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

كما أشرت أعلاه تلعب الخصائص الجيوسياسية دوراً رئيسياً في نجاح التجمعات العنقودية، وبالتالي فرصة نجاح هذه التجربة مرتبط إلى درجة كبيرة بكون الموقع ضمن السيطرة الفلسطينية أو خارجها.

مقابلة الدكتور: محمد الخطيب

هيكلية. فلسطين.

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

مشكلات متنوعة أذكر منها:

– مشكلات سياسية: تتمثل بالسيطرة المكانية المفقودة فمناطق أ،ب،ج وغيرها من التصنيفات منعت من وجود اطار مكاني واضح للمارسة عملية التنمية بجميع مراحاها

–مشكلات مالية: كونها تعتمد على الدول المانحة وهي متغيرة ويمكن ان تتوقف في اي وقت وعدم اعتمادنا على موارد مالية محلية في ادارة وتنفيذ المشاريع التنموية

– مشكلات التخصص والكفاءة: عدم وجود مؤسسات متخصصة بالتنمية تضم كفاءات بشرية عملها الوحيد موضوع التنمية وانما هي مؤسسات تربط نفسها بشكل ما بالتنمية وتمارس بعض الاعمال التنموية أي نفتقد لمأسسة عملية التنمية

– مشكلات التداخل في الصلاحيات: بين الجهات العاملة بالتنمية سواء حكومية أو خاصة

– مشكلات اجتماعية نابعة من عدم الثقة بين السكان والجهات العاملة بالمشاريع التنموية من جهة ومن جهة أخرى ضعف الوعي التنموية عند الكثير من السكان نظرا لعدم وضوح اهداف ونتائج المشاريع التنموية التي تنفذ سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او القومي.

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين.

نعم والسبب في ذلك انه لا يوجد منطقة تضم جميع مقومات التنمية البشرية والطبيعية وانما يمكن ان تضم مقومات معينة كالتربة الخصبة أو الخدمات، اوموقع متوسط وغيرها وهذا يجعل من المحتم ان تتم العملية التنموية المناطقية فالاصل تجميع الامكانيات والموارد فهي بالاصل ضعيفة في فلسطين والعمل على توحيدها في خطة تنموية تشمل منطقة او نسميها اقليم تنموي قد يكون جزئي أو كامل تعمل على التكامل المناطقي او المكاني لتحقيق الاهداف التنموية المنشودة،

بالاضافة الى ان الكثير من الدول اعتمدت على هذا النهج التنموية فالاردن مثلا تم تقسيمه الى مناطق تنمية وغيرها من التجارب.

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

نعم يوجد على اقل تقدير وحسب معرفتي ولكنها غير شاملة ويعتريها الكثير من المشكلات نظرا لمحاولة كل طرف تنموي ان يكون في الطليعة اي ان هناك خلل في ادارة التنمية المناطقية، بالاضافة الى عدم وجود متابعة وتقيم للمشاريع التنموية المناطقية فالاصل تقييم هذه التجارب والعمل على تطويرها لضمان فاعليتها وتأثيرها

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

نعم بشكل بسيط فمثلا اطلعت على الخطة العنقودية الزراعية في جنين، انا مع هذا النوع من الخطط لكن من الضروري الاهتمال بالادارة والجهات المنفذة وتقييم هذه المشاريع بشكل دوري جزئي وكلي لتعظيم دورها مما يضمن اشعار السكان بالتغيير الملموس لان الناس ملت من ان تسمع خطط تنموية بل تريد ان ترى تغير على ارض الواقع

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

نعم لان التجمعات العنقودية تعني شحن الطاقات والامكانيات في القطاعات المختلفةوتجميعها بدل من تفرقها وهذا يزيد من ايجاد حوافز تشجع على المنافسة مما ينعكس ايجابا على الواقع التنوي

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

القطاع الخدمي او الخدماتي: لانه يمتاز بالتنوع واالاهمية بالنسبة للسكان وقدرة عالية على استيعاب نسبة كبيرة من الطاقات البشرية

القطاع الزراعي: فهو القطاع الانتاجي الوحيد والاكبر في فلسطين والذي يجب ان يكون ناجح لدرجة ان يعمل على تنمية وتطوير قطاعات تنموية اخرى ولا سيما القطاع الصناعي

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

ان كنت قد فهمت السؤال منك بانه مناطق أ، ب، ج ان صح ذلك مناطق أ وان كنت تقصدين اقليم طبيعي فهو الغور(يمكن التواصل في حال الاجابة غير مناسبة) مع ان ارى ان كل منطقة في الضفة الغربية يمكن ان تنجح فيها فكرة التجمعات العنقودية التنموية

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

اهم مورد هو المورد البشري فالتجمعات الفلسطينية على اختلاف حجمها وتاثرها فهي تضم تنوع في الموارد البشرية التي يمكن ان تؤسس وتقود العمل التنموي في تلك المناطق

كل موقع يضم نوع او اكثر من الموارد التي يمكن ان تشكل حجر الزاوية في العملية التنموية بشكل منفرد على مستوى التجمع وعند جمع تلك الموارد من أكثر من تجمع يصبح عندنا تجمعات عنقودية تنموية تضم اكثر من مورد فالمناطق السياحية، والاراضي الزراعية، والمناطق الطبيعية كعيون المياه والغابات،والوظائف التي تؤديها بعض التجمعات بالاضافة للوظيفة السكنية كلها تشكل نقاط تنموية تصلح لان تكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

المؤسسات الحكومية، المؤسسات الاهلية، المؤسسات الدولية، مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات، الجمعيات التعاونية، وغيرها : وبغض النظر من هي الجهة التي تقوم بهذا الفعل وتؤثر فيه يجب ان يكون هناك سياسات تنموية، ترتبط باستراتيجية تنموية، ومن ثم بعدد من الخطط التنموية ومنها الخطط العنقودية كاطار ضامن ومحدد لكل ما يخص العملية التنموية

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

بشكل ضعيف كما اسلفت سابقا فعدم وجود ادارة تتحكم في زمان الامور فان جميع الاطراف تعتبر نفسها قائد ومسؤول مما يضيع الهدف التنموية ويعمل على تشتيته

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

تحديد الهدف، تحديد المنهجية، تحديد الادوات والوسائل، تحديد المسؤولية التي تقع على عاتق كل منهم، اعداد الخطط، تنفيذ الخطط، متابعة الخطط، تقييم الخطط

12.أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟

البعد الجغرافي بالتأكيد، لانه المغزى ان تتشكل عناقيد تنموية في عنقود تنموي شامل و من اجل تحقيق ذلك لا بد ان يكون هناك تواصل جغرافي بين هذه التجمعات، تشابه في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، تشابه في التحديات والمشكلات، وتشابه في المستقبل المنظور فلايمكن ان تتم العملية بين تجمعات لا تترابط جغرافيا لانها عند اذ لن تعتبر اقليم تنموي او مناطقي

13.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

نعم تشكل اداة فعالة وضرورية في ضوء السياسات الاسرائيلية التي تسعى لتفريق وفصل المناطق الجغرافية عن بعضها البعض لعدم حدوث تكامل وظيفي يفضي الى زيادة الانتاجية ورفع الكفاءة

في التجمعات، بل يجب ان تكون استراتيجية او جزء من استراتيجية تنموية على مستوى فلسطين(مدمج مع اجابة السؤال الثاني)

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

نفس اجابة السؤال الثالث عشر بالتوفيق.

مقابلة الدكتور وسام المدهون:

هيكلية. فلسطين.

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

-الاحتلال الاسرائيلي

- الانقسام الفلسطيني

- ضعف التنسيق بين المؤسسات

_ ضعف التمويل واحجام المستثمرين بسب المخاطر

- عدم التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين.

نعم هي فرصة للتغلب علي مشاكل التنمية المتعلقة بالبعد الجغرافي والاستدامة

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

اعتقد ان هناك بعض التجمعات العنقودية والتي تتمثل في المناطق الصناعية ولكنها ما زالت محدودة

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

اطلاع بشكل محدود

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

نعم ستساعد في القدرة التنافسية وتحسين الجودة

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

القطاعات الصناعية والزراعية

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

غزة والخليل بسبب توفر الموارد والكثافة السكانية والتواصل الجغرافي المحلي بين المحافظات

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

الموارد الزراعية في غزة والموارد الصناعية المختلفة في الخليل

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

الوزارات ,البلديات, هيئة تطوير المدن الصناعية, المجتمع المحلي, المستثمرين والمنظمات الدولية.

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

اعتقد ان التفاعل ما زال محدودا

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

التنسيق الفعال لوضع خطط عملية وتذليل العقبات

12.أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟

البعد الجغرافي لدوره الكبير في تسهيل عملية التسويق للمنتجات

13.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

نعم هي اداة فعالة في المساهمة في عملية تنمية محلية مستدامة

14.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

سهولة وصول المنتج بجودة مقبولة وبسعر متاح للمستهلكين

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

فرص النجاح هي جيدة اذا تم التركيز علي قطاعات مهمة في كل مدينة فلسطينية وتم توفير بيئة اعمال داعمة بتنسيق دولي.

يبقي الوضع الجيوسياسي من احتلال اسرائيلي وانقسام فلسطيني من اهم التحديات القائمة ولكن يمكن التغلبة عليها من خلال تعزيز التنسيق وائراك قطاعات دولية في عملية التنمية.

مقابلة الدكتور جمال الفاضي

هيكلية. فلسطين.

ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

بداية، وقبل الحديث عن المشاكل والتحديات التي تواجه عملية التنمية في فلسطين، لابد من التطرق والقول انه وعلى الرغم من تناول كل الادبيات الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي هو أحد أهم معوقات التنمية في فلسطين، كونه كرس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، وشوه من فرص الانعتاق من هذا الوضع، وهيمن على الأرض كأهم مصدر من مصادر التنمية، وسيطر على المعابر الحدودية وحد من فرص التنقل وحرية الوصول للأراضي الزراعية وحول جزء كبير منها لمواقع وثكنات عسكرية، وسيطر على مصادر المياه، وقام بالتمدد الاستيطاني الاستعماري ، وفرض القوانين الجائرة التي تقيد فرص بناء اقتصاد مستقل، ومنع مصادر التنوع وحرية التصدير والاستيراد، وقوض من فرص الاستثمار ، إلا ان هناك كثير من المعوقات الأخرى والتي لا تقل عن تأثير الاحتلال وما قام به على مدار سنوات طويلة من أجل تفكيك أي فرص لبناء اقتصاد حقيقي، وهي:

– اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية والتي قوضت من إمكانية بناء اقتصاد معتمد ذاتياً على عوامل إنتاجه، وحالت دون خلق مقومات اقتصاد انتاجي.

–ربط المساعدات الخارجية وطبيعة المشاريع في إطار إعادة هيكلة للاحتلال الإسرائيلي، وعدم توظيفها بما يخدم فرص بناء اقتصاد تحريري حقيقي، وذلك من خلال ربط المشاريع التنموية الفلسطينية بالمشروع الاسرائيلي الرامي إلى الفصل عن الفلسطينيين.

– عزوف الدول المانحة عن تمويل مشاريع في المناطق المصنفة (ج)، أو في القدس وهو ما يعني قبولاً بالتوجه الإسرائيلي لتقسيم الأراضي الفلسطينية.

– غياب بيئة حاضنة لعملية تنموية حقيقية تتضمن تنمية ثقافية واجتماعية وسياسية تشكل مرتكز لأية عملية تنموية حقيقية وناجحة.

– غياب رؤية واستراتيجية وطنية للتنمية تستثمر بالضرورة الظروف المتاحة لبناء قاعدة حقيقية لاقتصاد يمكن له الانطلاق لعملية تنمية صحيحة وحقيقية، وأن السياسات والإجراءات التي انتهجتها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتشريع القوانين لم تحفز فرص التنمية بالقدر الكافي.

– عدم ضمان اتفاق باريس الاقتصادي المنظم للعلاقات الفلسطينية الاسرائيلية، وجود فرص لبناء اقتصاد فلسطيني حر، بل زاد من تبعية هيكلة الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وجعل من الاقتصاد الفلسطيني كطرف يدور حول المركز وهو الاقتصاد الإسرائيلي.

هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين.

اعتقد في ظل الحالة الخاصة التي يمر بها شعبنا من احتلال يعمل على تقسيم الأرض وفصلها عن الروح الفلسطينية، وفي ظل انقسام صنعته الجغرافية والخلافات السياسية، أصبح من الضروري تبني نهج ومنظور مختلف ينسجم مع الحالة الفلسطينية، فالتنمية المناطقية تشكل مسار يمكن من خلالها التغلب على كل المعوقات البنيوية والسياساتية التي صنعها الاحتلال. وتعمل على خلق آفاق جديدة تعيد بناء الاقتصاد والمجتمع وتعمل على تفعيل دور القطاع الخاص، وتحد من البطالة وتشجع الشباب على خلق رؤى جديدة يمكن لها أن تتشكل من خلال هذا النهج.

هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

كما هو معروف، هناك خصوصية للحالة الفلسطينية، فمنهجية تطوير التجمعات العنقودية (Clusters) وما توفره من إمكانية في معالجة الاحتياجات المعروفة على المستويات المختلفة تشكل مستوى وآلية ملائمة للتدخل، حيث أنها تجمع بين القرب من ديناميكيات العمل على الأرض مع القدرة على تعبئة المؤسسات اللازمة بطريقة واقعية من الأسفل إلى الأعلى، وتمكن من المساهمة بشكل حيوي في تشكيل السياسات الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

نعم هناك مظاهر تتمثل في خلق شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة حصتها السوقية في الأسواق المحلية و/أو استكشاف أسواق جديدة للتصدير وذلك من خلال: دعم وإعادة هيكلة للقطاعات الإنتاجية والقطاعات الفرعية ذات الفرص العالية النمو، من خلال إنشاء الروابط بين مختلف الجهات ذات العلاقة في نفس سلسلة القيمة وفي منطقة جغرافية محددة وذلك من خلال منهجية التجمعات العنقودية، بالإضافة إلى تحسين آليات الحوار بين القطاعين العام والخاص.

وأمثلة ذلك، شراكة بين وزارة العمل والمؤسسات التعليم المهني، شراكة بين وزارة الاقتصاد والغرف التجارية، شراكة بين وزارة الزراعة والمؤسسات والاتحادات الزراعية.

هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

بناء على ما تناولته وسائل الاعلام، وفي ظل تجارب ومحولات سابقة لم يحالفها الحظ بالنجاح، أعتقد أن فرص نجاح التجمعات العنقودية فرصة كبيرة، هناك قطاع خاص يمكن أن يشكل بؤرة انطلاق، هناك شباب متميز وخلاق لتطوير الافكار، هناك قناعة بأهمي وجود حوار حقيقي بين القطاع الخاص والقطاع العام، هناك قطاعات انتاجية تتمتع بعوامل النجاح يمكن أن تشكل نموذج للتجمعات العنقودية، أي أن هناك عوامل قوة يمكن تعزيزها والتقليل من عوامل الضعف، والتجمعات العنقودية فرصة انطلاق لتطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟

التجمعات العنقودية" عبارة عن مجموعة من الشركات والمؤسسات المترابطة من موردين ومصنعين ومقدمي الخدمات والمؤسسات الداعمة التي ترتبط مع بعضها في مجال عمل معين، وفي منطقة جغرافية واحدة.

بلا شك، وبعد تجربة طويلة وتحديات كبيرة واجهها الاقتصاد الفلسطيني، تأتي فكرة التجمعات العنقودية من أجل محاولة خلق رؤية جديدة تعزز دور القطاع الخاص وتجعله مشاركاً أساسياً في عملية تطوير وتحسين شروط اقتصاد نامي، وحيث أن القطاع الخاص هو الذي يقود قاطرة التنمية، فتأتي هذه الفكرة في هذا السياق، عبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة حصتها السوقية والعمل على استكشاف أسواق خارجية وذلك من خلال: دعم وإعادة هيكلة للقطاعات الإنتاجية والقطاعات الفرعية ذات الفرص العالية النمو، من خلال إنشاء الروابط بين مختلف الجهات ذات العلاقة في نفس سلسلة القيمة وفي منطقة جغرافية محددة وذلك من خلال منهجية التجمعات العنقودية.

أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

اعتقد أن القطاعات الانتاجية مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعات، وقطاع الخدمات خصوصاً المتعلق بالتكنولوجيا، هي الأفضل والتي يمكن أن توفر فرص جديدة للتنمية على صعيد الانتاج والسياسات والحوار بين القطاعين الخاص والعام.

أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

ليس هناك أفضل وغير أفضل، دعينا ننظر للموضوع من زاوية أخرى تتمثل بالخصائص التي تتمتع بها المنطقة الجغرافية المستهدفة من حيث القطاعات الانتاجية ومستوى الحوار القائم

ومستقبل الشراكة، فالخليل تتميز بالصناعات الجلدية والأحدية، غزة الخضروات والفراولة، بيت لحم والقدس الصناعات السياحية، رام الله الحجر والرخام وهكذا.

لماذا، هذا نوع من التوزيع يخلق نوع من زيادة التخصصية وتوسيع السوق وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

هناك موارد صناعية، وموارد زراعية، وخدماتية يمكن أن تشكل عماد لفكرة التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية

من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

القطاع الخاص، أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام، عبر توفير السياسات التي تراعي تجمع هذه المؤسسات. الذي ينقص تطبيق الفكرة، وجود خبراء، تقديم تجارب ناجحة، وجود إرادة وصبر، تأهيل العاملين وزيادة معرفتهم والعمل على تحسين المنتج وزيادة تنافسيته

هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

اعتقد أنه ورغم أن الفكرة المتعلقة بالعناقيد لم تتجاوز السبع سنوات، أي أنها حديثة العهد بفلسطين، إلا أن هناك تفاعل من جميع الاطراف ذات العلاقة بالموضوع مع الفكرة، وهناك بدأت تظهر نتائج لهذه التجمعات، ففي الخليل هناك تجمع الصناعات الجلدية والأحذية مثالاً على نجاح الفكرة

ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟

المطلوب ، تحديد هدف مشترك، يتعذر تحقيقه فردياً، وتغيير في نمط واسلوب التفكير، توفير بيئة تعاونية وتشاركية ، وخلق حالة من التنافس الإيجابي والكل يحقق ارباحا ويجني فائدة كمصنعين وعمال ومستهلكين وكاقتصاد وطني.

أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟

اعتقد أن الأبعاد الثلاثة مهمة وحيوية لنجاح التجمعات العنقودية، ولكن ونظراً للخصوصية الفلسطينية المتعلق بوجود احتلال يهيمن على الأرض ويحد من الحركة والتنقل ويعمل على فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها، يمكن اعتبار أن البعد الجغرافي أكثر تأثيراً ، بحيث يتم عمل

التجمعات العنقودية حسب ما تتميز به كل محافظة وتأهيل القطاعات فيها وخلق بيئة حاضنة فيها توفر شروط نجاح تجربة العناقيد.

كذلك البعد القطاعي ، مهم وذات تأثير، بحيث تتم التجمعات حسب القطاعات التي تتميز بها المحافظات، فالخليل الصناعات الجلدية والأحذية، غزة، الخضروات والفواكه والنخيل؟ رام الله الحجر والرخام، القدس وبيت لحم الصناعات السياحية، بيت لاهيا الفراولة والفواكه... ألخ.

هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟

نعم يمكن أن تكون أداة ناجحة وفعالة، فالغالبية العظمى من المنشآت الفلسطينية هي منشآت صغيرة، وبالتالي يسهل تجميعها في عناقيد تحقق الهدف الربحي والتنافس الخلاق وتحد من البطالة وتعمل على خلق فرص عمل، وخلق ميزة تنافسية. ففي الاتحاد قوة ونجاح وقدرة على مواجهة التحديات.

كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

- تفعيل حالة الحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام
- خلق فرص عمل تحد من نسب البطالة.
- فرص توفير مشاريع صغيرة للشباب.
- تقليل المشكلات على المستوى السياساتي
- تعزيز قدرات القطاع الخاص على تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟

اعتقد أن فرص نجاح فكرة التجمعات العنقودية هي كبيرة، نظراً لأنها تنسجم وتتلائم مع الخصوصية الفلسطينية، سواء على مستوى البعد الجغرافي أو على مستوى البعد القطاعي، كذلك طبيعة الشركات الفلسطينية ما بين صغيرة ومتوسطة، وبالتالي يجب العمل بكل جد وجهد من أجل تعميم هذه التجربة وخلق بيئة قانونية حاضنة لهذه الفكرة.

لا شك، أن الوضع الجيوسياسي في فلسطين صعب ويحمل في مضامينه تحديات كبيرة خلقها واقع الاحتلال ذات الطابع الاستعماري الاستيطاني وهو ما صعب من كل المحاولات التي قامت بها السلطة ومؤسساتها من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطينية وتحفيز عوامل نجاحه، وجعل كل هذه المحولات تصطدم بممارسات الاحتلال والفصل واغلاق المعابر الحدودية.

وبالتالي، تأتي فكرة التجمعات العنقودية كنوع الحل الذي يمكن أن يوفر مظلة لعملية تنموية حقيقية بأقل التكاليف ويمكن ان تحول التحديات التي تواجهها إلى فرص للنجاح.

مقابلة الدكتور محمود عيسى

هيكلية فلسطين.

المقابلة مع د. محمود عيسى، باحث اقتصادي

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

هناك العديد من التحديات والمعيقات التي تمنع إطلاق عملية تنمية حقيقية في فلسطين، منها:

– **الاحتلال الاسرائيلي وسياساته** التي تمنع إنجاز أية خطة للتنمية في فلسطين، **وتعثر عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين**، حيث بقيت قضايا الحل النهائي (المياه والأرض والحدود) عالقة حتى الان.

– **عدم سيطرة الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية**، كالنفط والغاز والماء والأراضي الزراعية والمراعي والحقول، ومقالع الحجارة وغيرها.

– **سياسات الإغلاق والحصار** التي تفرضها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وإقامة الحواجز العسكرية على الطرق الرئيسية التي تصل بين المدن والقرى الفلسطينية، مما يحول دون التواصل الجغرافي بين المحافظات والمدن الفلسطينية.

– **تحكم إسرائيل في الحدود والمعابر التجارية**، وتحكمها في أموال المقاصة التي تشكل ثلثي الإيرادات العامة تقريباً، حرم السلطة الفلسطينية من صياغة السياسات التجارية والمالية الملائمة، وحرمها من الوصول إلى الأسواق الخارجية بأسعار منافسة، حيث تعتبر إسرائيل أكبر شريك تجاري قسري مع الفلسطينيين.

– **الشروط السياسية التي تفرض على المساعدات الدولية حال دون توجيهها واستغلالها في تطوير البنية التحتية في فلسطين.**

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين؟

ذكرنا أن هناك مشكلة في التواصل الجغرافي بين المحافظات والمدن الفلسطينية نتيجة الحصار التي تفرضه إسرائيل على مناطق معينة، ونتيجة الحواجز العسكرية، وفلسطين شأنها شأن العديد من الدول تتركز معظم مواردها في مناطق معينة، خاصة في المناطق المسماة (ج)، مثل منطقة البحر الميت والأغوار، حتى في المناطق (أ) تتركز بعض الموارد في محافظات دون غيرها، مثل محافظة الخليل التي تتركز فيها صناعة الجلود وصناعة الرخام، لذلك من الممكن القول أن التنمية المناطقية تعتبر فرصة للتغلب على مشاكل التنمية، على أن يكون هناك عدالة اقتصادية واجتماعية في توزيع عوائد التنمية المناطقية لتطال كل الأفراد داخل الدولة في مختلف المناطق.

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

تتجلى مظاهر وآثار التنمية المناطقية في انخفاض معدلات الفقر والبطالة، وتحسن مستوى المعيشة، نتيجة تحسن الدخل، وهذه المظاهر غير ملموسة في أي من المناطق التي استهدفتها العناقيد، صحيح أن الحكومة وضعت خطط للتنمية واستراتيجيات اقتصادية شاملة، اعتمدت على التخطيط بالعناقيد للاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة، وأطلقت بعض العناقيد في عدد من المناطق، لكن حتى الان تواجه الحكومة إشكاليات في تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات كما هو مخطط لها، وذلك بسبب المعيقات التي تفرضها إسرائيل ، وأيضاً بسبب عدم توفر التمويل اللازم لهذه الخطط الطموحة الواعدة.

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

كباحث ومختص بالشأن الاقتصادي اطلعت على خطة العناقيد التنموية، التي أعلن عنها رئيس الوزراء عام 2019، وهذه الخطة جاءت في سياق تحقيق الانفكاك التدريجي من العلاقة التي فرضها علينا الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز المنتج الوطني، وتعزيز صمود المواطنين على أرضهم، وتوطين الاقتصاد الفلسطيني وتحريره من العلاقة القسرية المنهكة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

أعتقد أن الخطط العنقودية واعدة وطموحة، وفرص نجاح التنمية الاقتصادية العنقودية ممكنة إذا استطاعت الحكومة تشجيع رأس المال المحلي لضخ استثمارات جماعية كبيرة، وإذا استطاعت تحقيق تكامل وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص.

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

بالتأكيد، لأن فكرة التجمعات العنقودية تقوم أساساً على الاستفادة من الميزات التنافسية للمناطق والقطاعات، وبالتالي فإن تطبيق التنمية بالعناقيد سيحقق مزيد من القدرة التنافسية للقطاعات التي

تطالها الخطة، حيث أن تطوير العنقود نفسه وتأهيله من خلال تجميع الطاقات والإمكانيات والموارد والكفاءات ورأس المال، هذا كله سوف يعزز القدرة التنافسية للعنقود.

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

فكرة التجمعات العنقودية تقوم بالأساس على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة من مصادر مياه وموارد طبيعية وبشرية ورأس مال، ونحن في فلسطين لدينا العديد من الموارد المحلية الكامنة وغير المستغلة إما بسبب قلة هذه الموارد، أو بسبب توزيعها وتشتتها، وبالتالي كلمة السر تكمن في القدرة على تجميع هذه الموارد وتعظيم الاستفادة منها، فعلى سبيل المثال فإن الأراضي الزراعية الغير مستغلة، ومصادر المياه المنتشرة في عدة مناطق في كل محافظة لن يتم الاستفادة منها إذا لم يتم تجميعها والعمل على استثمارها كوحدة واحدة. وبالتالي لا يوجد قطاع أفضل من قطاع للتجمعات العنقودية، القطاع الأفضل هو القطاع التي تتوفر له أسباب النجاح من تخطيط وتمويل وكفاءات بشرية.

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

كل محافظة من محافظات الوطن لها ميزات تنافسية في موارد معينة أو قطاع معين، وبالتالي خطة العناقيد التنموية يفترض أن تشمل كل المحافظات والمناطق، بحيث لا تستثنى أي محافظة أو منطقة من الخطة، بمعنى مطلوب قدر من التوازن والعدالة في الاهتمام بين المناطق كلها.

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟

كل عنقود يستند إلى وجود موارد أو مزايا في منطقة دون أخرى: فالعنقود الزراعي في قلقيلية وطوباس تتوفر له الأرض الخصبة والمياه والمناخ المعتدل والعمالة المتخصصة. والعنقود الصناعي في الخليل تتوفر له بنية تحتية صناعية مهمة، خاصة في موضوع الأحذية والجلود، وكذلك مقالع الحجارة في صناعة الرخام. والعنقود السياحي في بيت لحم تتوفر له معالم سياحية دينية، وصناعة المشغولات الخشبية اليدوية، وهكذا ...

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

المقصود بالتنمية العنقودية عبارة عن مجموعة من الشركات والمؤسسات المترابطة من تجار ومستوردين ومنتجين ومصنعين ومقدمي الخدمات والمؤسسات الداعمة والفاعلة التي ترتبط مع بعضها في مجال عمل معين، وفي منطقة جغرافية واحدة. وبالتالي كل هؤلاء الأطراف قادرين بالتشارك على استغلال الموارد والمزايا التنافسية استغلالاً أمثل، ولا ننسى دور المؤسسات الحكومية

ذات العلاقة (مثل الوزارات المعنية: المالية – الاقتصاد، العمل وغيرها) في توجيه الشركاء وتحقيق الترابط بينهم.

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

لا نستطيع الجزم بفعالية تفاعل الأطراف مع نهج التنمية المناطقية، ولكن يمكن القول أن هناك تفاعل إلى حد ما من قبل هؤلاء الأطراف مع هذا النهج، ويبقى الحكم على مدى فعالية هذا التفاعل وجدواه مرهوناً بالنتائج والآثار التي تتحقق على أرض الواقع.

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

كل فاعل من الفاعلين في التجمعات العنقودية له دور هام في نجاح هذه التجربة في فلسطين، فالمطلوب أولاً من الجميع نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع بأهمية التجربة (التجمعات العنقودية)، والعمل بشكل حثيث على حشد الطاقات والموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة العالية والتجربة، وتوفير رأس المال اللازم، والتشبيك مع كل المؤسسات الداعمة والمساندة التي من الممكن أن تساهم في إنجاح تجربة العناقيد في فلسطين.

12.**أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟**

الأبعاد الثلاثة مهمة جدا، ولكل بعد منهم أهميته الخاصة، لكن برأيي أن البعد الجغرافي هو الأكثر تأثيراً في نجاح التجمعات العنقودية، لأن السيادة الجغرافية تمثل روح التنمية العنقودية باعتبارها قائمة على الجغرافية الاقتصادية؛ والمقصود بالسيادة الجغرافية السيطرة على الموارد من جغرافيا وثروات طبيعية وانسياب حركة الأفراد والسلع ورأس المال دون عوائق يفرضها الاحتلال.

13. هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

باعتقادي الحكم على فعالية التجمعات العنقودية كأداة لخلق تنمية مناطقية يتوقف على قدرة هذه التجمعات في خلق قيمة مضافة، ونحن متفقون على حداثة هذه التجربة في فلسطين، وبالتالي عندما ينجح العنقود في تطوير وازدهار منطقة معينة أو مناطق مجتمعة، فإن ذلك يعكس مدى فعالية هذا العنقود، والتجارب الدولية في التنمية العنقودية كثيرة ويمكن الاستفادة منها وخاصة التجربة الصينية التي أقامت مشاريع استثمارية كبيرة في مناطق فقيرة للعمل على ازدهارها وتطويرها.

14.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

عندما تتمكن التجمعات العنقودية من استغلال الموارد الطبيعية والمالية والبشرية في منطقة معينة، استغلالاً أمثل، فإنها بالتأكيد سوف تتمكن من خلق قيمة مضافة عالية، مع ضرورة توجيه الاستثمارات في هذه المناطق نحو المشاريع الإنتاجية أو الخدمية ذات القيمة العالية، مثل العنقود الزراعي في قلقيلية أو العنقود الصناعي في الخليل.

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

برأيي إن فرص نجاح التجمعات العنقودية كبيرة جداً في فلسطين، حيث أننا نملك العديد من نقاط القوة التي تؤهلنا لإحداث تنمية مستدامة على المستوى المحلي، ولكن يبقى التحدي في مدى قدرتنا على تشجيع رأس المال المحلي لضخ استثمارات جماعية، وتحقيق تكامل وشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في كل محافظة. إن نجاح هذه التجربة يتطلب من كافة الشركاء الفاعلين استكشاف حلول مبتكرة وإبداعية للتغلب على العقبات التي تعيق الجهود الفلسطينية الساعية لتحقيق تنمية متوازنة وعادلة، من خلال تركيز الموارد والقطاعات الاقتصادية والمؤسسات في منطقة جغرافية واحدة بما يمكن العناقيد من العمل بشكل مترابط وداعم لبعضها البعض.

وكما ذكرنا سابقاً فإن البعد الجيوسياسي يبقى الأكثر تأثيراً في نجاح هذه التجمعات، فالسيادة الاقتصادية والسيادة الجغرافية تعتبر أساس نجاح التنمية العنقودية، كونها قائمة على الجغرافية الاقتصادية؛ لذلك معركة التحرر السياسي يجب أن تواكبها معركة تحرر اقتصادي تفضي إلى تمكننا من استغلال مواردنا الطبيعية، وتفضي أيضاً إلى تسهيل حركة الأفراد والسلع ورأس المال بين مختلف المناطق دون عوائق يفرضها الاحتلال.

مقابلة الدكتور فوزي الجدبة:

مقابلة هيكلية فلسطين.

1. ما هي أهم المشاكل التي تواجه التنمية في فلسطين؟

إن أهم التحديات المركزية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني هو اتفاق باريس الاقتصادي الذي حافظ على ارث الاحتلال في الاقتصاد الفلسطيني ولم يساعد في نقله الى اقتصاد الدولة. وترتب على العمل بهذا الاتفاق استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن ثم استمر العمل بنفس النظام الجمركي الإسرائيلي، الامر الي أضعف كثيرا قدرة السلطة على صياغة سياسات اقتصادية تلائم وتعزز أولويات الاقتصاد الوطني، في ظل وجود عوامل أخرى عززت من هذا الضعف والارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي مثل استخدام العملة الإسرائيلية، والاعتماد على السوق الإسرائيلي، وأسواق العمل إسرائيلية.

نتج عن هذا الخلل الهيكلي، ضعف كبير في القطاعات الإنتاجية، ومن ثم انخفضت انتاجيتها وقدرتها على توفير فرص عمل، وتوفير سلع منافسة للتصدير، ومن ثم ارتفعت معدلات البطالة خاصة في قطاع غزة بشكل كبير. وعزز هذا الضعف أيضا، في ظل اتفاق باريس من عز الميزان التجاري الفلسطيني، وتزايد بالتريج أيضا عجز الموازنة العامة، الامر الذي أثر على تخصيص المساعدات الخارجية وتوجيهها لمواجهة عز الموازنة العامة الجارية بدلا من رفد الموازنة التطويرية.

2.هل تعتبر التنمية المناطقية فرصة للتغلب على مشاكل التنمية في فلسطين؟

تعتبر التنمية المناطقية أحد أوجه وآليات التنمية عموما، حيث تتضمن خطط التنمية غالبا، اهتماما خاصا بمناطق بعينها نتيجة ظروف محددة تفرضها طبيعة هذه المناطق. على الصعيد الفلسطيني، تضمن خطط التنمية اهتماما بمناطق معينة سواء نتيجة تأثرها بالاحتلال واجراءاته او نتيجة افتقارها للموارد وهامشيتها أو حتى نتيجة توفر خصائص تنموية محفزة لتطويرها، ولكن هذا الأسلوب من التنمية يعاني من نفس التحديات التي تواجه التنمية عوما في فلسطين.

3.هل هناك مظاهر للتنمية المناطقية والتجمعات العنقودية في فلسطين؟

يمكن تلمس العديد من المظاهر، حيث تجد أن السياقات السياسية تفرض ان تهتم خطط التنمية الفلسطينية بالمناطق التي تتأثر بسياسات الاحتلال واجراءاته، مثل الاغوار والقدس والمنطقة ج وقطاع غزة. وعلى صعيد الاقتاد الجزئي، كان هناك اهتمام محلي ودلي (من خلال المانحين) لدعم تجمعات عنقودية بعينها، مثل صناعة الجلود والاحذية في الخليل، والتمور في الاغوار، قطاع الصيد في قطاع غزة.

4.هل اطلعت على الخطط العنقودية الفلسطينية وما رأيك فيها؟

تزايد الاهتمام بالتنمية العنقودية ومفاهيمها بعد تبني الحكومة الحالية لهذه الفكرة، وقد قامت الحكومة كترجمة لتبنيها فكرة التنمية العنقودية بتحديد المناطق التي ستطبق فيها وفقا لاختصاصات هذه المناطق مثل عنقود صناعي في الخليل والتي تشتهر بوجود العديد من الصناعات خاصة فيما يتعلق بالجلود واحذية والرخام، وعنقود زراعي في جنين وقلقيلية، وآخر بحري في غزة وعنقود سياحي في بيت لحم، وعنقود تعليمي وتنموي وإداري في القدس، لكن يوج حاجة لتطوير الفكرة حيث توجد هناك صعوبات لتنفيذ خطة العناقيد لكن ليست مستحيلة ومعظم التحديات التي ذكرت سابقا تأثر على فكرة العناقيد.

5.هل ستساعد التجمعات العنقودية في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات في فلسطين؟؟

لا شك أن ذلك ممكن نظريا، وزيادة القدرة التنافسية لهذه التجمعات من أهم أهدافها، لكن ذلك مرتبط بتوفير البيئة العامة المنسبة والتخلص من القيود والتحديات التنموية عموما، واعتقد أن البيئة العامة التي خلقها الاحتلال، وكلها قيود وتحديات، تحول دون الاستفادة من هذه لمزايا.

6.أي القطاعات في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية، لماذا؟

رغم أن الخطط التي اعدها مجلس الوزراء حددت القطاعات الرئيسية للتجمعات العنقودية مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم، الا أن هذه الخطط لم تهتم بالقطاع التكنولوجي والاقتصاد الرقمي فض عن أهمية قطاع المصارف والصناعة المصرفية وخاصة الإسلامية، والتي تحمل إمكانات واعدة، وهي نجحت في دول عربية وإسلامية.

7.أي المناطق في فلسطين من وجهة نظرك هي الأفضل للتجمعات العنقودية. لماذا؟؟

اعتقد أن كل منطقة في أراضي الفلسطينية لديها مزايا تؤهلها لان تكون تجمعا عنقوديا، ورغم أن المناطق المزدهرة تقليديا كتجمعات عنقودية مثل الخليل والاغوار وغيرها تحظ بالأولوية، الا أن مناطق مثل نابلس وقطاع غزة ورام الله لديها إمكانات يمكن ان تؤهلها للنجاح كتجمعات عنقودية.

8.ما هي الموارد الخصوصية الموجودة في تلك المناطق التي يمكن تثمينها لتكون عماد التنمية المناطقية والتجمعات العنقودية؟.

غالبا تتوفر في التجمعات العنقودية أكثر من ميزة تتمثل في حزمة من الموارد، مثل الخبرات في اقامة مشاريع بعينها، توفر رأس المال، المناخ الملائم، القرب من الأسواق والقدرة على التصدير، الموارد البحرية الساحلية، توفر موارد طبيعة مثل جبال محددة لصناعة الحصى والرخام.

9.من هم الأطراف أو الفاعلين باعتقادك القادرين عل استغلال هذه الموارد لتنمية العناقيد في فلسطين ومن ينقصهم؟؟

تقتضي فكرة العناقيد وجود علاقات متكاملة ومتشابكة مع العديد من القطاعات والمؤسسات، ولا يمكن الحديث عن نجاح فكرة العناقيد بدون دور هام ورئيسي للمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ممثلة بالجامعات ومراكز البحث العلمي، إضافة الى المانحين ودوهم الهام في توفير التمويل.

10. هل هناك تفاعلات للأطراف مع هذا النهج المناطقية بفعالية؟

من المتوقع عدم وجود فعالية في الترابط، رغم أن طبيعة الأشياء تفرض وجود علاقات بين العناقيد والمؤسسات المختلفة، الا ان ضعف أدوار هذه المؤسسات عموما، ينعكس على فاعلية الترابط المطلوب بين العناقيد، ناهيك عن تزايد المشكلات الاتية والموضوعية للمؤسسات والعناقيد معا، امر الذي يدعو عادة للتركيز على هذه المشكلات وحلولها بدلا من الاهتمام بتعزيز خالة الترابط.

11.ما هو الدور المطلوب من الفاعلين في التجمعات العنقودية في فلسطين؟؟

هناك دور محدد للمؤسسة بحكم تخصصها، سواء كانت تتبع القطاع العام أم الخاص. فالمؤسسات التبعة للحكومة تقدم الرؤى والخطط والبيئة الملائمة، وأحيانا التمويل. ولا ننسى دور مؤسسات التعليم في رفد التجمعات العنقودية برأس المال البشري المؤهل، وصقل المهارات وتطويرها. كذلك فإن لمؤسسات القطاع الخاص الدور الأكبر في نجاح فكرة العناقيد، فهي التي تقوم بالاستثمار والإنتاج وتوفير المنتجات والتسويق وغيرها من المهام الأساسية. وهكذا فإن تخصص المؤسسة يحكم ويحدد دورها في تطوير التجمعات العنقودية.

12.**أي الأبعاد الثلاثة التالية هي الأكثر تأثيرا باعتقادك في نجاح التجمعات العنقودية (البعد الجغرافي، البعد القطاعي، بيئة الأعمال)،ولماذا؟**

الأبعاد الثلاثة مهمة جدا، لنأخذ مثالا من الخليل حيث البعد القطاعي موجود لكنه محكوم بمزايا وقيود بيئة الأعمال، حيث أن بيئة الأعمال توفر مناخ استثماري مواتي لنجاح العنقود من ناحية

الضرائب وتعمل على تنمية قدرات الفرد. من الممكن ان نجد أولوية لبعد دون الآخر، لكن يبقى للأبعاد الثلاثة أهميتها، ويحظى البعد الذي يعزز النجاح والتطور عادة، بالاولوية.

13.هل تعتبر التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية باعتقادك؟؟

مرة أخري أقول نظريا من الممكن ان تكون التجمعات العنقودية أداة فعالة في خلق تنمية مناطقية، وهذا قد يتحول لنجاح عملي اذا تم توفير العوامل المحفزة للنجاح وخاصة من خلال الابعاد الثلاثة المذكورة سابقا.

14.كيف يتم خلق قيمة إضافية من خلال التجمعات العنقودية في القطاعات المختلفة؟

الأصل أن التجمعات العنقودية الناجحة تتميز بخلق قيمة مضافة، لان فكرة العناقيد تعتمد على وجود موارد مجددة ومميزة ومتنوعة ستعمل في ظل ظروف العمل المناسبة على خلق قيمة مضافة. والا فإن فكرة العنقود تكون أقرب الى الفشل.

15.ما هي فرصة نجاح التجمعات العنقودية حسب رأيك في فلسطين؟ وما تأثير الوضع الجيوسياسي حسب رأيك هذه الإستراتيجية في التنمية؟؟

ستواجه فكرة التجمعات العنقودية تحديات كبيرة سواء على صعيد الاحتلال وسياساته التي تشمل طائفة واسعة من القيود والمعوقات. وبالتالي تحتاج أولا الى بيئة سياسية مناسبة تستند الى وحدة وطنية تنهي الانقسام، والى ديمقراطية وانتخابات حرة ونزيهة، والى استقرار سياسي عام. وهي تحتاج ثانيا الى وضح الرؤية من خلال خطط رصينة وسليمة، وتحتاج ثالثا الى توفر التمويل اللازم للاستثمار في العناقيد، وتحتاج رابعا الى قناعة شعبية عامة تتوفر غالبا من خلال المشاركة لكافة الفئات.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): مقابلة هيكلية. فلسطين.....161

ملحق رقم (2): مقابلة (2).....162

ملحق رقم (3): أسماء الخبراء المشاركين في المقابلة الأولى :.....163

محق رقم (4): أسماء الخبراء المشاركين في المقابلة الثانية :.....164

فهرس المحتويات

الإهداء..... 4
الإقــرار..... أ
شكر وعرفان..... ب
ملخص الدراسة..... ت
Abstract:..... ث
مصطلحات الدراسة:..... ج
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1
1.1 مقدمة:..... 1
2.1 مشكلة الدراسة:..... 3
3.1 مبررات الدراسة:..... 4
4.1 أهمية الدراسة:..... 4
5.1 أهداف الدراسة:..... 5
6.1 أسئلة الدراسة:..... 6
7.1 متغيرات الدراسة:..... 6
8.1 نموذج الدراسة:..... 7
9.1 حدود الدراسة:..... 7
10.1 منهج الدراسة:..... 7
11.1 المجتمع والعينة:..... 8
12.1 مستلزمات وأدوات الدراسة:..... 8
الفصل الثاني..... 9
الإطار النظري والدراسات السابقة..... 9
أولاً: الإطار النظري..... 9

المبحث الأول: التجمعات العنقودية 9
1.1.2 ما هي التجمعات العنقودية؟.....10
3.1.2 تطور مفهوم التجمعات العنقودية: 11
4.1.2 أبعاد التجمعات العنقودية: 12
5.1.2 ظهور مصطلح التجمعات العنقودية: 14
6.1.2 الأبعاد الأساسية لتعريف التجمع العنقودي:.....15
7.1.2 التجمعات العنقودية الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية: ...17
8.1.2 التجمعات العنقودية والمفاهيم المشابهة:.....19
9.1.2 العوامل الخارجية في التجمعات العنقودية: 21
10.1.2 العناصر الأساسية في التجمعات العنقودية: 22
11.1.2 التجمعات والتعاون المنظم:.....24
12.1.2 مبادئ عمل التجمعات العنقودية:.....24
13.1.2 النظريات المفسرة للتجمعات العنقودية:.....26
14.1.2 الروابط المؤسسية في التجمعات العنقودية: 28
16.1.2 التجمعات العنقودية والقدرة التنافسية:.....35
17.1.2 التجمعات العنقودية (تجربة فلسطين):.....36
18.1.2 لماذا إستراتيجية العناقيد في فلسطين؟.....36
المبحث الثاني: التنمية المناطقية.....38
1.2.2 مقدمة: 38
2.2.2 الاقتصاديون يعيدون اكتشاف الجغرافيا:.....39
3.2.2 التنمية المناطقية:.....40
4.2.2 تعريف التنمية المناطقية Territorial Development:.....40
5.2.2 المناطقية منظور جديد للتنمية:.....41
6.2.2 الموارد المناطقية: 42
7.2.2 مبادئ النهج المناطقي للتنمية:.....43
8.2.2 مبادئ التنمية المناطقية:.....45
9.2.2 ما الذي يمكننا كسبه من المناهج المناطقية؟.....48
10.2.2 التخطيط والنظم المناطقية لتعزيز القدرة التنافسية (الإنتاجية والابتكار) لبعض الدول: 49
11.2.2 محاور الإستراتيجية لخط التنمية المناطقية،.....50

12.2.2 الإطار العام للتنمية المناطقية: 51
13.2.2 النهج المتكامل لسياسات التنمية المناطقية:.....52
المبحث الثالث: القدرة التنافسية للمناطق.....56
1.3.2 مقدمة: 56
3.3.2 الميزة النسبية والميزة التنافسية:.....57
4.3.2 تعريف التنافسية :.....57
5.3.2 أنواع التنافسية: 58
6.3.2 مستويات التنافسية:.....58
7.3.2 التنافسية على مستوى الدولة:.....59
9.3.2 أنواع التنافسية: 60
10.3.2 أبعاد التنافسية:.....60
11.3.2 تعريف القدرة التنافسية:.....61
12.3.2 مراحل بناء القدرة التنافسية:.....61
13.3.2 الإستراتيجيات العامة للتنافس:.....62
14.3.2 تحليل التنافسية المحلية والمناطقية وتطورها:.....64
16.3.2 زوايا التنافسية المحلية والإقليمية:.....69
17.3.2 القدرة التنافسية (تقوم على أو تعتمد على):.....69
19.3.2 منظورات التنافسية المحلية والإقليمية وإستراتيجيتها:.....69
20.3.2 المحددات الرئيسة التي تؤثر على القدرة التنافسية للمناطق:.....70
21.3.2 المنافسة المناطقية والتنافسية المناطقية:.....71
22.3.2 عوامل ومؤشرات التنافسية المناطقية:.....74
23.3.2 الاستدامة المناطقية:.....75
24.3.2 الميزة الاختلافية:.....76
25.3.2 الريع المناطقي (ريع الجودة المناطقي):.....76
27.3.2 من التنافسية المكانية إلى التنافسية الإقليمية:.....77
28.3.2 مصادر وعوامل القدرة التنافسية للمناطق: 81
ثانياً: الدراسات السابقة.....82
مقدمة: 82
أولاً: الدراسات المحلية:.....82
ثانياً: الدراسات العربية:.....84

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:.....91
التعقيب على الدراسات السابقة:.....93
الفصل الثالث الإجراءات المنهجية للدراسة.....96
1.3 مقدمة: 96
2.3 منهج الدراسة:.....96
3.3 أداة الدراسة:.....96
4.3 أداة المقابلة:.....97
5.3 مجتمع الدراسة:.....97
6.3 عينة الدراسة:.....98
7.3 إجراءات أداة الدراسة 98
الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....100
1.4 تحليل نتائج أداة البحث (المقابلات):.....100
الخلاصة :.....136
الفصل الخامس الخلاصة والتوصيات.....143
1.5 النتائج:.....143
2.5 التوصيات: 148
3.5 مواضيع مقترحة للبحث:.....151
المصادر والمراجع: 152
الملاحق.....160
قائمة الملاحق.....220
فهرس المحتويات.....221